

القتل العمد

دكتور

حامد علي حامد

الاستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون

بأسيوط

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، له ملك السموات والأرض وما فيهن
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين . وبعد

مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية جاءت مقررة للمصالح المعتبرة
في نظر الشرع ، سواء كانت فردية ، أو جماعية ، كما جاءت أيضا
لحمايتها ، ثم قررت العقوبات المتباينة لحماية المصالح وذلك قد
يكون بنص من كتاب الله عز وجل ، أو بحديث صحيح عن المعصوم صلى
الله عليه وسلم أو بتقرير من ولي الأمر الذي يستمد سلطانه من
نصوص الكتاب أو السنة وينفذ ماورد فيهما من أحكام تشريعية ، وقد
يلجأ إلى القياس لكن على ضوء الكتاب والسنة ومن ثم فسيضع المشرع
الساوى العقوبة على أساس من المصلحة الفردية أو الجماعية ، وهذه
المصالح تمثل حقوقا لله أو حقوقا للمجتمع الإسلامى كله ، أو حقوقا
للأفراد . وحقوق الله تعالى الخالصة هى مايتعلق به النفع العام
فلا ينفرد به أحد دون أحد ، وذلك مثل حرمة البيت الذى يتوجه إليه
المسلمون قاطبة فى قبلتهم ، وحرمة الزنا حيث إنه يتعلق به عموم
النفع فى سلامة الإنسان وصيانة الفراش والنسبة إلى الله فى هذه
الحالة إنما هو التعظيم والتشريف لأنه يضاف إلى الله عز وجل
ماعظم خطره وقوى نفعه ، وعم فضله (١) . وعرف بعض الفقهاء حقوق
(١) كشف الأسرار ج٤، ص ١٢٥٤ وما بعدها .

الله بأنه متعلق أمره ونهيه وهو عبادته سبحانه وتعالى^(١) وعرفه القرافي بقوله حق الله إنما هو أمره ونهيه^(٢). إلا أن ابن الشاط قال: إنه تعريف محل نظر أو غير صحيح، لأن الحق هو اللازم لله على عباده، واللازم لا بد أن يكون مكتسباً للعباد، والكسب لا يتعلق بأمر الله عز وجل، لأن أمر الله هو كلامه القديم، وبناءً على ذلك فحق الله عز وجل هو متعلق أمره ونهيه^(٣).

أما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة بالعبد مثل حرمة مال الغير، فهو لا يباح إلا بإباحة المالك له^(٤).

وبالبحث تبين أن الحقوق تنقسم إلى أربعة أقسام اصطلاحاً وهي:

أ - حقوق الله الخالصة كالإيمان وفروعه، وكالعشر والخراج ونحو ذلك.

ب - حقوق العباد الخالصة وهي كثيرة غير محصورة ومثالها ضمان بدل المتلف والمغموب ونحو ذلك.

ج - مافيه الحقان وحق الله غالب، وفي هذه الحالة يضاف الحق إلى الله تغليباً، مثاله حد القذف.

د - مافيه الحقان وحق العبد غالب، مثل القصاص فهو مشتمل على حق الله وحق العبد، لأن القتل جناية على النفس ولله تعالى

(١) إدرار الشروق على أنوار الفروق ج ١، ص ١٤٠ مطبوع أسفل الفروق.
(٢) الفروق للقرافي ج ١، ص ١٤٠ أعلى إدرار الشروق ط دار احياء الكتب العربية.

(٣) إدرار الشروق المرجع السابق.

(٤) كشف الأسرار المرجع السابق.

فيها حق الاستبعاد ، كما أن للعبد حق الاستمتاع ببقائها ،
لذا كانت عقوبته مشتملة على الحقين وحق العبد غالب بلا خلاف
ودليل حق الله فيه أنه يسقط بالشبهات كالحدود الخالصة ،
والواجب هو جزاء الفعل لاضمان المحل^(١) . إلا أن الشاطبي عدد
الحقوق ثلاثة وليست أربعة : وهي : حقوق خالصة لله ، وحقوق
مشتركة بين الله والعبد وحق الله غالب ، وحقوق مشتركة بين
الله والعبد وحق العبد هو الغالب ، لكنه قال : لا يجوز للعبد
أن يسقط حقه في الحياة أو في سلامة جسمه بأن يعطى لغيره حق
قتله ، ولاقطع عضو من أعضائه ، أو أن يفعل ذلك هو بنفسه
لقوله تعالى : "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"^(٢) ،
فهذه الحقوق وإن كان للعبد فيها حق إلا أنه ليس له الحق في
إسقاطها لأنها لله وحده وليست للعبد ، لكن إذا حدث اعتداء
على النفس ففي هذه الحالة يتولد حق للعبد قبل الغير وله
أن يستوفيه كما أن له تركه وهو أفضل لقوله تعالى : "فَمَنْ
عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ"^(٣) . وحق العبد ثبت له بإثبات
الشرع ، لأنه في الحق ليس هناك حق للعبد ، وإنما الحقوق
كلها لله ، لكن الشرع أثبت له هذا الحق^(٤) . وعلى كل حال

(١) كشف الأسرار ج٤ ، ص ١٢٨١ .

(٢) الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٣) الآية رقم ٤٠ من سورة الشورى .

(٤) المراجع والمواضع السابقة .

فإن العبد من حقه أن يسقط حقه سواء ثبت له بداءة أو من جهة الشرع.

وإذا حدث إخلال بحق العبد فإنه يترتب عليه العقوبة الخاصة وهي إما القصاص أو الضمان تعويضا أو صلحا، وإما التعزير - إلا أنه يجوز للعبد العفو أو الصلح أو الإبراء منها، ويلاحظ أن عقوبة هذه الحقوق تورث ، وكذلك أيضا تتكرر بتكرار الجريمة .

منهج البحث :

قارنت كل مسألة بما فى المذاهب الأخرى بعد ذكرها، وذكر أدلتها، ثم مناقشتها، وترجيح مايمكن ترجيحه يمرجح، إلا فى بعض المسائل لم أستطع أن أجزم برأى فيها، لكن بذلك قصارى جهدى لأظهر أى الأقوال أولى بالقبول والتقليد .

وحاولت أن أبين مواطن الاتفاق والاختلاف بقدر ما فى وسعى .

وأخيرا فهذا جهدى ، وعملى ، فإن كنت قد وفقت فمن الله وحده وإن كانت الأخرى فأرجو أن يشفع فى نبيه صلى الله عليه وسلم، وختاماً ، فأتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتى الأفاضل الذين سيقع بحشى هذا بين أيديهم ليحظى يشرف حكمهم عليه .

خطة البحث :

وعلى ذلك فستكون خطة البحث مقسمة إلى المقدمة وسبعة

مباحث .

المبحث الأول : التعريف بالقتل العمد.

المبحث الثاني : شروط القاتل .

المبحث الثالث : شروط المقتول .

المبحث الرابع : وسائل الإثبات للقتل العمد.

المبحث الخامس : عقوبة القتل العمد .

المبحث السادس : العفو عن عقوبة القتل العمد .

المبحث السابع : مسقطات القصاص .

الخاتمة ونتائج البحث .

((المبحث الأول))

التعريف بالقتل العمد ومعيده

أولاً : تعريف القتل العمد في اللغة :

القتل العمد مركب إضافي من كلمتين ، وهما : القتل ، والعمد فلبیان معنى القتل العمد لغة ، لابد أن أبين معنى كل كلمة على حدة فأقول : ومنه أستمد العون والتوفيق .

١ - معنى القتل في اللغة العربية :

القتل معناه الإماتة ، يقال : قتلته إذا أماته بضرب أو حجر أو سم أو علة ، ورجل قتيل : مقتول ، والجمع قتلاء ، وأمرأة قتيل : مقتولة ، وأقتل الرجل : عرضته للقتل وأصبره عليه والقتال هو المقاتلة والمحاربة بين اثنين ، والقتل : اللعن والقتل المدافعة ، والقتلة : الحالة من القتل ، ومقاتل الإنسان والمواقع التي إذا أصيبت منه قتلته ، وأحدها مَقْتَلٌ ، والقتل بالكسر ، العدو ، وتقتل الرجل للمرأة ، خفع والقتال : النفس ، والجسم واللحم (١) .

ومن خلال ذكر المعاني اللغوية للفظ القتل يمكن القول : إنها تدور حول معنى واحد رغم كثرة الاشتقاقات وهو أن القتل في اللغة هو عبارة عن فعل يحصل به إزهاق الروح التي بها الحياة .

(١) لسان العرب لابن منظور ج ٥ ، ص ٣٥٢٨ وما بعدها ط. دار المعارف.

٢ - معنى العمد فى اللغة :

العمد ، ضد الخطأ فى القتل وسائر الجنايات ، واعتــــمــــده قصده ، والعمد المصدر منه ، وفعلت ذلك عمداً على عين وعمد عين أى بجد ويقين ، وعمد الحائط ، دعمه ، وعمد الشيء عمداً : أقامه ، والعماد ، ما أقيم به ، والعماد : الأبنية الرفعية ، والعميد : المريض لا يستطيع الجلوس من مرضه ، حتى يعمد من جوانبه بالوسائد ، والعمدة ما يعتمد عليه ، والعمود العصا ، وعمود اللسان وسطه طولاً ، وعمود الأمر : قوامه الذى لا يستقيم إلا به ، وعمود الصبح ماتلج من ضوئه ، والعميد : السيد المعتمد عليه فى الأمور ، والجمع عمداء^(١) ومما سبق يمكن القول : إن العمد هو القصد أى أن يقصد القاتل ضرب المقتول بسلاح أو ما أجرى مجراه كما يتبين فيما بعد :

ثانياً : تعريف القتل العمد فى الشرع :

بالبحث ظهر لى أن فى تعريف القتل العمد ثلاثة آراء : هى :
الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية^(٢) إلى القول بأن القتل العمد هو أن يقصد القتل بحديد له حد وطعن ، كالسيف والسكين والرمح وما أشبه ذلك ، أو ما يعمل عمل هذه الأشياء فى الجرح والطعن كالنار والزجاج ونحوهما . أما القتل بحديد لحد له كمنجعة الميزان

(١) لسان العرب ج ٤ ، ص ٣٠٩٦ ط . دار المعارف .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٧ ، ص ٢٣٣ ط . بيروت .

وظهر الفأس ونحوهما فهو قتل عمد فى ظاهر الرواية فى الفقه الحنفى ، لأن العبرة بالحديد نفسه سواء جرح أو لا ، وليس بعمد على رواية الطحاوى لأن العبرة للجرح نفسه سواء كان بحديد أو غيره .
الرأى الثانى : ذهب فقهاء المالكية^(١) إلى القول بأن القتل العمد هو أن يعتمد الضرب مطلقا ، ومعنى ذلك أن القتل العمد يشبث بمجرد القصد أى قصد الضرب ، ولا ضرورة لقصد القتل ولا قصد الشخص كما أنه لا فرق بين ما إذا كانت الآلة المستعملة للضرب تقتل غالبا أم لا ، فيكفى لثبوت العمدية ثبوت قصد الضرب فقط لا غير ، إلا أنهم اعتبروا العداوة بين الجانى والمجنى عليه دليلا واضحا على العمدية إذا كان ذلك فى صورة غضب مثلا ، باستثناء حالة التأديب ، فإن القاتل فى هذه الحالة لا يعتبر عامدا وإن كان غاضبا ، إلا إذا استعمل فى التأديب آلة تخرج عن عرف الناس فى مثل هذه الحالة ، كأن يستعمل بندقية أو سيفاً أو غيرهما مما يقتل غالبا ، فإن عرف الناس لم يجر على استعمال هذه الأشياء فى التأديب .

هذا إذا كانت وسيلة القتل هى الضرب ، أما إذا كانت شيئا آخر كمنع الطعام والشراب مثلا ، فإن القتل لا يكون عمدا على الأرجح فى المذهب المالكى .

الرأى الثالث : ذهب فقهاء الشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، والشيخ :

(١) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٢ ط . دار احياء الكتب العربية .

(٢) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٤٧ ، الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨٦ هـ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٩ ، ص ٣٢١ ط . مكتبة الجمهورية العربية .

أبو يوسف ، والامام محمد من فقهاء الحنفية (١) ، إلى القول بأن القتل العمد هو قصد قتل شخص بما من شأنه أن يقتل في الغالب سواء كان محددا أو غير محدد ، وسواء كان جارحا أم غير جارح ، وسواء كان بالمباشرة أو بالتسبيب وقد ذكر صاحب المغنى الحنبلى صورا متعددة يتحقق بها القتل العمد . منها : أن يضرب القاتل المقتول بمحدد ، وهو ما يقطع ويدخل في البدن كالسيق والسكين ونحوهما ، ويتحقق العمد بما في معناه مما هو محدد ويجرح بالحديد والنحاس والرصاص والحجر والخشب ونحو ذلك ، فهذه الأشياء لو جرحت جرحا كبيرا فمات المجروح فهو قتل عمد ، أما إذا كان جرحا صغيرا كشرطة الحجام أو غرزة بإبرة ، ينظر في ذلك فإن كان في مقتل كالعين والفؤاد ونحوهما ، فمات فهو عمد لأن الإصابة في مقتل كالجرح بالسكين في غير المقتل وإن كان في غير المقتل ، فإن بلغت في ادخالها في البدن كالجرح الكبير لأن هذا يشترط ألمه ويفض إلى القتل الكبير ، أى يكون عمدا ويترتب عليه أحكامه ، وإن كان جرحا يسيرا كشرطة الحجام فإن بقى متأثرا من ذلك حتى مات ففيه القود لأن الظاهر انه مات منه ، وإن مات في الحال ففيه وجهان :-

أحدهما : لاقصاص فيه لأن الظاهر أنه لم يمت منه ولأنه لا يقتل غالبا فأشبه العما والسوط ونحو ذلك . **ثانيها** : فيه القصاص ، لأن المحدد لا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل به ، ولأنه لما لم يمكن

(١) بدائع الفنائع ج ٧ ، ص ٢٣٣ . ط . سابقة .

إدارة الحكم وضبطه بغلبة الظن وجب ربطه بكونه محددًا ولا يعتبر ظهور الحكم في آحاد صور المظنة بل يكفي احتمال الحكمة .

ومنها: القتل بغير المحدد مما يغلب على الظن إزهاق الروح به عند استعماله ، فهذا عمد موجب للقصاص^(١) .

المناقشة للتعريفات : بالتأمل في التعريفات السابقة للقتل العمد ألاحظ مايلي :

أولا : إن جمهور فقهاء الحنفية^(٢) يعتبرون قصد القتل بما يفرق أجزاء البدن ، ومن ثم فلا يتحقق القتل العمد عندهم إلا بالقصد ، وتفريق أجزاء البدن عندهم يكون بالحديد المحدد أو بما في معناه كما سبق بيانه .

ثانها : إن الحديد الذي لاحد له ولايجرح ، كظهر الفأس مثلا ، قال جمهور الحنفية إنه قتل عمد ، وقيل ليس بعمد ، ووجه العمدية أن الحديد موضوع للقتل أصلا ، ولا اعتبار لكونه جارحا أو غير جارح ويشهد لهذا قوله سبحانه وتعالى : (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ)^(٣) ووجه عدم العمدية هو حدوث الجرح ، سواء كان الجارح حديد أو غيره وعلى كل فإن القصد أمر باطنى لا يمكن الإطلاع عليه إلا

(١) المغنى ج ٩ ، ص ٣٢١ ط . بيروت .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ط . الثالثة لسنة ١٣٢٦ هـ وأحكام

القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ط . الأوقاف الإسلامية ، بدائع الصنائع

ج ٧ ، ص ٢٣٢ ط . أولى - نشر الكتاب العربى - بيروت .

(٣) من الآية رقم ٢٥ من سورة الحديد .

بدليل ، والدليل هنا هو استعمال الآلة التى ذكرها الفقهاء ومن ثم يكون الدليل قد أقيم مقام المدلول .

ثالثا : القتل العمد عند المالكية يثبت بمجرد القصد أى قصد الضرب كما سبق بيانه ، وهذا الرأى يلقى على قاضى الموضوع مسئولية إثبات سبب القتل العمد من العداوة أو غيرها ، لأنه بشبوت هذا أو نفيه يثبت القتل العمد أو ينتفى ، ويتأكد القاضى بعلمه بكل الأدلة والقرائن والظروف والملابسات ونحوها حتى يثبت لديه سبب القتل العمد فيحكم بالقوه ونحوه بناء على هذا الرأى .

رابعا : الأساس عند فقهاء الشافعية والحنابلة الذين بنوا عليه رأيهم فى تصورهم للقتل العمد هو الأثر الذى تحدثه الوسيلة المستعملة فى الجريمة ، فإن كان من شأنها أن تؤدى إلى الموت فى الغالب كان استعمالها كاشفا عن القصد فى فعل الجانى وإن لم تكن كذلك فإن العمدية لا تكون فى هذه الحالة متحققة . وبعد هذه الملاحظات على التعريفات يمكننى أن أعرف القتل العمد فأقول : القتل العمد هو أن يقصد القاتل إزهاق روح المقتول بما يفرق بنيته غالبا بدون وجه حق . وبناء على ذلك فلا بد من توفر القصد وهو أمر باطنى فلا بد من دليل عليه وهو الآلة ، ولا بد من تفريق الأجراء أو إزالة عضو لاتستقيم الحياة معه لفصل الرأس عن البدن ، واحترازا من الموت فإنه إزهاق الروح بدون تخريب فى البنية ، ولا بد أن يكون القتل بدون وجه حق احترازا عن القتل بحق كالقتل قصاصا أو ردة أو غير ذلك ، والله أعلم .

ومعد القتل العمد ؛ ثبت بما لا يدع مجالا للشك الوعيد الشديد ،
والزجر الرهيب ، والخلود فى النار ، على من تسول له نفسه
بالاعتداء على النفس بالقتل العمد ظلما ، وقد كثرت وتراحمت
النصوص من الكتاب والسنة على ذلك منها قول الله تعالى : "وَمَنْ
يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا" (١) وقوله تعالى أيضا : "وَلَا تَقْتُلُوا
النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ
سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا" (٢) إلى غيرها ممن
الآيات الواضحة فى ذلك . ومن السنة قول المعصوم صلى الله عليه
وسلم : "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول
الله إلا باحدى ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك
لدينه المفارق للجماعة" (٣) .
وقوله صلى الله عليه وسلم : "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة
فى الدماء" (٤) .
وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا : "لقتل مؤمن أعظم عند الله من
زوال الدنيا وما فيها" (٥) .

-
- (١) الآية رقم ٧٢ من سورة النساء .
(٢) الآية رقم ٣٣ من سورة الاسراء .
(٣) نيل الأوطار للشوكانى ج ٨ ، ص ١٤٨ مكتبة الكليات الأزهرية ، وصحيح
الإمام مسلم ج ٢ ، ص ٤٠ طه مصطفى الحلبي .
(٤) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ١٤١ طه عيسى الحلبي .
(٥) صحيح الإمام مسلم السابق .

وعن ابن عمر رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم :
"لن يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما"(١) .

وإشاعة جريمة القتل العمد ظلما ، فرض الله على مرتكبيها
أقصى عقوبة يمكن أن توقع على مذنب وهى إزهاق روح القاتل أو
القور كما هو معروف فى الشريعة الإسلامية ، وعقوبة القصاص هذه
لا يتطرق إليها أدنى شك فى أنها عادلة ، إذ أن تطبيقها لازم
وضرورى لإرساء قواعد الأمن والأمان فى المجتمع الإسلامى . ويتضح ذلك
عند الكلام عن العفو عن القتل العمد ومدى مشروعيته فى الشريعة
الإسلامية .

(١) صحيح البخارى ج١، ص ٢ ط٢ دار إحياء التراث العربى .

((المبحث الثاني))

شروط القاتل

بالبحث تبين أن الفقهاء قد اتفقوا^(١) على أن القود ممن القاتل عمدا واجب إذا توفرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون القاتل مكلفا - أى بالغا عاقلا - وقت ارتكابه لجريمة القتل ، ومن ثم فلا قصاص على الصبي والمجنون حال القتل وإن كان الجنون متقطعاً ، ولا قصاص أيضا على من زال عقله بنوم أو إغماء . كما أنهم اتفقوا أيضا على أن فقد شرط التكليف مسقط للقصاص .

٢ - أن يكون القاتل مختارا ، فإذا كان الجاني مكرها على ارتكاب جريمة القتل العمد ، فوجد اختلاف بين العلماء فى وجوب القصاص أو عدم وجوبه .

٣ - أن يكون القاتل مباشرا للقتل العمد ، أما إذا كان متسببا للقتل فثمة خلاف بين الفقهاء ، سألينه بمشيئة الله تعالى فيما بعد :

أما بالنسبة للشرط الأول - وهو شرط التكليف - فهو محل اتفاق بين أهل العلم كما سبق بيانه ، وقد استدلل الفقهاء على عدم وجوب القصاص إذا اختل شرط التكليف بما يلى :-

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج٢ ، ص ٥١٠ طه مكتبة عاطف .

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : "رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق" (١) . ووجه الدلالة من هذا الحديث أن رفع القلم يقتضى رفع الإثم ، ومن ثم فتأخذ أفعال المذكورين فى الحديث حكم الخطأ .

٢ - إن الحدود لاتقام على غير المكلف ، فالقصاص من باب أولى لأنه عقوبة مغلظة (٢) .

٣ - القود لايجب إلا بقتل النفس عمدا ، وفعل الصبي والمجنون لا يوصفان بالجناية ، ومن ثم فلا يعاقب أحدهما بالقصاص (٣) .

٤ - لا يوجد لغير المكلف قصد صحيح فيكون عمده خطأ .

ولو ادعى القاتل أنه كان صبيا أو مجنونا وقت القتل وأنكر ولى الدم ذلك ، فإذا أقام القاتل أو ولى الدم بيئته على ما أدعاه حكم له بها ، وإذا لم تكن هناك بيئته وكان هناك من القرائن والملابس ما يجعل الادعاء محتملا كسبق .

الجنون أو إرمان المجرم ، ففي هذه الحالة يصدق المدعى مع يمينه ، لكن إذا لم يكن هناك ما يقوى الادعاء كان القول قول الولي فى هذه الحالة (٣) .

(١) أبو داود ج١، ص ٦٥٩ باب طلاق المكره والناس والحديث رقم ٣٠٤٣ السنن الكبرى للبيهقى ج٧، ص ٦٥٩ ط دار المعارف .

(٢) المغنى ج٧، ص ٦٦٤، نشر مكتبة الجمهورية العربية والمهذب ج٢، ص ١٧٣ ، ط عيسى البابى الحلبي .

(٣) بدائع الصنائع ج٧، ص ٢٣٤ ط دار الكتاب العربى .

(٤) المغنى ج٧، ص ٦٦٥ ، ط سابقة .

وعلى الرغم من اتفاق الفقهاء على عدم وجوب القصاص من الصبي والمجنون إلا أنهم اختلفوا فى حكم القتل الصادر منهما فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن جريمة القتل الصادرة منهما خطأ وليس عمداً ، ووجه قولهم أن القصد غير صحيح منهما، وبناء على رأى الجمهور تكون الدية على العاقلة وهى محققة (١).

بينما ذهب الإمام الشافعى إلى القول بأن جريمة القتل الصادرة منهما تكون عمداً، ووجه قوله أن كلا منهما يأتيه مريداً له وإن كان لا يدركه إدراكاً صحيحاً، وبناء على رأيه تكون الدية مغلظة وفى مالهما (٢) - أى الصبي والمجنون .

الشرط الثانى : الاختيار :

الاختيار معناه أن القاتل يرتكب جريمته طائعا من غير إكراه من أى شخص كان ، وإذا قتل مكرها فقد وجد خلاف بين الفقهاء فى حكم وجوب القصاص عليه . وها هو البيان . وقيل بيان حكم ارتكاب جريمة القتل تحت ظرف الإكراه يجدر بى أن أبين معنى الإكراه لغة وشرعا وتقسيمه عند الفقهاء فأقول : معنى الإكراه لغة :

الإكراه مأخوذ من كرهه أكرهه من باب تعب ، والأصل فيها الضم ويجوز فتحها، والكره بالفتح المشقة، وبالضم القهر، ويقال : أكرهته على الأمر إكراها حملته عليه قهرا، قال تعالى : "أفغير دين

(١) مواهب الجليل ج٦ ، ص ٢٣٢ .

(٢) نهاية المحتاج ج٧ ، ص ٢٥٩ ط . الأخيرة سنة ١٢٨٦ هـ - سنة ١٩٦٧ م .

اللَّهُ يَبْغُونُ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" (١) ،
فقابل بين الضدين .

قال الزجاج : كل ما في القرآن الكريم من الكره بالضم فالفتح
فيه جائز إلا في قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ"
لَكُمْ" (٢) ويقال : أقامه فلان على كرهه أى أكرهه على القيام (٣) .

معنى الإكراه فى الشرع :

عرفه فقهاء الحنفية بقولهم : إسم لفعل يفعل المرء بغيره
فينتقى به رضاه أو يفسد به اختياره من غير أن تنعدم به الأهلية
فى حق المكروه أو يسقط عنه الاختيار (٤) .

وعرفه فقهاء المالكية ، بقولهم : المكروه : هو الذى لم يخل
وتمريف إرادته فى متعلقاتها المحتملة لها ، فهو مختار ، بمعنى
أنه بقى له فى مجال إرادته ما يتعلق به على البدل ، وهو مكروه ،
بمعنى أنه حذف له من متعلقات الإرادة ما كان تصرفها يجرى عليه
قبل الإكراه ، وسبب حذفها قول أو فعل ، فالقول هو التهديد ،

(١) آية رقم ٨٣ من سورة آل عمران .

(٢) آية رقم ١٢٦ من سورة البقرة .

(٣) المصباح المنير ج ٢ ، ص ٧٣٠ ط . مطبى الحلبي ، مختار الصحاح
ص ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ط . الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(٤) المبسوط للسرخسى ج ٢٤ ، ص ٣٨ ، ط أولى .

والفعل هو أخذ المال ، أو الضرب ، أو السجن^(١) . بينما عرفه فقهاء الشافعية^(٢) بقولهم حمل الغير على أن يفعل مالا يرضاه ولا يختار مباشرته لو خلى ونفسه ، فيكون معدما للرضا لا للاختيار .

وقال فقهاء الحنابلة^(٣) : ولا يكون مكرها حتى ينال لشيء من العذاب مثل الضرب أو الخنق أو عسر اللسان أو ما أشبهه . وبعد ذكر هذه التعريفات للإكراه فى الشريعة يمكننا أن أقول : إن الإكراه : هو أن يهدد إنسان غيره بنوع من أنواع العقاب إن لم يمثل لطلبه وهو نوعان :

(أ) إكراه ملجئ ؛ وهو ماخيف به تلف النفس كالقتل ، وقطع طرف من الأطراف ، والضرب الذى يخشى معه الهلاك ، وهذا النوع يفسد الرضا ويعدم الاختيار .

(ب) إكراه هيب ملجئ ؛ وهو ما لا يخاف به تلف النفس عسادة ، كالحبس ، والضرب الذى لا يخشى منه تلف النفس أو أطراف الجسد ، وهذا النوع : مفسد للاختيار ولكنه لا يعدم الرضا^(٤) .

ومن ثم فإن الإكراه المعتبر فى نظر الشرع هو النوع الأول ، ولا بد فيه من توفر شروط معينة حتى يتحقق وهى :-

-
- (١) أحكام القرآن لابن العربى ج٣ ، ص ١٦٠ ط دار الكتب العلمية .
 - (٢) التلويح شرح التوضيح على متن التنقيح ج٢ ، ص ١٩٦ .
 - (٣) المغنى والشرح الكبير ج٢ ، ص ١٣٨٣ ط سابق .
 - (٤) كشف الأسرار ج٢ ، ص ١٥٥٢ ، شرح الإسنوى ج١ ، ص ١٧٣ ، أعلام الموقعين ج٤ ، ص ١٨٣ ، تبين الحقائق للزيلعى ج٥ ، ص ١٨١ ط المطبعة الأميرية .

- ١ - أن يكون التهديد بعقوبة عاجلة لا آجلة .
- ٢ - أن يكون المكروه ، قادرا على تنفيذ ماهدد به .
- ٣ - أن يغلب على ظن المكروه ، بالفتح ، أن المكروه بالكسر سينفذ ماهدد به (١) .

ويكفى في إثبات الإكراه المعتبر مجرد الوعيد من غير اقتران بعمل مادي عند جمهور الفقهاء ، إلا أن فقهاء الحنابلة خالفوا الجمهور في ذلك فقالوا : لابد لإثبات الإكراه من اقترانه بعمل من أعمال التعذيب ، كما ورد في قصة عمار بن ياسر حين أخذه الكفار يكرهونه على الكفر ، فأبى ، فلما غطوه في الماء حتى كادت روحه تزهى ، أجابهم إلى طلبهم ، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبكى ، فجعل الرسول صلى الله عليه وسلم يمسح دموعه ويقول له : "أخذك المشركون فغطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلت ، فإن أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم" (٢) . ولما كان القتل العمد لا يباح بالإكراه المعتبر في نظر الشرع فما هو حكم المشرع فيمن ارتكب جريمة القتل العمد تحت ظرف الإكراه المعتبر والذي توفرت فيه الشروط السابقة ؟ للجواب عن ذلك ينبغي أن نذكر هنا

-
- (١) حاشية الشيراملى ج٧ ، ص ٢٦٠ ط١٠ الأخيرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م التاج المذهب ج٤ ، ص ١٨٢ ط١٠ أولى سنة ١٩٤٧م وحاشية ابن عابدين ، ج٥ ، ص ١٠٩ ، المغنى ج ٨ ، ص ٢٦١ ، أسنى المطالب ج ٣ ، ص ٢٨٢ .
 - (٢) المغنى ج ١ ، ص ٢٦٠ ط١٠ سابقة وعمدة القارى ج ٢ ، ص ٩٦ ، ٩٥ ، ط١٠ إدارة الطباعة المنيرية ، وفتح البارى ج ٣٢ ، ص ٣١٢ المطبعة السلفية .

آراء الفقهاء فى حكم هذه المسألة فأقول ومنه العون : بالبحث
ظهر لى أن فى حكم هذه المسألة أربعة آراء وهى :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة ، والإمام محمد ، وهو أحد
قولى الإمام الشافعى^(١) ، إلى القول : بأن القصاص واجب على المكره
"بالكسر" دون المكره "بالفتح" وهو المباشر . ووجه هذا القول ،
قول المعصوم صلى الله عليه وسلم : "رفع عن أمتى الخطأ والنسيان
وما استكروهوا عليه"^(٢) .

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أن العفو عن الشيء عفو عن مقتضاه
وهو القصاص ، لأن الحديث ورد بلفظ عفى بدل رفع ، وظاهر الحديث
يدل على أن الفعل المستكره عليه معفو عنه بالنسبة لمن باشره ،
ولأنه يعتبر آلة للمكره بالكسر ، لكن يجب تعريض المكره - بالفتح -
عند الطرفين - أبى حنيفة ومحمد - وعليه الدية فى قول الشافعى .

الرأى الثانى : ذهب الإمام مالك ، والإمام أحمد ، والشافعى فى
أظهر قولىه إلى القول : بأن القصاص واجب عليهما وعليه وجوبه على المكره
لأنه تسبب فى القتل بما يفضى إليه ، وليس المكره بالفتح إلا آلة
له ، حيث أن الإكراه يولد داعية القتل عنده . أما القصاص ممن
المكره - بالفتح - فسببه أنه باشر القتل عمدا مؤثرا نفسه

(٢) سنن ابن ماجه ج١ ، ص ٦٥٩ ط دار الفكر العربى ، والسنن الكبرى ج ٧ ،
ص ٥٦٩ ط ١ ، أولى سنة ١٣٥٣ هـ . ط دار المعارف العثمانية .

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ١٧٩ ، وتحفة المحتاج ج ٤ ، ص ٧ ، المهذب
ج ٢ ، ص ١٨٩ .

بالبقاء ، وهو وان كان كالالة مع المكروه - بالكسر - قد قتل
غيره معتقدا أن فى قتله نجاة نفسه و خلاصا لها من شر المكروه -
بالكسر - فكان كمن يقتل غيره فى مخمصة ليأكله (١) .

لكن إذا سقط القصاص عن المكروه - بالكسر - أو المكروه -
بالفتح - لسبب يقتضيه وجب عليه نصف الدية (٢) .

الرأى الثالث : ذهب الإمام زفر (٣) ، وفى قول عند فقهاء الشافعية (٤) ،
والريدية (٥) ، إلى القول : بأن القصاص واجب على المباشر فقط .
ووجه هذا القول : إنه هو القاتل حقيقة حسا ومشاهدة (٦) . لكن لابد
من معاقبة المكروه - بالكسر - تعزيرا لأنه سبب فى وقوع المباشرة
وإذا عفى عن المباشر إلى الدية كان له الرجوع على المكروه -
بالكسر - لأن العزم لحقه بسببه (٧) .

الرأى الرابع : ذهب الشيخ أبو يوسف (٨) إلى القول : بأن القصاص
لا يجب على أى واحد منهما ، ووجه هذا القول : أن المكروه - بالفتح -

(١) المغنى ج٧، ص٦٤٥، الشرح الكبير ج٤، ص٢٤٦، نهاية المحتاج ج٧، ص٢٥٨،
المهذب ج٢، ص١٨٩، الأحكام السلطانية ج٢، ص٢٧٥ ط دار الكتب العلمية
بيروت .

(٢) المغنى ج٧، ص٦٤٥، ط. سابقة .

(٣) ردالمحتار ج ٥، ص ٧٨ .

(٤) نهاية المحتاج ج ٧، ص ٢٥٨ .

(٥) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٨٨ .

(٦) بدائع الصنائع ج ٧، ص ١٧٩ .

(٧) نهاية المحتاج ج ٧، ص ٢٥٨، ط. سابقة .

(٨) بدائع الصنائع ج ٧، ص ١٧٩، ورد المحتار ج ٥، ص ٨٨ .

وهو القاتل الحقيقي والمباشر له مظهر وملجأ فمن ثم لاقتصاص ،
والمكره - بالكسر - لم يباشر القتل ، بل هو سبب فيه فقط ، وإذا
لم يجب القصاص على المباشر ، فلأن لا يجب على المكره - بالكسر -
من باب أولى .

هذه هي آراء الفقهاء في حكم القاتل تحت ظرف الإكراه المعتبر
في الشرع والتي توفرت فيه الشروط السابقة ، لكن يلاحظ أن هذه
الآراء تكون في حالة ما إذا كان المكره - بالكسر - والمكره -
بالفتح - مكلفا ، أما إذا كان أحدهما مكلفا والآخر غير مكلف ،
فإن المكلف في هذه الحالة على رأى جمهور الفقهاء ، يكون كشريك
المخطئ ، أما الذين اعتبروا عمد المصبي عمدا ، فإن القصاص واجب
على المكلف سواء كان مكرها أو مباشرا (١) .

الشرط الثالث : شرط المباشرة :

المباشرة معناها أن القاتل يرتكب جريمة القتل من غير
واسطة ومن ثم فيكون فعله مباشرا في إصابة المقتول وإزهاق روحه
وقد اتفق الفقهاء في هذه الحالة على وجوب القصاص من القاتل إذا
كان منفردا بالمباشرة ، وتوفرت شرائطه . أما التسبب فهو أن
يرتكب القاتل فعلا لا يؤدي إلى إزهاق الروح بذاته ، لكنه يؤدي إلى
إحداث الوفاة ، فإن الجاني يكون قاتلا بالتسبب لا المباشرة ومثال
ذلك أن يمسك شخص بآخر ليقتله ثالث ونحو ذلك ، والمراد بالتسبب

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٩ .

هنا هو التسبب عن عمد ، بخلاف التسبب عن خطأ فليس مقصودا هنا ، لأن الفقهاء متفقون على عدم وجوب القصاص من المتسبب خطأ . ومن ثم فسأبين هنا حكم القتل بسبب عمدى ومدى وجوب القصاص على القاتل بسبب عمدى فأقول : ومنه التوفيق والسداد . فبالبحث ظهر لى أن فى حكم القتل بسبب ثلاثة آراء للفقهاء ، بيانها فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية إلى القول بأن السبب إذا كان مباشرا كالإلقاء شخص من مكان شاهق فلا قصاص على الملقى عند الإمام أبى حنيفة ، وعليه الدية فقط خلافا لأبى يوسف ومحمد حيث أوجبوا القصاص عليه . أما إذا كان السبب غير مباشر كأن يضع إنسانا آخر فى بيت لا يستطيع الخروج منه ، فيتسبب جوعه فى جوعه وعطشه ، ويتسبب جوعه وعطشه فى موته ، والحكم فى هذه الحالة عندهم هو سقوط القصاص عن المتسبب لكن جمهورهم أسقط عنه الدية أيضا ، بينما أوجبها صاحبان .

وإذا تدخل عدة أشخاص فى الأسباب المؤدية إلى النتيجة ، فالدية على محدث السبب الأول لاغير ، ولاشئ على الآخرين . مثال ذلك أن يجرح شخص آخر فى غير مقتل ، ثم ينقل إلى المستشفى ، وهناك يحدث إهمال من الطبيب المعالج فيموت^(١) .

والسبب فى عدم وجوب القصاص على القاتل بالتسبب لعدم التطابق بين الجريمة والعقوبة ، إذ أن القصاص عقوبة القتل العمــــد

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٦٠ ط . سابقة ، البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٣٠١ ط . دار المعارف للطباعة والنشر .

بالمباشرة ، والقتل بالتسبب يتم بواسطة فلا تطابق بين الجريمة والعقوبة (١).

الرأي الثاني : ذهب فقهاء المالكية (٢) ، والشافعية (٣) والحنابلة (٤) إلى القول : بأن التسبب في القتل كالمباشرة وحكمه وجوب القصاص على المتسبب ، لكن اشترط الشافعية ، والحنابلة لوجوب القصاص على المتسبب أن يكون السبب المؤدى إلى النتيجة مما يقتل غالباً كالحبس مع منع الطعام والشراب مدة لا يعيش بعدها المحبوس غالباً . وزاد فقهاء الشافعية شرطاً آخر وهو أن يكون السبب ملجأ أى قاطعاً بحدوث النتيجة كما إذا طرحه فى حجرة مع حيوان مفترس فقتله فإن القصاص واجب فى هذه الحالة ، لأن السبب يؤدى إلى النتيجة ، وأما إذا لم يؤد السبب إلى النتيجة فلا قصاص فى هذه الحالة .

كما إذا قيد شخصاً وطرحه فى غابة بها وحوش مفترسة فمات ، لأنه سبب لا يؤدى بالقطع إلى وفاة المجنى عليه (٥) .

الرأي الرابع : ذهب الهادوية إلى القول بأن القتل بسبب لا يوجب القصاص مطلقاً أى لا فرق بين سبب وآخر ، ولا فرق بين السبب العمدى

(١) المرجع والموضع السابق .

(٢) التاج والإكليل ج ٦ ، ص ٢٤٢ .

(٣) المهذب ج ٢ ، ص ١٧٦ وما بعدها ، نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٩٢ .

(٤) المغنى ج ٩ ، ص ٣٧٣ وما بعدها ط . سابقة .

(٥) المراجع والمواقع السابقة .

والسبب الخطأ (١).

وبعد أن ذكرت آراء الفقهاء فى حكم القتل بالتسبيب ، يجدر بى فى هذا المقام أن أذكر أمثلة للقتل بالسبب ، وذلك لأهميتها ومعرفة الحكم الشرعى فيها ، حتى يكون كل مكلف على علم بهـــــــــــــــــا فسيجنبها ، فأقول ومنه أستمده العون : - القتل بسبب تارة يكون بالفعل ، وأخرى يكون بالقول ، وفى هاتين الحالتين قد يتدخل طرف ثان فى إحداث الوفاة ، وقد يكون المتسبب طرف واحد فقط ، ومن ثم فإن الأمثلة التى أذكرها تشمل حالتى التدخل وعدمه ، وتشمل أيضا حالتى التسبب بالقول أو الفعل .

وها هى بعض النماذج للقتل بالسبب :

١ - إذا تروى شخص فى بئر حفره شخص آخر فمات . فذهب فقهاء الحنفية إلى القول بعدم الضمان على حافر البئر . إن حفره فى غير الطريق العام حتى ولو كان فى غير ملكه ، ووجه هذا القول : أن الحفر هنا ليس تعديا ، وليس بقتل حقيقة وإنما هو تسبب فيه ، لكن لو كان الحفر فى الطريق العام وسقط فيه شخص ومات ، فإن الدية تجب على العاقلة فى هذه الحالة لأنه متعده ، والقتل عندهم فى هذه الحالة أقل درجة من القتل الخطأ . ويقول فقهاء الحنفية أيضا فى هذا الشأن ، إذا وقع شخص آخر فى حفرة فمات ، فالضمان على الدافع لاعلى الحافر لان الدفع قتل بالمباشرة ، والحفر قتل بالتسبب ، والمباشرة أقوى من التسبب .

(١) شرح الزهراء ، ج٤ ، ص ٤٠٩ .

أما لو وضع رجل حجرا في الطريق فتعثر عليه رجل وسقط في بئر حفرها آخر فالضمان على واضع الحجر ، لأن الوقوع بسبب التعثر ، والتعثر بسبب وضع الحجر . ووضع الحجر تعد ، وإذا كان التعثر في حجر لم يضعه أحد فالضمان على الحافر (١) .

ويرى فقهاء المالكية ، وجوب القصاص على حافر البئر إذا كان الساقط فيه مقصودا بالقتل ، سواء كان الحافر متعديا أو غير متعد ، لكن لو هلك غير المقصود فالدية على عاقلة الحافر ، وكذلك الحكم إذا كان الحافر لم يقصد شخصا بعينه بل قصد الإضرار مطلقا ، أما إذا لم يقصد بالحفر إضرارا بأحد فلا قصاص ولا دية لكن بشرط أن يكون الحفر في هذه الحالة في ملكه أو في أرض موات ، وكان لمنفعة خاصة أو عامة أما إذا كان الحفر بملك الغير بلا إذن منه أو بطريق عام فإنه يلتزم بالدية في هذه الأحوال (٢) .

وقد توافق رأى المالكية مع رأى الشافعية (٣) في اشتراط قصد قتل الساقط في البئر لوجوب القصاص إلا أنهم أضافوا شرطا آخر هو التنفير بمن وقع في البئر ، كان يغطي البئر بما لا يميزه ، ثم يدعو المقصود بالقتل إلى محل يغلب في الوصول إليه أن يمر على البئر يقع فيه ، أما إذا غطاه بما يميزه فيكون عليه دية شبه العمد هذا إذا كان الساقط في البئر بمسيرا ، أما إذا كان أعمى

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٧ ط . سابقة .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ط . سابقة .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٣ ، ٢٦١ ط . سابقة .

فالقصاص واجب ولا حاجة إلى اشتراط التعرير لأنه يقوم على خذاع البصر ، وليس هذا موجودا في الأعمى (١) .

وذهب فقهاء الحنابلة ، والزيدية ، إلى القول بأنه إذا سقط إنسان في بئر حفره آخر فمات ، وجبت الدية على عاقلة الحافر إذا كان متعديا بالحفر ، كأن يكون أحدثه في ملك غيره بلا إذنه ، وليس عليه إلا الضمان حتى ولو قصد بالحفر قتل من وقع فيه (٢) .

لكن إذا حفر في ملكه ودخل إنسان بلا إذن فسقط في البئر وهلك فلا ضمان على الحافر ، لأنه هلك بنفسه (٣) .

٢ - ومن أمثلة القتل بسبب الإلقاء في الماء ، فإذا ألقى شخص آخر في ماء كثير لا يمكن المقذوف فيه النجاة ، ومن شأن هذا الماء أن يغرق ، فمات الملقى في الماء ، فقد وجد خلاف بين الفقهاء في القول بوجوب القصاص أم لا ، وها هو البيان :

الرأي الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة (٤) إلى القول بعدم وجوب القصاص في هذه الحالة ، ووجه قوله : أنه لا جرح فيه ، والجرح أساس عنده في وجوب القصاص ، لكن تجب الدية على عاقلة الشخص الذي ألقاه في الماء ، إذا كان المقذوف غير قادر على السباحة سواء

(١) المرجع السابق للشافعية .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٨٢٦ ، التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٩٥ .

(٣) المغنى ج ٧ ، ص ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، طه سابقة .

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٢٣٢ ، خاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ١٩٠ - ٢٠٠ .

كان السبب هو جهله بها أو تعجيزه إياه بأن أوثقه بحبل قبل أن يلقيه ، أما لو كان قادرا على السباحة فلا دية على من ألقاه ، لأن موته يسبب عجزه عن إتمام السباحة ، وليس بسبب إلقاء الجانى فى هذه الحالة .

الرأى الثانى : ذهب فقهاء المالكية (١) ، والشافعية (٢) ، والحنابلة (٣) والصاحبان (٤) من فقهاء الحنفية ، إلى القول بوجوب القصاص ووجه قولهم : أنه مما يقتل به غالبا ، لكن يشترط أن يتعذر الخلاص والنجاة من المقذوف لكونه لا يحسن السباحة ، أو بسبب مانع قام به ، كمرض أو سفر أو نحوهما ، واستثنى فقهاء الشافعية (٥) من هذا الحكم أن يعجز المقذوف فى الماء عن السباحة بسبب خارج عن إرادة من ألقاه كريح أو موج شديدين فإنهم لا يوجبون القصاص فى هذه الحالة ، والواجب هو الدية على عاقلته لأن الجناية شبه عمد وليس عمد فى هذه الحالة .

الرأى الثالث : ذهب فقهاء الزيدية (٦) إلى القول بوجوب القصاص ، حتى ولو كان المقذوف يجيد السباحة ، ووجه قولهم : إن السبب فى ذاته

(١) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٣ .

(٢) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٦ .

(٣) المغنى ج ٩ ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ط بيروت .

(٤) المراجع والمواضع السابقة لفقهاء الحنفية ، ط. سابقة .

(٥) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٠ ط. سابقة .

(٦) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٩٢ ، ط. سابقة .

مهلك . هذا إذا كان الماء كثيرا مغرقا ، أما إذا كان الماء يسيرا بحيث يمكنه الخروج منه ولكنه لم يخرج باختياره حتى مات ، فقد اتفق الفقهاء^(١) على إهدار نفسه ، لأنه أهلك نفسه ، ولادباسة على الملقى - بكسر القاف - ولا كفارة .

أما لو ألقى فى الماء موثوقا ، فإن بعض الفقهاء يعتبرون هذا الفعل قتلا عمدا ومن ثم يجب القصاص^(٢) .

ومما يلحق بمسألة الإلقاء فى الماء ، الإلقاء فى النار ، فلو ألقى شخص شخصا آخر فى نار عظيمة لا يمكن التخلص منها ، فقد اتفق الفقهاء^(٣) فى حكم هذه المسألة وهو وجوب القصاص من الشخص الملقى - بكسر القاف - .

لكن لو كانت النار قليلة ، أو كانت كثيرة والمقذوف فيها كان فى طرفها ، ويمكنه الخروج منها ، ولم يخرج متعمدا حتى مات ، فالحكم مختلف فيه عند الفقهاء فى هاتين الصورتين ، فذهب بعضهم إلى القول بإسقاط القصاص والدية على القاذف وقال البعض بوجوب الدية مع قلة النار التى تعرض لها المقذوف فيها ، ووجه قولهم هذا أن الشأن فى النار الإهلاك وإن كانت يسيرة ، وربما يكون ليهيها

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٦٠ ، الشرح الكبير ، ج ٤ ، ص ٢٤٣ ، نهائية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٧ ، المغنى ج ٧ ، ص ٦٤١ ، والتأج المذهب ج ٤ ، ص ٢٨٩ ، ط . سابقة .

(٢) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٨ ، ط . سابقة .

(٣) المراجع والمواضع السابقة .

قد أذهب عقل الملقى فيها فلم يتمكن من النجاة فيها، بخلاف الماء القليل فليس من شأنه الإهلاك كالنار، لأنها تستخدم لاستمرار الحياة كسقى الزرع والشرب ونحوهما، قال تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا" (١) وإذا كان ذلك كذلك فلا يصح قياس النار على الماء (٢).

٣ - ومن أمثلة القتل بسبب أيضا تقديم السم لإنسان في طعام أو شراب أو دواء أو نحو ذلك، فمات الشخص الذي تناول هذا السم، فبالبحث ظهر لي أن في هذه المسألة اختلافا بين الفقهاء، بيانه فيما يلي:

الرأي الأول: ذهب فقهاء الحنفية (٣) إلى القول بعدم وجوب القصاص ولا الدية على الشخص الذي قدم السم. وقالوا بحبسه وتعزيره، لكن بشرط عدم إفراغه في حلقه، أو إكراهه على تناوله، فإن فعل ذلك كان عمدا خطأ، والدية واجبة على عاقلة مقدم السم، ووجه ذلك، أن القتل حصل بما لايجرح إلا أنه روى عن صاحبين أنه عمر إن كان مقدار السم مما يقتل غالبا، وإلا فخطأ العمد، وقيل أن رأيهم مع الإمام في هذه الحالة فيكون شبه عمد في الصورتين.

الرأي الثاني: ذهب فقهاء المالكية (٤)، والحنابلة (٥) إلى القول بأنه عمد موجب للقصاص بشرط أن يكون نوعه وكمه يقتلان غالبا،

-
- (١) من الآية رقم ٣٠ من سورة الأنبياء.
 - (٢) المغنى ج ٧، ص ٧٤١ ط. سابقة ونهاية المحتاج ج ٧، ص ٢٥٦ ط. سابقة.
 - (٣) حاشية ابن عابدين ج ٥، ص ٣٥٩ ط. سابقة.
 - (٤) الشرح الكبير ج ٤، ص ٢٤٤ ط. سابقة.
 - (٥) المغنى ج ٧، ص ٦٤٣ ط. سابقة.

ووجه قولهم : خبر اليهودية التي قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة ، فمات بشرين البراء ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقتلت . وأيضا تقديم السم مما يقتل غالبا فيجب فيـــــــــــــــــه القصاص (١) .

أما فقهاء الشافعية (٢) فإنهم يفرقون بين تقديم السم لغير المميز أو له ، ومن ثم فقد أوجبوا القصاص في الحالة الأولى على الجاني . وأما في الحالة الثانية فعندهم ثلاثة أقوال :

الأول : عدم وجوب القصاص ، لأن المسموم تناول السم باختياره ، وعلى الجاني دية شبه العمد .

الثاني : القصاص من الجاني لأنه غرر بالمجنى عليه .

الثالث : لاقصاص عليه ولادية ، لأن المباشرة غالبية على التسبب ، وقد رد هذا بأن محل تغليب المباشرة هو ضعف السبب معها كالممسك مع القاتل ، وهنا ليس كذلك .

وأخيرا فإن الزيدية لهم كلام مقفل في هذه المسألة وهو أن الشخص إذا طلب من طبيب دواء فأعطاه سما ومات يتناوله ، فإن كان الذي أخذه من الطبيب هو غير ما طلبه ، أو يكون الآخذ هو ماطلبه ، فإن كان كالأول فتفصيله كما يلي :- إذا علم كل من الآخذ والطبيب أنه سم ، أو علم الآخذ وحده ، فلا قصاص ولادية على الطبيب

(١) المغنى ج٧ ، ص ٦٤٣ ط.سابقة .

(٢) نهاية المحتاج ج٧ ، ص ٢٤٥ ، ط.سابقة .

أما إذا علم الطبيب وحده بأنه سم ، فإن تناوله المتعاطى من يده
ففيه القصاص وإلا فلا قصاص ، والدية فى هذه الحالة على عاقلته .
أما إذا جهل كل منهما أنه سم ، كانت الجناية خطأ والدية واجبة
على عاقلة الطبيب ، هذا إذا كان المأخوذ من الطبيب هو غيـر
المطلوب .

أما إذا كان المأخوذ هو المطلوب من الطبيب ، فإذا علما أى
الطبيب والآخذ للسم أنه سام أو جهلا أنه سام ، أو علم الآخذ وحده ،
فلا قصاص ولا دية على الطبيب ، أما إذا علم الطبيب وحده أنه سام ،
فإن وضعه ابين يدي الآخذ فلا قود عليه ، والدية على عاقلة الطبيب ،
وإن ناوله له بيده وجب عليه القصاص (١) .

ويلاحظ أن محل الخلاف بين الفقهاء فى مسألة متناول السم ،
إذا لم يعلم متعاطى السم أنه سام ، أما إن كان عالما بذلك ، ثم
تناوله مختارا فلا شيء على مقدم السم ، لأنه هو الذى أهلك نفسه فى
هذه الحالة ، ونفس الحكم إذا كان مقدم السم لا يقصد قتل متعاطيه ،
كأن يكون خلط السم بطعام نفسه ، ثم دخل إنسان وأكله بلا علم منه ،
أو أن يلتبس عليه الأمر فيقدم شربا ساما لضيغه وهو لا يعلم
ذلك (٢) .

(١) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ط . أولى سنة ١٩٤٧ م ، وشرح الأزهـار
ج ٤ ، ص ٤١٧ ط . الطبعة الثانية .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٩ ، الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، ونهاية
المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٥ ، والمغنى ج ٧ ، ص ٦٤٤ ، والتاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٩٧ ،

٤ - ومن أمثلة القتل بسبب شهادة الزور وصورة هذه المسألة أن يشيهد رجلان عدلان زورا على شخص بأنه قاتل وبناء على هذه الشهادة. حكم القاضى بالقود من المشهور عليه ، ثم رجع الشاهدان فى شهادتهما واعترفا أمام القاضى بأنهما شهدا كذب وزور وكانا يعلمان أن شهادتهما ستؤدى إلى قتل المشهود عليه ، فبالبحث فى حكم هذه المسألة وجد رأيان : للفقهاء بيانهما فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (١) وهو رأى لبعض فقهاء المالكية (٢) ، إلى القول بعدم وجوب القصاص من الشاهدين ، ووجه قولهم : أن القصاص عقوبة القتل بالمباشرة ، وهو القتل صـورة ومعنى ، وأما القتل الذى وقع بالشهادة فهو قتل بسبب فىكون قتلا فى المعنى لا فى الصورة ومن ثم يكون القصاص غير مكافىء لموجبه وهو القصاص فلايجوز.

الرأى الثانى: ذهب فقهاء الشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) ، والزيدية (٥) ، وهو القول الآخر لفقهاء المالكية ، إلى القول بوجوب القصاص على الشاهدين الراجعين عن شهادتهما التى كانت سببا فى قتل المشهود عليه . لما روى أن رجلين شهدا عند الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه ، أن رجلا سرق فقطعه ، ثم رجعا فى

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٩ ط.سابقة .

(٢) مواهب الجليل ج ٦ ، ص ٢٤١ .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٣ .

(٤) المغنى ج ٧ ، ص ٦٤٦ .

(٥) التاج المذهب ج ٤ ، ص ١٠٠ ط.سابقة .

شهادتهما، فقال على : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما ،
وغرمهما دية يد المقتوع . وقياسا على الحكم المأخوذ من هذه
الرواية على من تعمد الكذب فى الشهادة على القتل ، فإن القصاص
يكون واجبا على الراجعين فى الشهادة^(١) . ولأن الشهادة الكاذبة
كانت سببا فى قتل شخص ظلما بغير شبهة فيستحق الشاهد القصاص^(٢) .

وأىضا فالقتل تفويت لحياة المقتول ، لأن شهادتهم أدت إلى
ظهور وجوب القصاص ، وظهوره أوجب حكم الحاكم به ، وحكمه أدى إلى
استيفائه ، وهو أى الاستيفاء فوات الحياة ، ومن ثم تكون الشهادة
قتلا بطريق التسبيب لا المباشرة^(٣) .

وهذا إذا اعترف الشاهدان بالرجوع فى شهادتيهما عمدا أما
إذا اعترف أحدهما بالعمد واعترف الآخر بالخطأ فإن القصاص واجب
على الأول دون الثانى ، ويدفع الثانى قسطه من الدية ، وإذا ادعى
كل منهما الخطأ أو أطلقا قلم يذكرهما عمدا ولا خطأ فالدية واجبة
على عاقلة كل منهما ، لأن الأصل فى الجنايات الخطأ لا العمد^(٤)

هـ - ومن أمثلة القتل العمد بسبب ، أن يمسك شخص آخر ليقترله شخص
ثالث ، والمراد بالإمساك هو الذى يصاحبه علم بالأثر وهو القتل ،

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٦٤٥-٦٤٦ ، نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٣ ، والتاج المذهب ،

ج ٤ ، ص ١٠٠ ، والشرح الكبير ج ٢٠٧ .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٤٦ ، الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٠٧ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٩ .

(٤) التاج المذهب ، ج ٤ ، ص ١٠٠ ، ونهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٥٣ .

أما إذا كان امساك من غير علم فلا عقوبة عليه باتفاق ووجه ذلك أن الممسك وإن كان سببا في القتل لم يكن قاصدا تسهيل القتل ، وهنا مباشرة القاتل تسقط حكم التسبيب ، ويجب القصاص على المباشر وحده دون الممسك لأنه قتل نفسا ظلما عدا ، أما في الحالة الأولى وهي ما إذا كان الممسك بعلم بالأثر فقد اختلف الفقهاء على النحو التالي :-

ذهب المالكية^(١) ، والحنابلة^(٢) إلى القول بوجوب القصاص على الممسك في هذه الحالة - أي إذا كان عالما علما مقارنا بالامساك ، أو علم بعد الإمساك لكنه لم يطلق سراحه ، ووجه وجوب القصاص بناء على هذا القول : أنه مكن القاتل من تنفيذ جريمته بإمساكه المجنى عليه ، ولو لم يمسه به لما قدر الجاني على تنفيذ جريمته ، وقد أوجب فقهاء المالكية القصاص على المرشد إلحاقا بالممسك ، وكذلك أيضا فالقصاص واجب على القاتل من باب أولى بناء على رأييهما ، لأنه باشر الفعل المزهق للروح ، وبفعله وبفعل الممسك حدث القتل فوجب القصاص^(٣) .

بينما ذهب فقهاء الشافعية^(٤) والحنفية^(٥) والزيدية^(٦) إلى القول بعدم وجوب القصاص من الممسك ، والقود على المباشر للقتل

- (١) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٥ .
- (٢) المغنى ج ٧ ، ص ٧٥٥ .
- (٣) المرجعان السابقان .
- (٤) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٧ .
- (٥) المغنى ج ٧ ، ص ٧٥٥ .
- (٦) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٧٨ .

وحده لكن الممسك يؤدب ويعزر ، ووجه ذلك أن الإمساك غير ملجئ ، فإذا اجتمع مع المباشرة كان الضمان على المباشر فقط ، وأيضا انقطع أثر السبب بفعل القاتل من الممسك ومحل ذلك إذا كان القاتل أهلا للقصاص منه ، أما إذا كان غير أهل لذلك كالمجنون أو حيوان مفترس فإن القصاص واجب على الممسك لأن فعل القاتل لا أثر له وهو آلة في يد الممسك^(١) . واشترط الزيدية أن يكون المقتول عاجزا عن الإفلت ، أما إذا لم يكن عاجزا عنه فالدية على الممسك دون القود^(٢) .

ومما سبق من عرض آراء الفقهاء في حكم مقدم السم وتعاطيه ، ألاحظ أن الفقهاء جميعا يعتبرون المتسبب مسئولا عن جريمته إذا لم يكن ثمة عذر مسقط أو مخفف لها ، لكنهم اختلفوا في مدى هذه المسؤولية ، ومن ثم كانت العقوبات متفاوتة بناء على اختلافهم فيها ، وتبدأ هذه العقوبة بالتعزير وتنتهي بالقود ، أما اختلافهم في تعزير المسؤولية أو عدمها فهذا بسبب وجود عذر أو عدم وجوده أما المبدأ فهو محل اتفاق بينهم .

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٧ ، والثناج المذهب ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) المرجع السابق للزيدية نفس الموضع .

((المبحث الثالث))

شروط المقتول

"التكافؤ"

لكى يكون القود لازما من القاتل ، يشترط فى المقتول شرط فى غاية الأهمية ألا وهو شرط التكافؤ مع الجانى ، ومعنى التكافؤ هو أن يكون المجنى عليه فى درجة القاتل إن لم تكن زائدة عليه ، ومن ثم فإذا وجد هذا التكافؤ كان القود واجبا على الجانى وإلا فلا . وقد كان هذا الشرط لازما بناء على المعنى الحقيقى للقصاص فهو ينبىء عن المماثلة والمساواة بين الجانى والمجنى عليه ، ولئن تحقق هذه المماثلة إلا اذا كانت النفس المقتولة مساوية للقاتلة فإذا انعدمت هذه المماثلة فلا يتم وجوب القصاص على القاتل .

وألاحظ أن الفقهاء جميعا ملتزمون بهذا الشرط، إلا أنهم اختلفوا فى فهمه وتنفيذه ولذا يعتبر الشئ الواحد تكافؤ فى مذهب دون الآخر، ومثال مسألة قتل المسلم بالكافر الذمى ، فإن بعضهم يعتبر الكفر نقص ، والبعض الآخر يقول بالتكافؤ ، وعلى هذا الأساس وقع الاختلاف بين الفقهاء على نحو ماسرى .

إلا أنه يلاحظ أن اختلاف الفقهاء فى فهم التكافؤ يوجد إذا انعدم التماثل فى النوع بين الجانى والمجنى عليه ، ويرجع نسوع القاتل بالمعيار الدينى أو الدبوى مثل قتل الحر بالعبد وقتل الذكر للأنثى ، وقتل الجماعة بالواحد ونحو ذلك أما قتل الكافر

للمسلم ، وقتل العبد للحر، وقتل الواحد للجماعة وهي الأمثلة العكسية ، فالقصاص واجب فيها من غير نزاع بين العلماء، لوجود المكافأة ، هذا إذا انعدم التماثل ، أما إذا تحقق التماثل فالقصاص واجب على كل حال وهذا محل اتفاق أيضا مثل قتل الواحد للواحد ، وقتل الحر للحر وقتل الرجل للرجل وغير ذلك .

وبعد هذه المقدمة التي لابد منها سأذكر بمشيئة الله وعونه بعض الصور التي وقع فيها اختلاف في الفهم فأقول وهو نعم العون .

١ - قتل المسلم بالكافر :

الكافر إما أن يكون حربيا أو ذميا، فإن كان حربيا فقد اتفق الفقهاء على أنه لا إثم على قاتله ، ولأقصاص لأنه مهدر الدم - أما إذا كان الكافر ذميا فقد وجد خلاف بين الفقهاء في حكم وجوب القصاص على قاتله، وذلك على النحو التالي :

الرأى الأول : ذهب الإمام مالك^(١)، إلى القول بأن المسلم لا يقتل بالكافر، إلا إذا قتله غيلة وهو أن يقتله لأجل المال وأخذه، فهو لا يقتل في هذه الحالة قودا، بل يقتل لأجل الإفساد في الأرض، ومن ثم قال الإمام مالك لاغفو فيه ولاصلح . ويلاحظ بناء على هذا الرأى إن قتل المسلم الكافر بسبب عداوة أو غيرها غير موجب للقصاص من المسلم ولاغفو فيه، لكن لو كان القتل من أجل أخذ المال فالقصاص واجب فيه للإفساد كما سبق بيانه .

(١) الشرح الكبير ج ٤، ص ٢٣٨ طـ سابقة .

الرائى الشائى : ذهب فقهاء الحنفية (١) إلى القول : بأن المسلم يقتل بالكافر الذمى . ووجه قولهم مايلى :

١ - قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ" (٢) ، وقوله تعالى : "وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ" (٣) ، وقوله أيضا : "الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى" (٤) ، ووجه الاستدلال من هذه النصوص القرآنية أنها مطلقة وغير مقيدة ، وهى ظاهرة فى الدلالة على وجوب القصاص من المسلم إذا قتل الكافر الذمى ، وهى لاتفرق بين المسلم والكافر الذمى فى هذه الحالة . وأما آية وكتبنا عليهم الخ فهى وإن جاءت لبيان حكم ورد فى التوراة فإن شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ له من شرعنا .

٢ - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما يذمى وقال : أنا أحق من وفى بعهدة (٥) . وأهل الذمة قدموا للمسلمين الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ، ودماؤهم كدمائنا ، فيجب أن يقتص لهم من المسلم (٦) . وأجمع المسلمون على أن يد المسلم تقطع إذا سرق مال الذمى ، فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مالنا فيجب أن تكون

(١) رد المحتار على الدر المختار ج ٥ ، ص ٢٥٤ ، فتح القدير ج ١٠ ، ص ١٠ ، ط . مصطفى الحلبي .

(٢) ، (٣) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

(٤) آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .

(٥) المغنى ج ٧ ، ص ٦٥٢ .

(٦) رد المحتار ج ٥ ، ص ٢٥٤ .

حرمة دمه كحرمة دمائنا (١).

ولعل فقهاء الحنفية فى حكم هذا يعتمدون على المساواة فى العصمة بين المسلم والذمى ، لأنهم يرون عدم قتل المسلم بالحربى لعدم المماثلة فى العصمة ، ولأجل ذلك فهم يرون من ناحية أخرى مساواة المسلمين بالذميين فى الأدمية .

ولاريب فى أن رأى فقهاء الحنفية فى هذه المسألة موافق لقواعد الشريعة التى تدعو إلى احترام الإسلام ويسر أحكامه . مع العلم بأن فقهاء الحنفية يرون عدم قتل المسلم أو الذمى بالكافر المستأمن لعدم العصمة على التأبيد ، لكن يقتل المستأمن بمثلته للمساواة بينهما ، وهذا قياسا عندهم ، أما الاستحسان فلا يقتل لقيام المبيح (٢).

الرأى الثالث : ذهب الإمام الشافعى (٣) ، والإمام أحمد (٤) والزيدية (٥) ، إلى القول بأن المسلم لا يقتل بالكافر مطلقا أى سواء كان حربيا أو ذميا ، ووجه قولهم مايلى :

١ - قوله تعالى : "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (٦) ، وقوله أيضا : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ" (٧) ووجه الاستدلال من هاتين الآيتين

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) بدائع الصنائع المرجع السابق .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٦٨ . (٤) المغنى ج ٧ ، ص ٦٥٢ .

(٥) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٦٥ ، بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٥١٤ ، سبل السلام ج ١ ، ص ١١٨٩ ط . مكتبة عاطف .

(٦) من الآية رقم ١٧٩ من سورة البقرة .

(٧) آية رقم ١٧٨ من سورة البقرة .

أن لفظ القصاص يقتضى المساواة ،ولامساواة بين مسلم وكافر . إذن
فلا قصاص .

٢ - سئل الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه هل عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدا لم يعهده إلى الناس ؟ قال : لا إلا مافى كتابى هذا ، وفيه : "المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ألا لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده . ومن أحدث حدثا ، أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

٣ - الخطاب فى قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ" موجه إلى المؤمنين ولم يقل الحق سبحانه (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ، ولا (يَا بَنِي آدَمَ) فدل ذلك على اختصاصه بالمؤمنين دون غيرهم .

٤ - الكفر فى الحربى يهدر دمه ، وهذه شبهة تصلح لاسقاط القصاص عن قاتل الذمى فلا يقتل قاتله (١) .

المناقشة والترحيع :

ناقش الجمهور استدلال فقهاء الحنفية على قولهم بأن الآية شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا ، كما ضعفوا الأثر الذى استدلووا به ، وقالوا : إن علماء الحديث فعضوه (٢) .

(١) يراجع فى هذا المغنى ج٧ ، ص ٦٥٢ ونهاية المحتاج ج٧ ، ص ٢٦٨ ،

والتاج المذهب ج٤ ، ص ٢٦٥ .

(٢) المغنى ونهاية المحتاج المرجعين السابقين .

وأجاب فقهاء الحنفية بقولهم : إن المراد بالكافر فيهما هو المستأمن لا الذمي ، والعموم مخصوص بالرواية التي جاء فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بدمي (١) .

وبناء على رأى الجمهور إذا قتل كافر كافراً ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص عنه ، لأنه عقوبة ، فيكون الاعتبار فيها بحال وجوبها دون حال استيفائها كالحدود ، ولأنه حق وجب على القاتل قبل إسلامه فلا يسقط به كالدين (٢) .

وأجاب الجمهور على مناقشة الحنفية بأن القول بالتأويل خلاف الأمل فلا يصار إليه إلا لضرورة ، ولا ضرورة هنا لأن قوله صلى الله عليه وسلم : "ولادو عهد فى عهده تام" فلا يحتاج إلى تقدير (٣) والذى أرجح وأرى نفس تميل إليه هو رأى فقهاء الحنفية كما سبق بيانه فى التعليق على رأيهم لأنه يتفق وروح العصر، وعدالة الإسلام، وحكمة التشريع فى الحفاظ على النفوس ويتمشى مع النصوص العامة والله أعلم .

٢ - قتل الوالد بولده والعكس :

بالبحث ظهر لى أن هناك ما يقارب الإجماع بين الأئمة (٤) على

-
- (١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٩ .
 - (٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٣٨ ، المغنى ونهاية المحتاج المرجعين السابقين .
 - (٣) سبل السلام ج ٣ ، ص ١١٩١ مكتبة عاطف .
 - (٤) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٥ ونهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٧١ .

أن يقام القصاص على الابن إذا قتل أباه عمداً ، ووجه قولهم فـى هذا هو عموم النصوص الموجبة للقصاص ، أما الوالد فهو خارج من هذا العموم بنص خاص كما يأتى بعد ذلك ، ومن ثم فيبقى الولد داخلاً فى هذا العموم لعدم خروجه بآى نص خاص ، إلا أن ثمة رواية عند الإمام أحمد مؤداها عدم وجوب القصاص على الولد إذا قتل أباه عمداً ، قياساً على عدم وجوبه على الوالد إذا قتل ولده عمداً (١) ، وهذا مردود لما يلى :-

١ - إن الولد أضيف إلى والده بلام التمليك فى الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (أنت ومالك لأبيك) .

٢ - حرمة الوالد على الولد أكد من حرمة الولد على أبيه .

٣ - إن الابن يقتل بالأجنبى فلان يقتل بالآب من باب أولى .

٤ - إن محبة الوالد لولده محبة ذاتية ، لكن محبة الولد للوالد محبة منافع فى الغالب ، ومن ثم فيتصور منه قتل أبيه ليتعجل الوصول إلى أملاكه ، ومثل هذا يندر حدوثه من الأب لهذا لايصح قياس الابن على الأب فى سقوط القصاص كما هو رأى جمهور أهل العلم (٢) .

(١) المغنى ج٧ ، ص ٦٧٠ .

(٢) يراجع المغنى ج٧ ، ص ٦٧٠ ، ٦٧١ وبدائع الصنائع ج٧ ، ص ٢٣٥ .

أما إذا قتل الوالد ابنه عمدا فقد اختلف الفقهاء فى ذلك
كما يلى :-

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (١) والشافعية (٢) وأحمد (٣) ،
والهادوية (٤) وغيرهم ممن ذهب مذهبهم ، إلى القول : بعدم وجوب
القصاص على الوالد بقتل ابنه عمدا مطلقا ، لكنهم اتفقوا على
وجوب الدية والكفارة على الأمل القاتل بعد سقوط القصاص عنه ،
لأنه لا يوجد من النصوص ما يقضى بإسقاطهما (٥) .

وجه قول الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يلى :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يقاد الوالد بالولد) (٦)

وقال صاحب سبل السلام صححه ابن الجارود والبيهقى ، وهذا
الحديث مشهور ، وقد حكم به عمر بن الخطاب فى حفرة الصحابة
ولم ينكره واحد منهم فكان إجماعا .

٢ - الأب سبب فى وجود الولد ، فلا ينبغى أن يكون الولد سببا فى
إهلاكه .

٣ - إن الوصايا التى أوصى بها الوالدين تنافى جواز القصاص منهما
بالأبناء ، وقد نهى الإنسان عن قتل والديه المشركين ممن أن

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٥ .

(٢) المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٣) المغنى ج ٧ ، ص ٦٦٦ .

(٤) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٦٥ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٦) سبل السلام ج ٣ ، ص ٢٣٣ ، طه . مصطفى الحلبي .

الشرك من أفحش الذنوب ، فكان ذلك دليلا على عدم جواز قتل الابن لأبيه بحال من الأحوال^(١) .

٤ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم لرجل : (أنت ومالك لابيك) فالابن وماله مضاف لأبيه ، والإضافة تقتضى التملك ، لكن الأب لا يملك ابنه حقيقة ومن ثم فلا أقل أن تورث الإضافة شبهة وهى صالحة لإسقاط القصاص^(٢) .

هذا بالنسبة للأصول مع الرجال ، أما الأصول مع الإناث فكان الرأى الغالب بين الفقهاء هو مساواتهن بالأصول من الرجال ، ومن ثم فلا قصاص على الأم أيضا وإن علت بقتل الابن ، لأنها تشبه الأب ، بل هى أولى بالبر من الأب فتكون أولى بنفى القصاص عنها^(٣) . لكن روى عن الإمام أحمد ما يفيد وجوب القصاص على الأم إذا قتلت ولدها عمدا ، ووجه هذه الرواية أنها لاتشبه الأب من حيث انتفاء ولايتها على الولد فتقتل به^(٤) . ورد الجمهور بقولهم : إن الولاية هنا غير معتبرة ، بدليل امتناع القصاص من الأب ولو لم يكن وليا على ابنه الذى قتله ، كأن يكون هذا الابن كبيرا ، أو أشرف من والده فى الدين أو الحرية ، كما أن الجد لا يقتل بابن ابنه ، ولو كان غير ولى له لوجود أبيه مثلا^(٥) .

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ٦٠ ، ج ٩ ، ص ٣٥٩ .

(٢) المغنى ج ٩ ، ص ٣٥٩ .

(٣) المرجع والموضع السابق .

(٤) المغنى ج ٧ ، ص ٦٦٧ .

(٥) المرجع والموضع السابقين .

الرأي الثاني : ذهب ابن الحكم ، وابن المنذر ومن وافقهما (١) إلى القول بوجوب القصاص مطلقا من الوالد إذا قتل ولده عمدا ، ووجه قولهم مايلي :-

قوله تعالى : "النَّفْسُ بِالنَّفْسِ" (٢) وقوله أيضا "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ" (٣) ووجه الدلالة أن هذين النصين عامين كغيرهما من النصوص فتدل على وجوب القصاص مطلقا .

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم : "المؤمنون تتكافأ دماؤهم" (٤) وهو عاك كالأية ، ولأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل كل واحد منهما بصاحبه كالأجنيبين (٥) وقد رد الجمهور هذه الأدلة على أساس أنها عامة مخصصة بالحديث المستفيض المشهور كما سبق بيانه :

الرأي الثالث : ذهب الإمام مالك (٦) إلى القول : بأن القصاص واجب في حالة واحدة ، وهى : ما إذا اضجع الوالد ولده وذبحه لأن هذه الطريقة من القتل تكشف عن قصد القتل ، أما إذا قتله بغير هذه الطريقة فإنه مع باقى الفقهاء فى عدم وجوب القصاص ، لأنه من حقه أن يؤدب ابنه ولا يمكن اتهامه فى هذه الحالة .

-
- (١) المغنى ج ٧ ، ص ٣٥٩ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ٦٠ .
(٢) من الآية ٤٥ من سورة المائدة .
(٣) من الآية رقم ١٧٨ من سورة البقرة .
(٤) سبل السلام ج ٣ ، ص ٢٣٤ ط . مصطفى الحلبي وصحه الحاكم .
(٥) المرجعين السابقين .
(٦) بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٥١٦ وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ٦٥ ط . دار الكتب الحديثة .

المناقشة والترحيع :

قال فخر الإسلام الشاشي نقلا عن القرطبي ، في النظر لا يقتل الأب بابه ، لأنه سب وجوده فكيف يكون هو سب عدمه وهذا يبطل بما إذا زنى بابنته فإنه يرجم وإن كان سب وجودها وتكون هي سب إعدامه . ولم لا يكون سب عدمه إذا عصى الله ورسوله . وحديث لا يفاد والـد بولده باطل ومتعلقهم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى بالدية مغلظة من قاتل ابنه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، فأخذ الفقهاء المسألة مطلقة وقالوا بعدم القتل ، بينما أخذها الإمام مالك مفصلة فقال بالقود في حالة خاصة سبق بيانها ، وشفقة الأئمة شبهة شاهدة بعدم القصد للقتل تسقط القود فإذا أضجعه وكشف الغطاء عن قصده فالتحق بأصله (١) . والراجح هو قول الجمهور بعدم القصاص للحديث وإن كان فيه مقالا فهو يصلح لإعطاء شبهة وهي كافية لإسقاط القصاص وأيضا وجود الخلاف بين الفقهاء وتنازع الأراء بينهم يعتبر شبهة يسقط بها القصاص ، ويلاحظ أنني ذكرت هذه المسألة لأنه يشترط لإقامة القصاص على القاتل عمدا ألا يكون أصلا للمقتول ، هذا والله أعلم .

وأخيرا قال الفقهاء بعدم قتل الأصل بمن للفرع حق في نفسه ، كقتله زوجة نفسه وله منها ولد ، لأنه إذا لم يقتل يقتل هـذا الولد فأولى ألا يقتل بمن له حق فيه ، وإذا كان لها إثنان

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، صادر بيروت ،
الجامع لأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ٦٥ .

أحدهما ليس منه فإن القصاص يسقط عنه أيضا لأن لابنه منها نصيب في هذا القصاص وهو ساقط ، وسقوطه يسقط نصيب الابن الآخر لأن القصاص لا يتجزأ (١) .

ومثاله ما إذا قتل رجل أخاه وورثة ابن القاتل فإن القصاص منه ساقط (٢) .

٣ - قتل الجماعة للواحد والعكس :

المراد بالجماعة هنا هما الإنسان أو أكثر ، والذي يحدث أنه قد يباشر جريمة القتل العمد أكثر من شخص واحد ، فيأتى كل واحد منهم عملا من الأعمال التى تؤدى كلها إلى إزهاق الروح ، وإذا كان ذلك كذلك ، فقد اختلف الفقهاء فى حكم قتل الجماعة للواحد ، وذلك بسبب عدم وجود التكافؤ بين الجانى والمجنى عليه ، فالجانى جماعة ، والمجنى عليه واحد لكن قد يكون المنفذون للقتل جميعا ممن يجب عليهم القود لتوفر شروطه فيهم ، وقد يكون البعض ممن يجب عليهم القصاص ، والبعض الآخر لا يجب عليه لاختلال شرط موجب له ، ومن ثم كان لزاما على المتحدث عن حالتين فى هذا الموضوع فأقول ومنه العون :-

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٦٦٧ ، المذهب ج ٢ ، ص ١٤٧ ، التاج المذهب ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٥ ، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، ونهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٧١ .

الحالة الأولى : تنفيذ القتل العمد ممن يجب عليهم القود. والمقصود من هذه الحالة هو أن المباشرين لجريمة القتل العمد تتوفر فيهم وفي أفعالهم شروط وجوب القصاص ، وبالبحث تبين لي : أن في حكم وجوب القصاص على الجناة ثلاثة آراء ، بيانها فيما يلي :

الرأى الأول : ذهب الناصر^(١) والشيعة ومن وافقهم إلى القول : بأنه لا تقتل الجماعة بالواحد ، لكن يختار ولى الدم واحداً ممن الجماعة فيطالب بقتله ، ثم تستوفى من الباقين حصصهم من الدية ، ووجه هذا الرأى أن كل واحد من الجناة مكافئ للمقتول فلا تستوفى أبدال بمبدل واحد ، كما لا تجب ديات لمقتول واحد. وقد قال تعالى : "وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" وأيضا قوله "الْحَرْ بِالْحَرْ" ومقتضى هذين النصين وغيرهما أن النفس لا يؤخذ بها أكثر من نفس واحدة^(٢) ، وقيل يقرع بين القتاتلين ، فمن خرجت عليه القرعة قتل ثم يلزم الباقون بالدية ، ووجه هذا القول أن الكفاءة معتبرة فلا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بالعبد^(٣).

الرأى الثانى : ذهب داود الظاهرى وربيعة ، وهو رواية عن الإمام أحمد ومن وافقهم إلى القول : بأن الجماعة لا تقتل بالواحد فلا يقتص منهم بقتله بل أوجبوا عليهم الدية^(٤) وسند هذا الرأى أيضا أن الله

(١) شرح الازهار ج ٤ ، ص ٣٩٠.

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٧١ .

(٣) سيل السلام ج ٣ ، ص ١٢٠٣ طه مكتبة عاطف .

(٤) المغنى ج ٧ ، ص ٦٧١ ، تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٢٠٠ طه عيسى الحلبي .

عز وجل شرط المساواة فى القصاص ولا مساواة بين الواحد والجماعة ،
وشرط المساواة مأخوذ من قوله تعالى : "وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ
النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" (١) .

الرأى الثالث : ذهب الإمام أبو حنيفة (٢) ، والإمام مالك (٣) ،
والشافعى (٤) وفى رواية للإمام أحمد (٥) وبعض الهادوية (٦) إلى
القول : بأن الجماعة تقتل بالواحد ، وإن كثر عدد الجماعة
واحتجوا على مذهبهم بما يلى :

١ - روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه قتل سبعة من
أهل صنعاء قتلوا رجلا . وقال لو تما لا عليه أهل صنعاء لقتلهم
جميعا . وروى عن الإمام على رضى الله عنه وكرم الله وجهه أنه قتل
ثلاثة قتلوا رجلا ، وروى أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه
قتل جماعة بواحد ، ولم يعرف لهؤلاء الصحابة فى عصرهم مخالف فيكون
إجماعا (٧) .

٢ - عن على - رضى الله عنه - فى رجلين شهدا على رجل بالسرقة
فقطعه الإمام على رضى الله عنه ، ثم أتياه بآخر فقالا هذا الذى
سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية

(١) أحكام القرآن لابن العربى ج ١ ، ص ٦٥ ، وسبق تخريج الآية .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٩ .

(٣) التاج والإكليل ج ٦ ، ص ٣٤١ .

(٤) المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٥) المغنى ج ٧ ، ص ٦٧١ .

(٦) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٦٧ .

(٧) المراجع والمواضع السابقة ، سبل السلام ج ٣ ، ص ١٢٠٢ ط . سابقة .

الأول ، وقال لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما ، ولا فرق بين القصاص في النفس والأطراف (١) .

٣ - إن القصاص شرع لنفى القتل ، وقتل الجماعة بالواحد فيه مصلحة للأمة ، لأنه إذا لم تقتل الجماعة بالواحد كان ذلك ذريعة إلى إهلاك الأنفس وفشو القتل بين الناس (٢) ويستوى في الحكم بقتل الجماعة بالواحد عند غير فقهاء المالكية أن يكون فعل كل واحد منهم كافيا للقتل وحده . إذا تقارنوا في الفعل ، أو ألا يكون كافيا إلا بانضمام الأفعال الأخرى إليه ، فإذا باشر اثنان ضرب آخر فمات من إصابتيهما معا كانا قاتلين ووجب عليهما القصاص ، أما إذا قتل بضربة أحدهما دون الآخر فالقصاص على القاتل وحده ، وهذا إذا أمكن تمييز إحدى الضربتين عن الأخرى ، أما إذا لم يمكن تمييزها أو كان ثمة شك فلا قود في هذه الحالة من أحد لأن الشبهة تسقط القصاص والأصل عدمه ، وهذا أيضا إذا اتحد الزمن في ضرب المجنى عليه ، أما إذا اختلف الزمن ، فإن كانت ضربة الأول هي القاتلة فعليه القصاص وحده ، ولا يجب على صاحبه حتى ولو كانت ضربته كافية في القتل لأنها لا أثر لها لمصادفتها شخصا ميتا ، لكن يعزز لأنه انتهك حرمة المتوفى ، وإن كانت ضربة الأول غير قاتلة ثم جاءت ضربة الثاني فقتلته كان الثاني هو القاتل ، وعلى الأول قصاص

(١) سبل السلام ج ٣ ، ص ١٢٠٣ طه سابقة .

(٢) المراجع والمواضع السابقة .

العضو أو المال حسب الحال (١) أما السادة المالكية (٢) فيقولون : يقتصر من الجماعة بالواحد إذا اتفقت على قتله ، ولا فرق في ذلك بين الأقوى ضربا أو الأضعف ، بشرط أن يموت المضروب مكانه ، أو الضرب إلى مقاتله ، فإذا لم يمت مكانه حقيقة أو حكما وقع القصاص على واحد بقسامة وهي أن يقسم أولياء القتيل أو المدعى عليهم خمسين يمينا على أن فلانا هو القاتل ، وهي لا تكون إلا عند انعدام البينة ووجود قرينة ليست قاطعة ، وكانت موجودة في الجاهلية فأقرها الإسلام . وذهب اللخمي إلى القول بأن القصاص على الأقوى ضربا فقط فإذا لم يعرف سقط القصاص عند الجميع سواء مات مكانه أو رفع حيا غير مغمور ومات بعد ذلك ، وهذا يتفق ورأى الجمهور السابق .

أما إذا لم يتفق الجميع على القتل بأن قصد كل واحد منهم قتله منفردا دون اتفاق أو كان الاتفاق على الضرب لا القتل فالقصاص على الأقوى في هذه الحالة إذا تميزت الأفعال ، ويقتصر من الباقيين على حسب أفعالهم ، أما إذا لم تميز الضربات قتل الجميع إن مـات المضروب مكانه حقيقة أو حكما وإلا قتل واحد قسامة (٣) .

ويلاحظ أن المالكية يشترطون هنا توفر قصد القتل لدى الجماعة حتى يقتصر منهم ، ولا يكفي قصد الضرب وحده دون قصد القتل وهذا

-
- (١) يراجع المغنى ج ٧ ، ص ٦٧٢ ، المذهب ج ٢ ، ص ١٧٥ ، نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٦٢ ، بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٢٦١ ، والتاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .
- (٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٩ .
- (٣) المرجع والموضع السابقين .

خلافا لما ذكرناه عنهم فى قتل الواحد بالواحد حيث لم يشترطوا قصد القتل ، بل اكتفوا بقصد الضرب العمد العدوان^(١) .

المناقشة والترحيع :

رد الجمهور على أصحاب الرأى الأول بقولهم : إن الجماعة لم تقتل بالواحد لصفة زائدة فى المقتول بل لأن كل واحد منهم قاتل ، والقصاص معناه قتل من قتل^(٢) .

وردوا أيضا على أصحاب الرأى الثانى بقولهم : إن المقابلة بين الحر والحر وغيره لاتدل على التزام ذلك لأن الغرض من هذا النص وغيره إبطال ماكان عليه أهل الجاهلية من بغى وظغيان ففى القتل والأخذ بالشأركما هو مقرر فى أسباب النزول ، ومراعاة القاعدة أولى من مراعاة اللفظ ولو علمت الجماعة أنهم سيعفون من القصاص إذا قتلوا واحدا لتعاون الأعداء على قتل عدوهم وهكذا .

والمقصود بقوله تعالى : "النفس بالنفس" هو أن النفس تؤخذ بالنفس ، والطرف يؤخذ بالطرف ردا على حمية الجاهلية التى كانت تدفع البعض الى أخذ النفس بالطرف ، وقتل من لم يقتل فى بعض الأحيان ، أو قتل الجماعة فى مقابل قتل الواحد من باب إظهار القدرة والشجاعة . لذا فأرى نفسى تميل إلى ترجيح رأى جمهور أهل العلم فى قتل الجماعة إذا قتلت شخصا عمدا وذلك للأمور الآتية :-

(١) حاشية الدسوقى ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(٢) سبل السلام المرجع السابق .

- ١ - فى الأخذ برأى الجمهور تحقيق لمعنى القصاص لغة و شرعا .
 - ٢ - سدا لذريعة القتل عند من يتهاون بإزهاق الأرواح والله أعلم .
- الحالة الثانية :** سأبحث فى هذه الحالة بمشيئة الله سبحانه حكم من اشترك فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، وقد نتصور أن يشترك شخص مثلا مع الأب فى قتل ابنه ، أو يشترك شخص مع القاتل المخطئ ، أو قد يحدث الاشتراك مع الصبى أو المجنون فى القتل ، فهل القصاص واجب على المشارك فى القتل فى هذه الصور أم ماذا ؟ هذا ما سأبحثه هنا إن شاء الله تعالى والله المستعان .

(١) حكم وجوب القصاص على شريك الأب أو الجد :

بالبحث عن حكم ذلك وجد رأيان للفقهاء بيانهما فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة (١) وهى رواية فى فقهاء الحنابلة (٢) إلى القول بأنه لا قصاص على شريك الأب أو الجد فى قتل ابنه ، ووجه هذا الرأى هو أن شريك الأب أو الجد اشترك فى قتل تركب من موجب وغير موجب فلا يوجب القصاص .

الرأى الثانى : ذهب الإمام مالك (٣) ، والشافعى (٤) ، والهادوية (٥) ومن وافقهم إلى القول بوجوب القصاص على شريك الأب أو الجد ، وهذا

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٧١ ط . سابقة .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٧٦ ط . سابقة .

(٣) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٧ .

(٤) المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٥) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٦٤ .

الرأى يوافق الرواية الظاهرة فى الفقه الحنبلى^(١)، واحتجوا بالمعقول أيضا فقالوا : إنه اشترك فى قتل عمد عدوان واشتراك الأب أو الجد لا يغير هذه الصفة، فيكون حكمه حكم المنفرد بالقتل .

وقد رد أصحاب هذا الرأى على الإمام أبو حنيفة ومن معه بقولهم إن فعل الأب فى ذاته موجب للقصاص . لأنه قتل عمد، والجنابة على الابن من أعظم الذنوب ، ولذا خصها الله بالنهى فى قوله تعالى : "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَنْزِلَ بَعْضُكُم مِّنَ الْوَلَدِ أَنْ يَزْنِيَ فَإِنَّ ذَلِكُمْ مِنْ كَبِيرٍ" (٢) ولأنه قطع للرحم التى أمر الله بوصلها فهو أولى بإيجاب العقوبة ، لكنها امتنعت لمعنى خاص به ، ولأصل الشريك بهذا المعنى فيجب عليه القصاص دون الأب^(٣)، فمن ثم كان هذا الرأى هو الأولى بالقبول .

(ب) حكم وجوب القصاص من شريك المخطئ :

بالبحث أيضا وجد رأيان : وهما :-

الرأى الأول : وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤) مؤداها، أن القصاص واجب على شريك المخطئ ، ووجه هذه الرواية أن شريك المخطئ قتل عامدا معتديا فأشبهه شريك العامد ولأنه يؤخذ بفعله هو، وفعله عمد عدوان فلا يتأثر بفعل شريكه المخطئ .

(١) المغنى ج ٧، ص ٦٧٦ .

(٢) الآية رقم ٣١ من سورة الإسراء .

(٣) المغنى ج ٧، ص ٦٧٠ - ٦٧١ .

(٤) المغنى ج ٧، ص ٦٨١ .

الرأى الثانى : ذهب الإمام أبو حنيفة (١)، والإمام مالك (٢)، والشافعى (٣)، وهى الرواية الظاهرة فى مذهب الحنابلة (٤)، إلى القول بعدم وجوب القصاص على شريك المخطئ.

وجه هذا الرأى أن القتل لم يتمخض للعمد حيث كان بعضه عمدا وبعضه خطأ ، فيكون فى حكم شبه العمد ونظير ذلك ما لو قتل شخص آخر بجرحين أحدهما عمد والآخر خطأ فالقصاص غير واجب ، وأيضا فى الحدود كما لو وطئ رجل جاريته المشتركة فإن الحد لا يقيم ، لأنه ساقط بالنسبة لنصيبه من الجارية وإذا سقط فى البعض سقط فى الكل لعدم التبعية (٥). وهذا الرأى هو الأقوى لوجه الاستدلال به والتنظير له.

(ج) حكم الاشتراك مع المصبي والمجنون فى القتل :

بالبحث فى حكم هذه المسألة تبين لى أن فيها عدة آراء بيانها فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (٦) ، وهو رواية فى مذهب الحنابلة (٧) إلى القول بعدم وجوب القصاص على المشترك مع المصبي

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٢٧١ ، أحكام القرآن للخصاص ج ٢ ، ص ١٩١ .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٧ .

(٣) المهذب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٤) المغنى المرجع السابق نفس الموضع .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٥٥ .

(٧) المغنى ج ٢ ، ص ٦٧٧ .

أو المجنون ، ووجه ذلك ، أنه شارك من لا إثم عليه في فعله فلا يلزمه القصاص كشريك المخطيء ولأن الصبي والمجنون ليس لهما قصد صحيح ، فيأخذ فعلهما حكم الخطأ ، ومن ثم تكون الدية على عاقلته (١) .

الرأي الثاني : يرى الإمام أحمد في الرواية الأخرى (٢) ومن وافقه أن القود واجب عليه ، ووجه ذلك ، أن القصاص عقوبة القتل العمد العدوان وقد وقع ذلك منه فكان كشريك العمد أو كالمنفرد ، ولا نظر إلى فعل شريكه غير المكلف لأن الإنسان يؤاخذ بفعل نفسه على استقلال .

الرأي الثالث : ذهب الإمام الشافعي (٣) إلى القول : بأن الحكم في هذه الحالة يتوقف على طبيعة فعل الصبي المشارك فإن كان خطأ فلا قصاص على شريكه ، لأنه شريك المخطيء في هذه الحالة ، وشريك المخطيء لا قصاص عليه ، وإن كان فعل الصبي عمداً كان القصاص واجبا على شريكه ، لأنه شريك العمد ، فيكون حكمه في هذه الحالة كحكم شريك الأب (٤) .

الرأي الرابع : ذهب فقهاء المالكية (٥) إلى القول ، بأن شريك الصبي يقتص منه إذا تماثلاً معه على القتل عمداً ، وتجب نصف الدية

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٦٧٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المهذب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) حاشية الدسوقي ج ٤ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

على عاقلة الصبي لأن عمده كخطئه ، أما إذا لم يتفقا على قتله فإنه لا قصاص على الكبير بل تجب الدية عليه وعلى الصغير مناصفة لاحتمال أن يكون فعل الصبي هو القاتل ، فإذا ادعى أولياء المقتول أنه مات من فعل الكبير أقسموا على ذلك واستحقوا القصاص عليه (١) . ويلاحظ أن عاقلة الصبي هي التي تتحمل الدية بعد وجوبها والعاقلة عليها دية الكبير في حالة القتل الخطأ ، أما في حال العمد فالدية في مال الكبير. هذا بالنسبة لشريك الصبي ، أما شريك المجنون فلا قصاص عليه عند فقهاء المالكية ، لاحتمال أن يكون الموت قد حدث بفعل المجنون لا بفعل الشريك ولا يؤخذ بالقسم هنا لأن فعل المجنون أقوى أثرا من فعل الصبي (٢) .

وأخيرا إذا اشترك شخص في قتل نفسه مثال ذلك : أن يجرحه إنسان ، ثم يجرح هو نفسه فيموت ، فإن جرح نفسه خطأ فلا قصاص على الشريك لأنه شريك مخطئ (٣) أما إذا جرح نفسه عمدا ففي وجوب القصاص رأيان :

الأول : وبه قال الحنفية (٤) ومالك (٥) وهو أحد قولي الإمام الشافعي (٦) أنه لا قصاص عليه لأنه قتل تركب من موجب وغير موجب فلم

(١) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٦ .

(٢) المرجعين السابقين .

(٣) المغنى ج ٧ ، ص ٦٨١ .

(٤) بدائع الصنائع ج ١٠ ، ص ٤٦٢١ .

(٥) التاج والإكليل ج ٦ ، ص ٢٤٢ .

(٦) المهذب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

يوجب القصاص كالقتل الحاصل من عمد وخطأ. ولأنه إذا لم يجب على شريك المخطيء - وفعله مضمون - فلائ لا يجب على شريك من لا يضمن فعله أولى .

الثاني : وهو قول الإمام الشافعي الآخر^(١)، وبه قال الإمام أحمد^(٢) أن عليه القصاص ، لأنه قتل متمحض للعمد فيجب فيه القصاص كشريك الأب^(٣).

تعليق على الآراء السابقة في موضوع الاشتراك في القتل باستعراضنا الآراء السابقة وبتأملها يظهر لنا مايلي : لوحظ أن الإمام أحمد له روايتان في غالب الأحوال في الآراء السابقة ، ولعل سبب ذلك اختلاف السماع عنه من أصحابه ، لأنه - رحمه الله - لم يسمح لهم بتدوين آرائه الفقهية في حياته ، بينما لوحظ أن الإمام أبا حنيفة رأى في كل حالة عدم توقيع القود على شريك من لا يجب عليه القصاص ، لكن الأمامان : الشافعي ومالك فقالا بوجوب القصاص على الشريك في بعضها ونفوه في البعض الآخر ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن الفقهاء جميعا اتفقوا على قاعدة عدم تأثير الشريك المباشر بتخفيف العقوبة عن شريكه الآخر الذي قام به سبب خاص كالأبوة وغيرها ، والاختلاف الذي وقع بين العلماء هو في درء الحدود بالشبهات ، وهي تصلح لأن تدرأ القصاص عن شريك كل منهما^(٤).

(١) المرجع السابق .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٨١ .

(٣) المراجع والمواضع السابقة .

(٤) التشريع الإسلامي لعبدالقادر عودة ج ١ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٥ .

٤ - حكم قتل الواحد للجماعة :

بالبحث فى هذه المسألة ظهر لى أن الذى يحكم هذه المسألة
ثلاثة آراء بيانها فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة (١)، والإمام مالك (٢)،
والهنادى (٣)، والناصر (٤) إلى القول : بأنه ليس لأولياء المـ
جميعا إلا طلب القصاص من القاتل ، وبناء على هذا الرأى ليس
لأحدهم مطالبة القاتل بالدية ، وجه هذا الرأى أن الأمر كذلك فى
قتل الجماعة للواحد حيث لا يجوز للأولياء أن يطلبوا غير القصاص ،
وهو عقوبة من جنس الجناية ولا يجوز لأحد أن يطلب أكثر منه . وبناء
على ذلك ، إذا قتل أحد الأولياء القاتل سقط حق الباقيين عند الإمام
أبى حنيفة (٥) والإمام مالك (٦) ، لانه ليس لهم إلا القصاص وقد وقع ،
أما الهادى والناصر فقد أوجبا الدية لهم ، لأنه لم يأذنوا لـه
بالقصاص (٧) .

الرأى الثانى : ذهب الإمام الشافعى (٨) ، والإمام أحمد (٩) إلى القول :
بأن القاتل يقتل بواحد فقط ، ويكون للباقيين الدية فى مـ

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٣١ .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) التاج المذهب ج ٤ ، ص ٢٧١ .

(٤) شرح الأزهار ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

(٥) المرجع السابق . (٦) المرجع السابق .

(٧) التاج المذهب وشرح الأزهار المرجعين السابقين .

(٨) المذهب ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٩) المغنى ج ٧ ، ص ٦٩٩ ، وما بعدها .

القاتل ، سواء اتفقوا على طلب القصاص أو لم يتفقوا ، ووجه هذا القول : أن حق استيفاء الاقتصاص إذا كان ثابتا لكل واحد منهم ، فإن اشتراكهم فى المطالبة لا يقتضى تداخل حقوقهم (١) .

الرأى الثالث : ذهب فقهاء الحنابلة (٢) ، خلافا للإمام أحمد إلى القول : بأن القاتل يقتل بهم إذا اتفق الأولياء على قتله ، فإذا اختلفوا وأراد أحدهم القود ، وأراد الباقون الدية ، كان لكل ما أراد ، ومن ثم إذا بادر أحدهم وقاتله وجبت الدية للآخرين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : "فمن قتل له قتيل ، فأهله بيمن خيرتين ، فإن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا العقل" (٣) ووجه الاستدلال أن أهل كل قتيل لهم الخيار بين الدية أو القتل . وأيضا قالوا : إن الجنايات المتعددة إذا كانت كلها أو بعضها خطأ فإنها لاتتداخل ، فكذلك إذا كانت عمدا ، وكالجنايات على الأطراف ، فإن أحدا لم يخالف فى عدم تداخلها (٤) .

لكن ابن قدامة أجاب على ما استدل به الحنفية ومن معهم بأن الجماعة ماقتلوا بالواحد إلا لكيلا يؤدى الاشتراك إلى إسقاط القصاص تغليظا ومبالغة فى الزجر ، وهذا عكس الحال ، لأنه إذا علم القاتل للجماعة أن القصاص واجب عليه بقتل واحد فقط ، وأن قتله للثنائى

(١) المرجعين والموقعين السابقين .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٩٩ ، ٦٧٠ .

(٣) سبل السلام ج ٣ ، ص ١٢٠٤ والحديث رقم ١١٠١ .

(٤) المرجع والموضع السابقين .

والثالث أو أكثر لايزيد من عقوبته ، سارع إلى قتل من يشتهى ،
فيمير كإسقاط القصاص عنه إبتداءً مع الدية (١) .

وبناء على ماذهب إليه الشافعية ، ومن معهم أن الأولياء
إذا اختلفوا فى استيفاء القصاص ، وطلب أكثرهم أو جميعهم القصاص ،
قدم ولى قتيل الأول إذا وقع القتل مرتباً لأن حقه أسبق من حـق
غيره ، لأن القاتل مستحق للقصاص بالقتل الأول ، فصار المحل مشغولاً
به ، فإذا عفا ولى الأول ، كان لولى الثانى طلب القصاص ، فإذا
عفا ولى الثانى انتقل الحق إلى ولى الثالث وهكذا وليس لأحدهم أن
يتخطى حق غيره فى القصاص . كما أنه ليس لولى الثانى أن يطلب
القصاص إذا كان ولى الأول صغيراً أو مجنوناً أو غائباً وعليه أن
ينتظر إلى بلوغ المغير أو إفاقة المجنون أو حضور الغائب . وهذا
إذا وقع القتل مرتباً ، أما إذا وقع دفعه واحدة أو كان الحال
مجهولاً وقع الاختلاف بين أولياء القتلى فيقرع الحاكم بينهم ، ويقدم
من وقعت له القرعة ، لاستوائهم فى الحقوق ، وإذا بادر غيره فقتل
القاتل كان مستوفياً لحقه ووجب الدية للآخرين (٢) .

٥ - قتل الذكر للأنثى :

يكاد يكون هناك إجماع على وجوب القصاص من الرجل إذا قتل
المرأة ، وكذلك الحكم إذا قتلت الأنثى الرجل ، لكن وجد اختلاف

(١) المرجع السابق ص ٧٠٠ .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٧٠٠ ، المذهب ج ٢ ، ص ١٨٣ ، وشرح الأزهـار ، ج ٤ ،

بين الفقهاء في ثمرة استيفاء القصاص من الرجل ، فقد قال بعض الفقهاء بلزوم أولياء المرأة بالدية إلى أولياء الرجل ، بينما يرى البعض عدم لزوم ذلك ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن دية المرأة من النصف من دية الرجل ، ومعنى ذلك هو أن المرأة ليست مكافئة للرجل فمن ثم حدث الخلاف بين الفقهاء وبيانه فيما يلي :

الرأى الأول : ذهب أصحابه إلى القول بأن الرجل يقتل بالمرأة (١) وسندهم في ذلك مايلي :

١ - قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ" (٢) وقوله أيضا : "وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" (٣) وأيضا قوله سبحانه : "وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا" (٤) . ووجه الاستدلال من الآيات السابقة أنها عاممة فتشمل الذكر والأنثى من غير فصل ، وهي دالة على وجوب القصاص .

٢ - روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يهوديا رض رأس جارية من الأنصار وقتلها (٥) ، وقوله أيضا عليه السلام : (المسلمون تتكافأ دماؤهم) (٦) .

٣ - روى عنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والأسنان ، وأن الرجل يقتل بالمرأة (٧) .

- (١) سبل السلام ج ٣ ، ص ٣٧٢ .
- (٢) ، (٣) ، (٤) لقد سبق تخريجها .
- (٥) سبل السلام ج ٣ ، ص ٣٧٢ .
- (٦) لقد سبق تخريجه .
- (٧) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ، ص ١٧١ .

وقال القرطبي : إن آية القصاص محكمة وفيها إجمال بنيته
آية المائدة وهي "النفس بالنفس" وبينه رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذي أسند الله له البيان والتبيين .

وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها منسوخة بآية
المائدة (١) .

الرأى الشافى : ذهب أصحابه إلى القول بأنه لا يقتل الرجل بالمرأة (٢)
واحتجوا بما يلي :

قوله تعالى : "وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ" ووجه الاستدلال منها أنها نزلت
مبينة حكم المذكورين فيها أى الحر والعبد والأنثى ، وهذا يدل على
الفرق بينهم وبين أن يقتل عبد حر أو حر عبداً أو ذكر أنثى أو.
أنثى ذكر، وبناءً على هذا الرأى إذا قتل رجل امرأة فـإن أراد
أولياؤه قتلوا أصحابهم ووفوا أولياؤه نصف الدية، وإن أرادوا
استحبوه وأخذوا منه دية المرأة ، وإذا قتلت امرأة رجلاً فإن أراد
أولياؤه قتلها، فقتلوا وأخذوا نصف الدية، وإلا أخذوا دية
صاحبهم واستحبوها (٢).

ورد هذا الرأى بأنه مروي عن الشعبي عن علي . والشعبي لم
يلق علياً فلا يصح ، وقد روى عن علي قال : إذا قتل الرجل المرأة
متعمداً فهو بها قود (٣) ومن ثم لاجبة لهذا الرأى إلا مفهوم الآية ،

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢، ص ٢٤٦، ط ٥ دار أحياء التراث .

(٢) سبل السلام ج ٣، ص ١١٩١ مكتبة عاطف .

(٣) سبل السلام المرجع السابق .

وقد ثبت أن الذكر يقتل بالأنثى فهو أقوى من مفهوم الآية، وهذا
يقوى فهم آية القصاص على الوجه الأول الذى قال به القرطبي^(١)
ومن ثم فالراجع هو أن الرجل يقتل بالمرأة ، والمرأة تقتل به
مع عدم الرجوع بشئ والله أعلم .

(١) أحكام القرآن للقرطبي ج ٢، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ط. سابقة ، أحكام
القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٧٢ ، ط. عبد الرحمن محمد .

((المبحث الرابع))

وسائل الإثبات للقتل العمد .

تكلمت فى المباحث السابقة عن الشروط التى يجب أن تتوفر فى جريمة القتل العمد ذاتها، ثم فى شروط القاتل ، وبعدها شروط المقتول وسأتكلم فى هذا المبحث عن وسائل الإثبات التى على أساسها يثبت الحكم بالقصاص أو ينتفى الحكم به ، ومن ثم فالوسائل التى يحكم القاضى بمقتضاها فى إثبات جريمة القتل العمد تتنوع إلى وسائل إثبات عامة تشمل كل الدعاوى فالشهادة والإقرار ، ووسائل خاصة بجريمة القتل العمد بخصوصها وهى القسامة وسنتكلم عنها فيما بعد .

ثم هناك وسيلة أخرى للإثبات يأخذ بها بعض الفقهاء دون البعض الآخر ألا وهى تكول المدعى عليه من اليمين إذا لم تكن ثمة بينة للمدعى ، ذلك لأن المدعى يطلب بينة على دعواه أمام القاضى ، فإن قدمها حكم له بها، وإلا توجه القاضى إلى المدعى عليه يسأله عن الإجابة عن الدعوى فإذا أقر بما ورد فى الدعوى حكم للمدعى بما ادعى به ، وإذا أنكر طوب باليمين لنفى الدعوى ، فإذا امتنع سمى ناكلا وكان ذلك سببا فى الحكم للمدعى فى هذه الحالة (١) ، والأصل فى ذلك ما روى أن الأشعث بن قيس قال : كان بينى وبين رجل

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٣٣٣ ط . سابقة .

خصوصية في شيء فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
"شاهدك أو يمينه" فقلت إذا يحلف ولا يبالى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم " من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر لقضى
الله وهو عليه غضبان" (١) وسوف أتحدث عن وسائل الإثبات العامة ثم
الخاصة في هذا المبحث فأقول ومنه العون .

أولا : الشهادة :

الشهادة : هي إخبار عن عيان بلفظ الشهادة. في مجلس القاضي بحق
للغير على آخر (٢) أو هي إخبار بما يعلمه الشاهد بلفظ خاص (٣)
والشهادة حجة مظهرة للحق لاتوجب الحق ، وإنما تلزم الحاكم به (٤)
وقد جاء ذكرها في الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى :
واشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ (٥) الآية وقوله تعالى أيضا : وَاشْهَدُوا
ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ (٦) وقوله تعالى : "وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ" (٧)
وأما السنة فقول المعصوم صلى الله عليه وسلم : "شاهدك أو
يمينه" (٨) في قضية عرضت عليه . والوصف الشرعي للشهادة قد يكون

- (١) صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٢٣٣ .
- (٢) التعريفات للجرجاني ص ١٧٠ ط. دار الكتاب العربي .
- (٣) بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٤٨٢ وشرح منتهى الإرادات ج ٤ ، ص ٥٣٤ .
- (٤) حاشية ابن عابدين ج ٤ ، ص ٣٨٥ ، وشرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٥٣٤ .
- (٥) من الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .
- (٦) من الآية رقم ٢ من سورة الطلاق .
- (٧) من الآية رقم ٢٨٣ من سورة البقرة .
- (٨) البخارى ج ٣ ، ص ٢٣٤ .

فرض كفاية فى غير حقوق الله سبحانه سواء كان مالا أو غيره ،
ويصح فرض عين إذا تعين الشاهد له ، وهذا الأمر فى حالة تحملها
لقوله تعالى : "وَلَا يَأْبَ الشُّهُدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا" (١) وأما أدائها فقد
يكون فرض عين عند بعض الفقهاء ، وفرض كفاية عند البعض الآخر ،
لكن وجوب أدائها الشهادة لا يثبت إلا عند انتفاء الضرر عن بدن الشاهد
أو ماله أو أهله (٢) وإلا فلا لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا ضرر
ولا ضرار" (٣) شرائط الشاهد :

إن أهم الشروط التى يجب أن تتوفر فى الشاهد حتى تكون شهادته
حجة أمام القاضى هى :

- ١ - الإسلام : فلا بد أن يكون الشاهد مسلما ، فلو كان كافر فلاتقبل
شهادته حتى ولو كانت على كافر مثله لقوله تعالى :
"وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ" والكفار ليسوا من رجالنا
وقوله تعالى : "وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ" والكافر ليس عدلا (٤) .
- ٢ - البلوغ : ولقد اتفق الفقهاء على هذا الشرط إلا أنهم
اختلفوا فى شهادة الصبيان فى القتل ، فرفضها الجمهور

(١) آية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ١٩٣ - ٢٠٠ .

(٣) البخارى ج ٣ ، ص ٢٣٤ .

(٤) يراجع فى هذه الشروط حاشية ابن عابدين ج ٤ ، ص ٣٨٥ ، وبداية

المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ، ص ٤٥١ ، بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٢٦٨

ونهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٢٩٢ ، وشرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٥٤٥ .

بينما اعتبرها قلة من الفقهاء قرينة حال ، ولذا اشترطوا فيها ألا يتفرقوا لئلا يجبنوا ، ولئلا تكون هناك تهمة فسى تلقينهم الشهادة (١) .

- ٣ - الحرية : وهى شرط عند جمهور الفقهاء ، وليس محل اتفاق .
- ٤ - العقل : والعاقل هو الذى يعرف ما يضر وما ينفع ويعرف الممكن والممتنع ، وهو نوع من العلوم الضرورية ويلاحظ أن شروط الإسلام ، والبلوغ ، والعقل شروط تحمل وأداء بخلاف غيرها فهى شروط أداء فقط .
- ٥ - عدم التهمة فى الشهادة ، بأن تكون له قرابة ولاد ، أو يجربها نفع أو يدفع بها ضرر وغيرها .
- ٦ - العدالة : وهو شرط متفق عليه بين العلماء ، لكنهم اختلفوا فى تمورها (٢) بكلام كثير ليس هذا موضعه ، لكن يحال إليه فى موضعه ويكتفى هنا بما تدعو إليه الحاجة وما هو متصل بموضوع البحث .

نصاب الشهادة فى القتل :

بالبحث ظهر لى أن فى هذه المسألة رأيان : بيانهما فيما يلى:
الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (٣) ، والشافعية (٤) ، والحنابلة (٥) إلى القول : بأن القصاص لا يثبت إلا بشهادة رجلين ،

(١) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ١٨٤ .

(٢) المراجع والمواقع السابقة .

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٤ ، ص ٣٨٦ . (٤) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٣٩٧ .

(٥) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٥٥٦ .

ولاتقبل فيه شهادة النساء مطلقاً. ووجه هذا القول ما روى عن رافع بن خديج قال : أصبح رجل من الأنصار بخيبر مقتولاً فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكروا ذلك فقال : "لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ؟ فقالوا : يارسول الله لم يكن شمة أحد من المسلمين وإنما هم يهود قد يجترئون على أعظم من هذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فاخترأوا منهم خمســــــــــــــــين واستحلفوهم" فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده (١). وعلّة منع شهادة النساء في القصاص أن فيها شبهة توجب الاحتراز عنها لما جلبن عليه من السهو ونقصان العقل وعدم الضبط ، والقصاص مبني على الدرء بالشبهة ، وقد وصت السنة أنه تجوز شهادة النساء في الحدود والقصاص (٢).

الرأي الثاني : ذهب فقهاء المالكية (٣) إلى القول بأنه يجوز في الشهادة على القصاص أن يشهد به رجل واحد وامرأتان ، وهذا المسألة من المستحسنات التي انفرد بها الإمام مالك رحمه الله تعالى . واحتج بقوله تعالى : "وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ" (٤) ووجه الاستدلال منها أن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال بعد خروج

(١) نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٣٣٠

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٢٧٩ ، ونيل الأوطار ج ٧ ، ص ٤٤ ، ٣٤ ، وشرح

منتهى الإرادات المرجع السابق .

(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ، ص ١٨٨

(٤) سبق تخريجها .

ما يشترط فيه الأربعة وما لا يكفي فيه الرجل الواحد. (١) وروى عن الحسن أنه يجعل الشهادة في القصص أربعة كالشهادة على الزنا من المحصن ، ولا يعتبر ما هو أقل من ذلك (٢). لكن الراجح هو الرأي الأول لقوة أدلته واحتياطاً لعقوبة القصص والله أعلم.

شروط الشهادة في القتل :

حتى تكون الشهادة في دعوى القصص مقبولة ، لابد من توفر الشروط الآتية :

- ١ - يشترط أن يصرح الشاهد بلفظ القتل في شهادته حتى ينتفيى احتمال عدم صدور جريمة القتل من القاتل .
- ٢ - يشترط أن يعاين الشاهد أثر فعل الجاني في إحداث الوفاة وإلا فلا تصح ، كما في القتل بالسحر ، فإن معيينة الفعل في هذه الحالة غير ممكنة ، لأن الطريق الوحيد لإثبات القتل بالسحر هو الإقرار .
- ٣ - أن يتفق الشاهدان في زمان ومكان واقعة القتل ، وكذلك يتفقان على الآلة ، وإلا فلا تثبت .
- ٤ - يشترط في الشهادة أن تكون بالأمانة لا بالسمع ، لأن الشهادة على الشهادة لا تجوز في الحدود والقصص (٣) .

(١) نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) المغنى ج ٨ ، ص ٩٨ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٢٧٩ وما بعدها والمغنى ج ٩ ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

ثانيها : الإقرار : وهو : اخبار بحق لأخر عليه ، وإخبار عما سبق (١) أو هو إظهار المقر ما عليه من حق للغير (٢) والدليل عليه الكتاب والسنة ، والإجماع ، والمعقول أما الكتاب فقوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ" (٣) ووجه الاستدلال أن شهادة الإنسان على نفسه إقرار .

وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : "واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها" (٤) وقد أجمع الفقهاء على صحة الإقرار في إثبات حقوق الغير . وهذا هو الإجماع (٥) .

وأما المعقول : فهو لا يوجد عاقل يكذب على نفسه كذبا يضرها ويكون لمصالح غيرها (٦) .

والإقرار قد يكون باللفظ وهو كل ما يفيد إثبات حق على المقر لغيره كقوله لفلان على ألف جنيه ، أو قتلت فلانا أو يسأل عمن المدعى به فيقول نعم (٧) . ويكون لفظ الإقرار صريحا كما سبق ،

- (١) التعريفات للجرجاني ص ٥٠ ، ط . سابقة .
- (٢) الدر المختار ج ٤ ، ص ٤٦٧ ونهاية المحتاج ج ٥ ص ٦٤ وشرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٥٦٩ .
- (٣) من الآية رقم ١٣٥ من سورة النساء .
- (٤) صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٠٨ .
- (٥) نهاية المحتاج ج ٥ ، ص ٦٥ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٥٦٩ .
- (٦) شرح منتهى الإرادات المرجع السابق .
- (٧) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ونهاية المحتاج ج ٥ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، والشرح الكبير ج ٣ ، ص ٤٠٢ .

وقد يكون دلالة كأن يقول شخص لآخر لى عليك ألف جنيه فيقول الآخر قد قضيتها، أو يقول نعم وغير ذلك مما هو مذكور فى كتب الفروع فى الفقه الإسلامى^(١). وقد يكون الإقرار بغير اللفظ كإشارة المقر إشارة مفهومة تشعر بالالتزام، وهذا جائز لكن بشرط أن يدل على المقصود^(٢).

شروط صحة الإقرار :

للإقرار شروط متنوعة بعضها يخص المقر، والأخرى تخص المقر له، وثلاثة المقربه وها هو البيان :-

أولا : شروط المقر :

١ - يشترط فى المقر أن يكون بالغاً، وهذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء^(٣) ماعدا فقهاء الحنفية^(٤)، فإنهم أجازوا إقرار الصبى العاقل بالدين والعين، خلافاً للجمهور فلا يقبل عندهم إقرار الصبى .

٢ - ومن الشروط المجمع عليها أيضا العقل، ومن ثم فلا يقبل الإقرار من مجنون، لأنه لا يدرك مايقرب به، فيعتبر لغوا^(٥)، إلا أن الملاحظ أن فقهاء الحنفية يقولون بصحة الإقرار من

(١) بدائع الصنائع المرجع السابق .

(٢) الشرح الكبير ج ٣، ص ٣٩٩، منتهى الإرادات ج ٣، ص ٥٦٩.

(٣) الشرح الكبير ج ٣، ص ٣٩٧، ونهاية المحتاج ج ٤، ص ٦٥، وشرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٥٦٩.

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٢٢.

(٥) المراجع والمواضع السابقة .

السكران ومن زال عقله بمعصية فى دعاوى القصاص ، ويقولون
بوجوب القصاص من القاتل أثناء سكره حتى وإن كان فى السكر
شبهة لأنها لاتسقط حقا من حقوق العباد كالقود وإنما يسقط
بها حقوق الله سبحانه (١) خلافا لغيرهم حيث لا يصحون إقرار
السكران ، وذلك لزوال الإدراك الذى يميز به بين الخطأ
والصواب (٢).

- ٣ - يشترط فى المقر ألا يكون محجورا عليه لسبب من الأسباب لأن
الحجر مظنة الاختلال فى القول والفعل (٣).
- ٤ - أن يمكن تصديق المقر فيما أقرب به وإلا فلا (٤).
- ٥ - أن يكون المقر معلوما ، فإن كان مجهولا فلا يصح الإقرار كما
إذا قال رجلان على واحد منا ألف جنيه ، لعدم الفائدة من
الإقرار فى هذه الحالة (٥).
- ٦ - أن يكون المقر مختارا ، فإن كان مكرها فلا يصح (٦).
- ٧ - ألا يكون المقر متهما فى إقراره لأنها ترجح جانب الكذب على
جانب الصدق ، والإقرار لابد فيه من ترجيح جانب الصدق على
جانب الكذب (٧).

-
- (١) حاشية ابن عابدين ج ٤ ، ص ٤٨٩ وبدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢ ، ٣.
 - (٢) الشرح الكبير ج ٣ ، ص ٣٩٧ والمراجع السابقة .
 - (٣) نهاية المحتاج وشرح منتهى الإرادات المرجعين السابقين .
 - (٤) شرح منتهى الإرادات المرجع السابق .
 - (٥) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٢٣ .
 - (٦) نهاية المحتاج ج ٥ ، ص ٧١ .
 - (٧) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٢٣ .

٨ - عدم الرجوع فى الإقرار إذا كان موضوع الإقرار حقا من حقوق الله الخالصة كالزنا، لأنها تبطل بالرجوع ، لكن الرجوع فى الإقرار بالقتل فلا يؤثر فى صحته ، لعدم قبول الرجوع فيها (١).

٩ - ألا يكذبه المقر له فيما أقر به إذا كان حقا من حقوق العباد لأن تكذيبه دليل عدم اللزوم، وهو يشير شكاً فى ثبوت الحق المقر به ، فلا يصح الإقرار (٢) هذه هى أهم شروط المقر ويلاحظ أن الاسلام والحرية ليسا شرطين للمقر، ومن ثم فيصح إقرار الكافر بالدين والعين ، والعبد يصح إقراره بما يوجب العقوبة ، ولايقاد منه إلا بعد عتقه ، لكن الإقرار بالعنين أو الدين لا يصح من العبد إلا اذا كان مأذونا له فى التجارة وتكون التبعة متعلقة بمال التجارة (٣).

ثانيا : شروط المقر له :

١ - يشترط فى المقر له أن يكون معلوما، فإن كان مجهولا فالإقرار غير معتبر، مثل أن يقول المقر، لواحد من الناس على ألف جنيه من غير تعيين (٤).

(١) المرجع والموضع السابقين .

(٢) نهاية المحتاج وشرح منتهى الإرادات المرجعين والموضعين السابقين .

(٣) المراجع والمواقع السابقة.

(٤) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٢٣.

٢ - ومن شروط المقر له أن يكون أهلا للتملك ، وهذا إذا كان المقر به مالا^(١).

ثالثا : شروط المقر به :

يشترط في المقر به إذا كان مالا ، ألا يكون ملكا للمقر وقت الإقرار به ، وأن يكون مستقرا بيد المقر ، وأن يكون قابلا للإضافة إلى المقر له ، وألا يكون المقر به مجهولا^(٢).

ثانيا : النكول : وهو أن يمتنع المدعى عليه من الحلف على نفسى الدعوى بعد عرض القاضى عليه اليمين ، وهذا إذا عجز المدعى عن إقامة البنية ، وهو وسيلة من وسائل إثبات الدعوى وهو يشترط بلفظ صريح كقوله لا أحلف أو أنا ناكل ، ويلفظ ضمنى كأن يقول القاضى له إحلف بالله ، فيقول : بالرحمن أو باسم آخر من أسماء الله عز وجل^(٣) وقد يكون النكول بالسكوت وذلك إذا مفت مدة بعد عرض اليمين عليه - بحكم العرف أنها نكول^(٤) وإذا طلب المدعى عليه مهلة بعد امتناعه عن اليمين كان هذا الحق فى يد المدعى فهو صاحب الحق فى هذا الشأن فإن شاء قبل إعطاءه مهلة وإن شاء لم يقبل ، وهذه المدة تمتد إلى آخر مجلس الحكم ، أو تمتد إلى ثلاثة أيام فى رأى

(١) الشرح الكبير ج ٣ ، ص ٣٩٧ .

(٢) نهاية المحتاج ج ٥ ، ص ٨١ وما بعدها .

(٣) نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٣٧٥ .

(٤) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٣٥٨ ، نهاية المحتاج المرجع السابق .

البعض ، أو تمتد إلى أجل غير محدود في رأى البعض الآخر^(١) ونفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يوضح للمدعى حكم النكول حتى يعلم الآثار التى تترتب على ذلك^(٢).

مدى إثبات القصاص بالنكول :

بالبحث فى حكم هذه المسألة تبين لى أن فيها ثلاثة آراء ،
بيانها فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة^(٣) إلى القول بالتفرقة بين القصاص فى النفس ، والقصاص فى الطرف ، فقال : لا يحكم بالقصاص فى النفس بالنكول ، والواجب على القاضى فى هذه الحالة حبس المدعى عليه الناكل عن اليمين حتى يقر بالجناية أو يحلف اليمين المطلوبة ، أما القصاص فى الأطراف فيثبت بالنكول ، والفرق أن الطرف يحتتمل الإباحة ، ومن هنا يجوز للإنسان أن يطلب من غيره قطع رجليه مثلا إذا كانت مصابة بمرض خطير يهدد حياته ، ويكون فى قطعها حفظا للنفس من الهلاك ، وأيضا الأطراف تشبه المال الذى يستغل فى حفظ النفس ، خلافا للنفس فإنها لا تقبل الإباحة للغير بحال من الأحوال ، والحكم بالقصاص منها إتلاف لها ، وهذا أمر له خطورته ، ولا يمكن وقوعه بناء على نكول المدعى عليه^(٤).

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٣٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٣٢ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(٤) المرجع والموضع السابق .

الرأى الثانى : ذهب فقهاء الحنابلة (١) ، والمأحابان (٢) من فقهاء الحنفية إلى القول بأن النكول لا يملح أن يكون حجة فى إثبات دعوى القصاص ، حتى وإن ضم إليه يمين المدعى ، وإنما يملح لأشبات دعوى الأموال فقط ، وسواء كان القصاص فى النفس أو الأطراف ، لكن إذا كان المدعى به هو الدية أو الأرض فإن النكول يملح حجة للإشبات فيهما (٣) .

الرأى الثالث : ذهب فقهاء المالكية (٤) ، والشافعية (٥) إلى القول بأن النكول حجة فى إثبات دعوى القصاص ، لكن بشرط أن ينضم يمين المدعى إلى نكول المدعى عليه ليقويه ، ولا يكفى النكول وحده . لإشبات الدعوى .

ثالثا : القسامة : وهى أيمان تقسم على المتهمين فى الـدم (٦) أو هى : أيمان مكررة عددها خمسون يمينا فى دعوى قتل لم يعلم القاتل فيها ، وسميت قسامة ولم تسم قسما للمبالغة الناتجة عن التكرار (٧) والأصل فى مشروعيتها مارواه الإمام مسلم فى صحيحه

(١) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ، ص ٥٦٦ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(٣) بدائع الصنائع المرجع السابق .

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٤٥٧ .

(٥) نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٣٥٧ ، والشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٣٢ .

(٦) التعريفات للجرجانى ، ص ٢٢٤ ط . سابقة .

(٧) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٨٦ ، المغنى ج ٨ ، ص ٦٤ .

أنه خرج عبد الله بن سهل بن زيد ، ومحبيمة ابن مسعود ابن زيد ،
حتى إذا كانا بخيبر ، ثم إذا محبيمة يجد عبد الله بن سهل قتيلا ،
فدفند ، ثم أقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ومحبيمة
بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل ، وكان أصغر القوم ، فذهب
عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه . فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليبدأ الأكبر ، فصمت ، فتكلم صاحبه وتكلم معهما ، فذكروا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل ، فقال
لهم : أتخلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم ، وفي
رواية يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برمته . قالوا :
كيف نحلف ولم نشهد ، قال : فيبرئكم يهود بخمسين يمينا قالوا
وكيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فلما رأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى عقله " (١) .

والقسامة تكون عندما يوجد قتيلا في حي من الأحياء أو في بلد
صغير ، ولم يستطع أولياء الدم معرفة القاتل ومن ثم فيعجزوا عن
البينة ، فيجوز لهم في هذه الحالة أن يوجهوا التهمة بالقتل إلى
واحد أو أكثر من أهل البلدة أو أهل الحي ، ومن هنا تتحقق
القسامة ، وقد اشترط جمهور الفقهاء (٢) لإقامة القسامة وجود
اللوث - وهو عبارة عن قرينة مقالية أو هالية توقع في القلب صدق

(١) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٨ ، ٧٠ والشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ونهاية
المحتاج ج ٧ ، ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

المدعى فى دعواه - خلافا لفقهاء الحنفية حيث لم يشترطوا ذلك (١). ومثال القرينة الحالية ، وجود عداوة ظاهرة بين المقتول والمدعى عليه ، أو أن يقتتل جماعتان ، ويوجد قتيل من إحداهما وغير ذلك . ومثال القرينة المقالية : وجود إشاعة بين الناس أن فلانا هو الذى قتل فلانا ، أو يقول : المقتول وهو فى الرمق الأخير: قتلنى فلان إلى غير ذلك ، ولا فرق بين القتل العمد أو الخطأ أو شبه العمد ، لكن جمهور فقهاء الحنابلة يقصرون القسامة على القتل العمد فقط ، لأن من شرطها وجود عداوة بين المقتول والمدعى عليه عندهم ، والعداوة لا تثمر إلا العمد ، وبعضهم يجرى القسامة فى الخطأ وشبه العمد لأن اللوث لا يختص بالعداوة فقط ، بل يختص بها وبغيرها وعند الجمهور إذا فقد اللوث فلا قسامة ولا تسمح الدعوى إلا بالبينة ، وإلا فالقول قول المدعى عليه المتكرر. أما فقهاء الحنفية فيرون أن ولى الدم بالخيار بين طلب القسامة أو سلوك طريق الجمهور ، وهذا بناء على عدم اشتراطهم اللوث الذى اشترط جمهور الفقهاء (٢).

ويلاحظ أنه على رأى الجمهور إذا فقد اللوث المشترب عندهم يخلى سبيل المتهم ولا يطالب باليمين عند بعضهم بينما يرى البعض الآخر أنه يستلحق إذا طلب المدعى ذلك ، وفى هذه الحالة قال بعضهم إنها يمين واحدة ، وقال الآخرون إنها خمسون يمينا (٣).

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٣٨٦ .

(٢) المراجع والمواضع السابقة للجمهور وفقهاء الحنفية .

(٣) المغنى ج ٨ ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

شروط القسامة : يشترط لإجراء القسامة ما يأتى :

- ١ - ألا يكون القاتل معلوما ، فإن كان معلوما فلا قسامة .
- ٢ - ألا يكون القاتل عبدا مملوكا لصاحب المكان الذى وجد به قتيلا وهذا مطلقا أى سواء كان عبدا كاملا الرق أو مكاتبا أو مديرا أو غير ذلك .
- ٣ - أن يوجد بالمقتول أثر القتل من جراحة أو خنق أو نحو ذلك حتى تنتفى شبهة الموت الطبيعى .
- ٤ - أن يموت المضروب فى المكان الذى وقع فيه الضرب أو الجرح وإذا لم يكن كذلك فلا قسامة ، وهذا شرط عند صاحبيه ، أما الإمام فيرى جواز إجراء القسامة إذا حمل المضروب أو المجروح بعد إصابته إلى فراشه ثم مات فيه من غير أن يغادره ، أما إذا غادره قبل موته فلا قسامة عنده .
- ٥ - أن يوجد نصف بدن القاتل على الأقل ، لأن أقل من النصف لا يسمى قتيلا ، ولادية فيه ولاقسامة ، لأنها إذا وجبت فى النصف وجبت فى الجزء الآخر ، فتجتمع قسامتان فى نفس واحدة . وهذا لايجوز ، وإذا وجد جسم القاتل تصفين عرضا لاطولا كانت القسامة فى النصف الذى به الرأس ، لأن الرأس أصل البدن ، ولاقسامة فى النصف الآخر ، لكن إذا وجد البدن مشقوقا طوليا ، فلا قسامة فى أى الشقين لأن النصف المشقوق لايعتبر قتيلا ، وذلك للوجه الذى سبق بيانه .

- ٦ - أن يكون المكان الذى وجد فيه القتل ملكا لأحد وإلا فلا قسامة ولادية ، وكذلك أيضا إذا وجد فى أرض عامة للمسلمين، أو لجماعة غير محصورة، فلا قسامة ولادية لعدم إمكان اليمين على الكل ، وديته فى بيت المال نيابة عن العامة، أو الجماعة غير المحصورة، لأن مال بيت المال مالهم ، وهذا شرط عند فقهاء الحنفية، لأنهم يقررون الأيمان على المدعى عليهم لا على المدعى وقالوا أيضا : إذا وجد القتل بنهر جار أو غير جار فلا قسامة ولادية إلا إذا وجد محتبسا بالشط أو مربوطا أو ملقى عليه شيء وقالوا : أيضا : إذا وجد القتل فى أرض عسراء لا يملكها أحد فلا قسامة ولادية، إذا كان المكان لا يسمع منه الصوت فى بلدة أو قرية قريبة منه، فإذا كان الصوت يسمع فتجب القسامة على أقرب الأمكنة .
- ٧ - لابد من رفع دعوى من أولياء الدم ، لأنها أيمان ولا تجب إلا بدعوى .
- ٨ - لابد أن يكون هناك اتفاق بين أولياء الدم على توجيه التهمة للمدعى عليه ، فإذا كذب البعض البعض فلا قسامة وإذا رجع بعض أولياء الدم بعد القسامة وأعلن أنه غلط فى دعوى الدم بطلت القسامة .
- ٩ - يشترط إنكار المدعى عليه التهمة التى وجهت إليه ، أما إذا أقر فلا قسامة، لأنها تترتب على الإنكار .
- ١٠ - يشترط أن يكون المدعى عليه مكلفا، فإن كان غير مكلف فلا قسامة .

- ١١- أن يكون المدعى عليه مجهولا وإلا فلا قسامة.
- ١٢- عجز المدعى عليه عن إقامة البينة التي تثبت أنه كان فى مكان بعيد عن محل وقوع الجريمة وقت حدوثها، بحيث لا يتمور إمكان حضوره إليه فى اليوم الذى وقع فيه القتل^(١).

كيفية القسامة : بالنسبة لكيفية القسامة فبالبحث ظهر لى أن شمة خلافا ملحوظا فى كتب الفقهاء ، بيانه فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية^(٢) إلى القول بأن الحلف يكون للمدعى عليهم إبتداء ، وليس لأولياء الدم ، ومن ثم فيختار أولياء الدم خمسين رجلا من أهل المحلة التى وجد فيها القتيل ، ويحلفون أنهم ماقتلوه ولا علموا قاتله ، ووجه قولهم ماروى أنه جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله إنى وجدت أخى قتيلا فى بنى فلان ، فقال عليه الصلاة والسلام " اجمع منهم خمسون فيحلفون بالله ماقتلوه ، ولا علموا له قاتلا ، فقال يا رسول الله ليس لى من أخى إلا هذا؟ فقال : بل لك مائة من الإبل " ووجه الدلالة منه أنه ظاهر فى وجوب القسامة على المدعى عليهم من أهل المحلة لأعلى المدعى ومن حجتهم أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : " البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه " ^(٣).

-
- (١) يراجع فى شروط القسامة بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٨٧ وما بعدها ، المغنى ج ٧ ، ص ٨٠ ، والشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٩٣ .
- (٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٨٦ .
- (٣) المرجع والموضع السابق وصحيح مسلم ج ٢ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

الرأى الثانى : ذهب فقهاء الحنابلة^(١) إلى القول : بأن الأيمان تتوجه إلى الأولياء ، فيحلفون خمسين يمينا على المتهم بالقتل ، وهو لا يكون إلا واحدا عندهم ، لأنهم لا يستحقون أكثر من دم واحد ، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته)^(٢) ويمثل قول الحنابلة قال الإمام الشافعى^(٣) ، والإمام مالك^(٤) ، إلا أن الخلاف بين الحنابلة^(٥) وبين المالكية والشافعية فى تحديد الحالفين من الأولياء ، فالحنابلة يرون أنهم عصبة القتيل ، سواء كانوا وارثين أم لا ، بينما يرى المالكية والشافعية أن الحلف مقصور على ورثة القتيل فقط دون سائر قرابته ، وتوزع الأيمان الخمسون على الورثة بحسب الإرث . وقد اتفق الفقهاء ماعدا فقهاء الحنفية إلى القول : بأن المدعين إذا نكلوا عن الحلف ردت الخمسون يمينا على المدعى عليه^(٦) ومع اتفاقهم على هذا الأساس فقد اختلفوا فى تحفيد الحالف فى هذه الحالة ، حيث ذهب فقهاء الحنابلة^(٧) والشافعية^(٨) إلى القول بأن الحالف هو المدعى

(١) المغنى ج ٨ ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضع .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٣٩٤ .

(٤) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

(٥) المغنى ج ٨ ، ص ٩٢ .

(٦) المراجع والمواضع السابقة لغير الحنفية .

(٧) المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق .

عليه نفسه ، فيحلف خمسين يمينا سواء كان واحداً أو أكثر ممن واحد، إلا أن الشافعية (١) . يوجبون تحليف كل من المدعى عليهم خمسين يمينا إذا كان في دعوى القتل لوث ، وإلا فيحلف المدعى عليهم يحلفون خمسين يمينا وهذا للاحتياط .

أما فقهاء المالكية (٢) فيقولون إن الحالفين عند شكوك المدعين هم عاقلة المدعى عليه ، ومن يحلف منهم يبرأ ولا غرم عليه أما الذي ينكل فإنه يلتزم بحصته من الدية ، فإذا نكلوا جميعاً حبسوا حتى يحلفوا أو يموتوا في السجن .

ثمرة القسامة : بالبحث عن النصوص الفقهية ، وبالتأمل فيها تبين اختلافاً بين الفقهاء في ثمرة القسامة بعد إجرائها وبيانها فيما يلي :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (٣) ، وهو الرأى الجديد فى الفقه الشافعى (٤) ، إلى القول بأن ثمرة القسامة بعد إجرائها يترتب عليها وجوب الدية ، سواء كان القتل عمداً أو خطأً أو شبه عمداً واحتجوا على رأيهم بما يلي :

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٣٩٥ .

(٢) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٩٤ ، وما بعدها .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٨٦ .

(٤) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٣٩٦ .

١- عن رافع بن خديج قال : أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولا ، فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكروا له ذلك ، فقال : لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم؟ فقالوا يارسول الله لم يكن ثم أحد من المسلمين ، وإنما هم يهود يجترئون على أعظم من هذا ، قال : فاختروا منهم خمسين فاستحلفوهم ، فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده (١) . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : وجد قتيل بخير ، فقال عليه الصلاة والسلام ، اخرجوا من هذا الدم فقالت اليهود : قد كان وجد فى بنى اسرائيل على عهد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام ففضى فى ذلك فإن كنت نبيا فاقض ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يميننا ثم يغرمون الديه ، فقالوا قضيت بالناموس (٢) .

وروى أن الصحابة والتابعين لم يقتصوا بالقسامة (٣) وقد حدث خلاف فى هذه المسألة فى عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز فسأل الناس فى حكمها ، فقالوا له : القود بها أى بالقسامة حق ، وقد أقادت بها الخلفاء ، فسأل أبا قلابه فقال له يا أمير المؤمنين : أرايت لو أن خمسين من أشراف العرب ورؤساء الأخبار فيهم شهدوا على رجل محض بدمشق أنه زنى ولم يروه أكنت ترجمه؟ قال لا ، قال : أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بحمص أنه سرق ولم يسروه

(١) نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٣٢ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٨٦ .

(٣) صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٩ ، وما بعدها .

أكنت تقطعه؟ قال لا ، قال : فوالله ماقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فضل أو رجل زنى بعد إحصان أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام^(١) والدافع إلى ذلك هو الحرص الشديد على أرواح المدعى عليهم في القسامة لأن القصاص منهم هو أقصى ما يصيب النفس من أضرار ، وإذا لم يكن هناك قول نظمئن إليه فلا يسعني ومايثلج صدرى أن أقول ، الله وحده الذي يعلم بالحق والصواب في هذه المسألة . وجزى الفقهاء خير الجزاء .

(١) صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٩ وما بعدها . ط دار احياء التراث العربى .

((المبحث الخامس))

عقوبة القتل العمد

بالبحث فى كتب الفقهاء رحمة الله عليهم ، على اختلاف مذاهبهم ظهر لى أن عقوبة القتل العمد متعددة ، ولم تنحصر فى عقوبة واحدة ، لكن هناك عقوبات دنيوية وأخرى أخروية ، فالعقوبة الأخروية هى المأثم ، وأما العقوبات الدنيوية فبعضها أصلى كالقصاص ، والدية ، والتعزير والكفارة على رأى ، والمأثم فهى عقوبة أصلية أخروية ، وأما العقوبات التبعية فهى حرمان القاتل من الميراث والوصية ، وهذا كلام إجمالى يعقبه كلام تفصيلى بيانه كالاتى :-

أولا : المأثم :

لاريب فى أن جريمة القتل العمد من أقطع الجرائم حيث إنها تؤدى إلى إزهاق الروح وليس بعد جنايتها جناية ، كما سبق عند الكلام عن وعيد قاتل النفس دون وجه حق ، مما يغنى عن إعادته هنا .

أما الإثم الأخرى عليها فقد دل عليه قوله تعالى :-
"وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا" (١) .

وقوله عز وجل أيضا : وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ
وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ

(١) الآية رقم ٧٣ سورة النساء .

كَانَ مَنْصُورًا" (١) كما قال أيضا في معرض وصف المؤمنين "وَلَا يَقْتُلُونَ
النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ" (٢) إلى غير ذلك من النصوص المريحة
من القرآن والتي تدل دلالة واضحة على المآثم الأخرى لقاتل النفس
عدوانا .

وأما السنة فنجد أكثر من حديث يدل دلالة واضحة على عقوبة
الآثم لقاتل النفس ظلما، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل
دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله إلا باحدى
ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق
للجماعة) (٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (لن يزال المؤمن فى فسحة من
دينه ما لم يصب دما حراما) (٤) ، وقول المعصوم عليه الصلاة والسلام :
(أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء) (٥) فهذه النصوص
من السنة وغيرها يدل على عظم جريمة دم المسلم ، بل حرمة دم المؤمن
أعظم عند الله من حرمة بيته الحرام ، ومن ثم فهى تدل على عظم
المآثم أيضا إذا المآثم مرتبط بكون الشيء حراما . وقد انعقد
اجماع الأمة على أن المآثم عقوبة أخروية أصلية (٦) .

(١) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

(٢) الآية رقم ٦٨ من سورة الفرقان .

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٥ ، صحيح الإمام مسلم ج ٢ ، ص ٤٠ .

(٤) المرجعين السابقين .

(٥) المرجعين السابقين .

ثانيها : القصاص :

القصاص معناه لغة أنه مشتق من قص الأثر إذا تتبعه ، ومنه القاص ، لأنه يتبع الآثار والأخبار ، فحان القاتل سلك طريقا من القتل قص أثره فيها ، ومنه قوله تعالى : "فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا" (١) والقص أصله القطع ، وقد أخذ من ذلك كلمة القصاص من الجاني (٢) .

وأما معناه في الشرع : فهو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل (٣) والقصاص عقوبة يجتمع فيها حق العبد ، وحق الله عز وجل ، لكن حق العبد غالب ، ومن ثم فقد أضيفت هذه العقوبة إلى العبد تغليباً وهو عقوبة مقدرة ومحددة من الشارع سلفاً ليس فيها حد أدنى أو حد أعلى ، وهي تشترك في ذلك مع الحدود ، إلا أنها تخالف الحدود في كونها من حقوق العبد ، أما الحدود فهي حقوق خالصة لله عز وجل ، حيث أنها تمس كيان المجتمع الإسلامي كله (٤) ، ومن هنا فمن حق العبد أن يعفو عن القصاص كما يظهر جلياً فيما بعد :

والقصاص قرص على القاتل (إذا أراد الولي القتل) وعليه الاستسلام لأمر الله ، والانقياد لقصاصه المشروع ، وأن الولي فرض

(١) الآية رقم ٦٤ من سورة الكهف .

(٢) مختار الصحاح ص ٥٣٨ ط . ثانيه المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٤ ، لسان العرب ج ٨ ، ص ٣٤١ ط أولى بالمطبعة الأميرية .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢٢٥ ط سابقة .

(٤) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ، ص ٩٧ ط . أولى سنة ٢٣١٥ هـ والأحكام السلطانية ص ٢١٩ ، بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

عليه الوقوف عند قاتل وليه ، وترك التعدي إلى غيره ، لما كانت العرب تتعدى فتقتل غير القاتل (١) .

وهذا أمر يوضحه سبب نزول قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ" (٢) وهو أن أهل الجاهلية كان فيهم بغى وطاعة للشيطان ، فكان الحى إذا كان فيهم عز ومثعة فقتل لهم عبد قوم آخرين قالوا : لانقتل به إلا حرا ، وإذا قتلت منهم امرأة قالوا لانقتل بها إلا رجلا ، وإذا قتل فيهم رضيع قالوا لانقتل به إلا شريفا ، ويقولون القتل أوفى "أنفى" للقتل ، فنهاهم الله عز وجل عن البغى ونزلت الآية وكما قال تعالى أيضا "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (٣) ومما يدل على وجوب القصاص قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ۖ ۞ الآية" وقوله تعالى : "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" (٤) والمراد به القتل العمد لأنه سبحانه أوجب الدية فى القتل الخطأ بقوله تعالى : "وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ" (٥) فبقضى القصاص على العمدية ، وأما قوله تعالى : وكتبنا عليهم فيها الآية ، وإن كانت حكاية عما كان مشروعا قبلنا إلا أن شرائع من قبلنا تلزمنا على أنها شريعتنا إذا قصها الله ورسوله علينا من غير نفى وعدم ورود الناسخ ، ولم يثبت النسخ هنا فكان حكما لنا ،

(١) تفسير القرطبي ج ١ ، ص ٦٣٤ ط . الشعب .

(٢) جزء آية من سورة البقرة رقم ١٧٨ .

(٣) الآية رقم ١٧٩ من سورة البقرة .

(٤) ، (٥) سبق تخريج هذه الآيات .

وقال تعالى أيضا : "وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا" (١) والسلطان هو القتل بدلالة قوله تعالى في آخر الآية : "فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ" وقيد القتل هنا بالعمد ، وإن كانت النصوص مطلقة لأن القصاص عقوبة محضة فيجب أن يكون سببها جناية محضة وهي العمد ، ولأن الخطأ فيه معنى الإباحة (٢) ، والقصاص نهاية العقوبة ، فلا يشرع إلا بنهاية الجناية والجناية لا تنتهي إلا بالعمد (٣) .

ثالثا : الدية :

الدية مصدر مشتقة من قول الرجل ، ودى القاتل المقتول إذا أعطى وليه مالا ، وسمى المال دية من باب تسمية المفعول بالمصدر (٤) هذا هو المعنى اللغوي للدية .

وأما معناها شرعا ، فإنه يقصد بها المال الذى هو بدل النفس أو ما دون النفس (٥) .

وعقوبة الدية قد تكون عقوبة بدلية للقتل العمد فى حالة عقو أولياء الدم ، أو بعضهم عن القود ، وقد تكون عقوبة أصلية للقتل العمد فى حالة عدم العقو عن القصاص ، إلا أنه فى حالة العقو عن القصاص فى النفس وأخذ المال بدلا منه فإن فقهاء الشافعية (٦) ،

(١) سبق تخريجها .

(٢) المراجع والمواضع السابقة .

(٣) المراجع والمواضع السابقة .

(٤) القاموس المحيط ج ٤ ، ص ٣٩٩ ط رابعة لسنة ١٣٥٤ هـ .

(٥) تبیین الحقائق ج ٦ ، ص ١٢٦ ، التعريفات للجرجاني ص ١٤٢ طه سابقة .

(٦) المذهب للشيرازي ج ٢ ، ص ٢٠١ سنة ١٣٤٣ هـ .

والحنابلة^(١)، والظاهرية^(٢) يسمون المال الذى يأخذه أولياء الدم دية.

وأما فقهاء الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) لا يسمونه عفواً ، بل يطلقون عليه صلحا.

والدية سواء كانت عقوبة أصلية أو بدلية فإن من حق أولياء الدم أو المجنى عليه العفو عنها وبذلك تبرأ ذمة المكلف بها من دفعها، وسأذكر ذلك تفصيلاً عند الحديث عن العفو بمشيئة الله تعالى.

وهنا تظهر مسألة فى غاية الأهمية تتصل بهذا الموضوع ألا وهى هل القصاص واجب على التعيين ؟ أم هناك خيار بينه وبين الدية . بالبحث وجد رأيان للفقهاء فى هذه المسألة ببيانها فيما يأتى :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة^(٥)، وهو المشهور عن الإمام مالك^(٦)، ومن وافقهما، إلى القول بأن موجب العمد هو القصاص عينا، ومن ثم فليس لولى المقتول بناء على هذا الرأى إلا القصاص عينا، ولادية إلا إذا عفا ولى الدم ورضى القاتل ، فإن عفا الأولياء سقط القصاص بالعفو لا يجب شيء أصلا ، إلا إذا كان العفو مجانا، والأثر لهذا الرأى هو أن القاتل لا يؤدى الدية إلا برضاه .

(١) الإقناع ج ٤، ص ٨٧ سنة ١٣٥١هـ.

(٢) المحلى ج ١٠، سنة ١٣٥٢ هـ ص ٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٣) تبیین الحقائق للزيلعى ج ٦، ص ٩٩، بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤٦ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤، ص ٢٤٠ لسنة ١٣٥٣ هـ .

(٥) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤٠ ط دار الكتاب العربى - بيروت .

(٦) بداية المجتهد ج ٢، ص ٥١٨ ط مكتبة دار الكتب الحديثية .

الرأى الثانى ؛ ذهب الإمام الشافعى (١) ، والإمام أحمد (٢) ، وهو رواية عن مالك ، ومن وافقهم من أهل العلم ، إلى القول : بأن موجب القتل العمد ليس هو القصاص بعينه وإنما الواجب بالقتل العمد أحد أمرين : إما القصاص وإما الدية وإن لم يرضى القاتل .

وقد استدل أصحاب الرأى الأول بعمومات الكتاب كقوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ" وكقوله : "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" . وقوله أيضا : "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (٣) . ووجه الاستدلال منها أنها أفادت أن موجب القتل العمد هو القصاص .

واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : "العمد قود" ووجه الدلالة منه أن اللام للجنس ، وذلك يقتضى أن موجبه القود لا المال فمن جعل العمد موجبا للمال فقد زاد على النص وهو لا يجوز ، والمال لا يملح موجبا وحكما للقتل العمد لعدم المماثلة بين المال والأدمى صورة ومعنى إذ الأدمى خلق مكرما ليتحتمل التكليف ، وليكون خليفة الله تعالى فى الأرض والمال لإقامة مصالحه ، ومبتذلاته فى حوائجه فلا يملح جابرا وقائما مقامه ، أما القصاص فإنه يملح للمماثل صورة ومعنى أما صورة لأنه قتل بقتل ، وأما معنى لأن المقصود بالقتل الانتقام ، والثانى فيه كأول وهذا

(١) تفسير القرطبى ج ٢ ، ص ١٠٥٢ .

(٢) المرجع والموضع السابقين .

(٣) سبق تخريجها .

سمى قصاصا وبه يحصل منفعة الأحياء لكونه زاجرا لا يأخذ المال فتعين موجبا (١).

وأما أصحاب الرأي الثاني فقد احتجوا بما يلي :

١- قوله صلى الله عليه وسلم: "من قتل قتيل بعد مقاتلتي هذه فأهله بين خيرتين ، إما أن يأخذوا العقل ، أو يقتلوا" فيكون الواجب أحد شيئين إما القصاص وإما الدية ، والخيرة في ذلك إلى ولي الدم لقوله عليه الصلاة والسلام فأهله بين خيرتين ، وقيل يخير الولي بين أربعة أشياء هي : العفو مجانا ، أو العفو بمقابل وهو الدية ، أو القصاص ، أو الصلح بأكثر من الدية وهو جائز عند بعض الفقهاء (٢).

٢- قالوا من جهة المعقول : الدية لزمت القاتل بغير رضاه لأنه فرض عليه إحياء نفسه ، قال تعالى : "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ" (٣).

٣- وقالوا أيضا : الاقتصار على القصاص في الآيات وفي بعض الأحاديث كقوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ" وغيرها وكقوله صلى الله عليه وسلم : "العمد قود" وغيرها لا يدل على أنه لا يجب غيره (٤).

(١) مراجع ومواقع الرأي الأول .

(٢) سبل السلام ج ٣ ، ص ١٢٠٤ مكتبة عاطف .

(٣) آية ٢٩ من سورة النساء .

(٤) تفسير القرطبي ج ٢ ، ص ٢٥٢ .

وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من أصيب بدم أو خبل والخبل الجراح فهو مخير بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو، فإن أراد رابعة فخذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار^(١))، والواقع أن هذه المسألة ثبتت بالسنة وقد سكت القرآت عنها، والسنة وظيفتها البيان.

٤- وقالوا أيضاً : إن حق العبد شرع جيرا وفي كل واحد من القصاص والدية نوع جير فيتخير في تعيين الواجب كالكفارات ، فإن العبد له أن يختار التكفير بواحد من أنواعها أو يتخير في العدول إلى المال بعد الوجوب كالمثل المنقطع لاحتاج فيه إلى رضاه لتعيينه مدفعا للهلاك أى لاحتاج إلى قبول الدية إلى رضا القاتل لتعين المال بالقصاص والقاتل بامتناعه عن قبول دفع الدية فيجبر عليه أى على قبول دفع الدية متعنت ، وملق نفسه إلى التهلكة إذا أمر على القصاص ورفض دفع الدية فيجبر عليه أى على قبول دفع الدية وإسقاط القصاص وذلك كالمفطر الذى لا يجد ما ينقذ حياته من الموت جوعاً إذا وجد مال الغير ومعه ثمنه فإنه يجبر شرعاً على شراء ما يدفع عنه الهلاك^(٢).

المناقشة والترجيح :

نوقشت أدلة الرأى الثانى ، بأن المقصود بنصوص التخيير هو شتوت الخيار للولى عند إعطاء القاتل الدية ، وتخيير الولى

(١) نيل الأوطار ج ٨ ، ص ١٣٠ . مكتبة الكليات الأزهرية .
(٢) فتح القدير ج ١٠ ، ص ٢٠٥ ط . مصطفى الحلبي .

لا ينافى رضا الآخر فى غير الواجب ، وبناءً على ذلك لا يكون حديث "فهو يخير النظرين" حجة على ثبوت التخيير وإن لم يرض القاتل ، ويحقق هذا أن الولي لو عفا عن القصاص قبل اختياره القصاص صح عفوّه ، ولو لم يكن هذا الواجب علينا بالقتل لما صح عفوّه قبل تعيينه لاختياره إذا لعفو عن الشيء قبل وجوبه باطل وإذا كان القصاص هو الواجب الأمل لا ينفرد الولي بالعدول عنه إلى المال بدلا عنه لأنه معاوضة ولا يجبر أحد عن المعاوضة كسائر الحقوق . ولا يسلم قولهم : إن القاتل كالمفطر الذى يجبر على الشراء ، فلا يدخل فى ملكه طعام الغير من غير رضاه ، ومن ثم يكون كلامهم فى القاتل العمد أنه يأثم إذا لم يخلص نفسه مع القدرة على ذلك بقبوله دفع الدية ، لكن فرض الله الدية فى القتل الخطأ احتراماً للنفس ، وليس معنى فرضها أن مال الدية صيانة للدم ، وليسوا شرعية ذلك فى الخطأ لتعمد الناس التخاطف ، ونجوا من العقاب ، وهذا يؤدى إلى اشاعة الفوضى إذن فلا سبيل إلى الصيانة إلا بفرض الدية . لذا فالراجح هو ما ذهب إليه الراى الأول والله أعلم .

رابعاً : التعزير :

التعزير معناه لفة ، مصدر عزز ويقصد به المنع والردع ، كما يقصد به التقوية والنصرة ، ويقصد به أيضا التأديب^(١) ، ومنه قوله تعالى : "وَتَعَزَّوْهُ وَتَوْفَّرْهُ"^(٢) ومعناه فى الشريعة : هو عبارة عن

(١) القاموس المحيط ج ٢ ، ص ٨٨ ط . ثالثه سنة ١٣٥٣ هـ ، ١٩٣٣ م .

(٢) جزء آية رقم ٩ من سورة الفتح .

عقوبة غير مقدرة تجب لله أو للعبد في كل معصية لاحد فيهما ولا كفارة^(١). أو هو : تأديب دون الحد ، وأصله من العزر وهو المنع^(٢) وعقوبة التعزير بدل من عقوبة القصاص إذا كان ثمة مانع من تنفيذها وأيضا تكون عقوبة التعزير إذا وجد مانع لتنفيذ عقوبة الدية ، ومن هنا نعلم أن عقوبة التعزير تكون أحيانا بدلا عن القصاص ، وأحيانا تكون بدلا من بدل القصاص أى بدلا من عقوبة الدية التى هى الأصل بدلا من عقوبة القصاص ويترتب على أن القصاص الأصل والدية والتعزير يدل أنه لايجوز للقاضي أن يحكم بالعقوبة البدلية إلا إذا امتنع الحكم بالعقوبة الأصلية . والعقوبات التعزيرية منها ما يكون لله سبحانه ، ومنها ما يكون حقا للعبد ، ومنها ما يكون مشتركا بين الله وبين العبد وحق الله هو الغالب ، أو حق العبد هو الغالب ، ومن أمثلة التعزير الواجب حقا لله تعالى الأكل فى نهار رمضان بغير عذر ، وتأخير الصلاة عن وقتها من غير عذر ، وكذلك أيضا إذا سقط الحد بشبهة ومثال التعزير الواجب حقا للأفراد ، شتم الصبي رجلا فحق التعزير هنا للمشتوم ، لأن الصبي غير مكلف بحقوق الله تعالى . ومثال التعزير الواجب حقا لله وللعباد وحق العباد غالب الجرح والضرب والإيذاء والسب ونحوها من الأشياء المحظورة شرعا ولاقصاص فيها .

(١) المذهب ج ٢ ، ص ٣٠٦ ، اعلام الموقعين ج ٢ ، ص ٢٢١ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ، ص ٣٥٤ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٨٥ ط سابقة .

ومثال التعزير الواجب حقاً لله وللعباد وحق الله غالباً
تقبيل زوجة الأجنبي والخلوة بها^(١) ويدخل فى التعزير أيضاً حالة
ما إذا لم تتكامل أركان الحد ، وحالة العفو عن القصاص فى جريمة
القتل العمد^(٢) ، ويدخل فى التعزير الواجب حقاً لله عز وجل جميع
الجرائم التى لاتعتبر من الحدود المحصورة ، وذلك كالاغتداء على
العرض كالفعل الفاضح ، وإفساد الأخلاق وإتيان المراءى المــــرأة
والاستنماء وإتيان البهيمة ونحو ذلك^(٣) والتلميح بالقذف أو قذف
المجهول أو نحو ذلك ، وكذلك يدخل فى التعزير سرقة أقل من النصاب
أو الشروع فى السرقة ، أو السرقة من غير حرز ، وجرائم خيانة
الأمانة والنصب وشهادة الزور وجرائم التجسس ، وأكل الربا ، وأكل
مال اليتيم ، وجرائم التموين بشتى أنواعها^(٤) ومن كل ما سبق
يظهر لنا أن عقوبة التعزير تكون فى جريمة ليس فيها حد مقدر
ولا كفارة ، أو كان فيها القصاص ثم سقط بالعفو ، أو كان فيها حد
وسقط للشبهة ، أو أن الحد لم تتكامل شروطه وأركانه والله أعلم .

مدى وجوب الكفارة فى القتل العمد :

الكفارة واجبة فى القتل الخطأ بالنص ، والإجماع ، لكن هل
تجب الكفارة فى القتل العمد؟ للجواب عن ذلك أقول : ومنه التوفيق .

(١) التعزير فى الشريعة الإسلامية للدكتور/عبدالعزیز عامر، ص ٤١، سنة ١٩٥٧ ط. ١
ط. ٣ .

(٢) بداية المجتهد ج ٢، ص ٤٤٠ ط. سابقة .

(٣) المهذب ج ٢ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ط. سابقة .

(٤) التعزير فى الشريعة الإسلامية المرجع والموضع السابقين .

إن الآية التي تعرضت لبيان حكم العمد لم تنص على وجوبها ، ومن هنا اختلف الفقهاء في مدى وجوبها أو عدمها ، فقد قال الإمام الشافعي ، والامام مالك رحمهما الله تعالى بوجوبها أي الكفارة على مرتكب جريمة القتل العمد (١) .

ووجه قولهما : إنها وجبت قياسا على وجوبها في القتل الخطأ بل وجوبها في العمد أولى من الخطأ لعظم الذنب الذي يفتقر إلى تكفير . وقيل إن الكفارة تجب في القتل العمد بعد العفو عن القود وإلا فلا كفارة . وأيضا أن الكفارة وجبت تمحيما لذنوب القاتل ، وذنوبه ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه امرؤ محقون الدم (٢) . بينما قال الثوري ، وأبو ثور لاتبج الكفارة إلا حيث أوجبها تعالى . قال ابن المنذر . وكذلك نقول لأن الكفارات عبادات ، ولا يجوز لأحد أن يفرض فرضا يلزمه عباد الله إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ، وليس من فرض على القاتل عمد كفارة ، حجة من كتاب أو سنة أو إجماع وهو ما أميل إليه وما أرجحه لأن الكفارات مقدرة من قبل الشارع ، وهي تؤدي إما بالصوم أو الإطعام أو التصدق وكلها عبادات ، وجريمة القتل العمد ليست أهلا لهذا التكفير لأن الذنب متعمد فيه ، وهي سائرة للذنوب الخطأ لأنه تم من غير قصد لذا كان الرأي الذي ذهب إليه الثوري وأبو ثور وابن المنذر هو الأولي بالقبول في هذه المسألة والله أعلم (٣) .

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١ ، ص ٣٧ ط . بيروت .

(٢) تفسير القرطبي ج ٥ ، ص ٢٢١ ط . سابقة .

(٣) المرجعين السابقين نفس الموضع .

خامسا : الحرمان من الميراث والوصية :

أما الحرمان من الميراث فللقوله صلى الله عليه وسلم :
"لا يرث القاتل شيئا" وفى لفظ : "ليس لقاتل ميراث" وفى لفظ "من
قتل قتيلا فإنه لا يرثه ، وإن لم يكن له وارث غيره" وفى لفظ :
"وارثه كان والده أو ولده" إلى غير ذلك من الأحاديث التى يقضى
بعض الفقهاء بخصون حرمان الميراث بالقتل العمد ، وبعضهم يحرم
الميراث بالقتل مطلقا ، لافرق بين القتل العمد وبين القتل
الخطأ (١).

وأيا القتل العمد ذنب كبير ، لذا كان الحرمان مناسبا
للجناية ومعقولا بترتبته عليها ، ولأن القاتل قصد بالقتل تعجيل
حصول الميراث ، وقد عامله الشارع بنقيض عزمه ، فحرمه منه ، وهذا
معنى يساعد على تقليل القتل ما أمكن ، لأن الناس قد تغرهم الدنيا ،
ويفتنهم المال ، فلو لم يحرم القاتل من الميراث لكان دافعا
للحصول على نعمة الارث يسيئة القتل فكان ذلك علاجا دافعا لأهل
الطمع والجشع من سفك الدماء . والحرمان من الميراث عقوبة قاصرة
وهو حق الله تعالى ، لأنه لانفع للمقتول وهو عقوبة قاصرة لأن القاتل
لم يلحقه ألم فى بدنه ولانقصان فى ماله ، وإنما امتنع ثبوت ملكه
فى تركة المقتول - وذلك لأن دية العمد على القاتل بعد عفو أولياء
الدم ، لأن العاقلة لاتتحمل جزاء العمد ، خلافا للخطأ فإن الدية

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ، ص ٧٤ - ٧٥ ط. دار التراث .

فيه على العاقلة . لكن لو كان القاتل صغيرا فلا يحرم من الميراث لأن فعله لا يوصف بالخطأ ولا بالتقصير لعدم الخطاب ، والجـزاء يرتبط بالفعل المحظور كذلك لا يحرم من الميراث القاتل بسبب .

وأما أصل الحرمان من الوصية قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث" وفي لفظ صلى الله عليه وسلم : "لاتجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة" وفي رواية "لاوصية لوارث إلا أن يجيز الورثة"^(١) وقد اختلف الفقهاء في حرمان القاتل من الوصية سواء كان القاتل عمدا أو خطأ وذلك على النحو التالي :-

ذهب الإمام أبو حنيفة إلى القول بحرمان القاتل من الوصية مطلقا لكن بشرط مباشرة القتل ، لا قتلا بالتبسيب وبشرط أن يكون القاتل بالغا عاقلا ، فإن كان القتل بالتبسيب أو كان القاتل صغيرا أو مجنونا ، وليس عدوانا فلا يحرم القاتل من الوصية في هذه الحالة^(٢) .

أما فقهاء المالكية فيفرقون بين القتل العمد ، والقتل الخطأ فالقاتل خطأ لا يحرم من الوصية ، والقاتل عمدا يحرم من الوصية ويرى بعضهم أن الوصية تصح للقاتل عمدا سواء علم الموصى بأنه قاتله أو لم يعلم ، وسواء كانت الوصية قبل القتل أو بعده

(١) نيل الأوطار ج ٦ ، ص ٣٩ ، ٤٠ طه دار التراث .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ طه سابقة .

وبعضهم يرى أن الوصية لاتصح إذا كان المقتول لايعلم أن الموصى له قاتله ، فإن علم أنه قاتله وأوصى له بعد الجناية فالوصية تصح فى المال ولا تصح فى الدية لأنها مال لم يجب إلا بالموت ، وعلى هذا إذا كانت الوصية قبل الجريمة فإنها تبطل بارتكاب جريمة العمد ، إلا إذا رأى المقتول البقاء على الوصية (١).

(١) شرح الدردير على الشرح الكبير ج ٤، ص ٣٧٩ ، مواهب الجليل ج ٦، ص ٣٦٨.

((المبحث السادس))

العقوبة من علوبة اللاتل العمدة

شرعت العقوبة دفعا للمفسدة ، وجلبا للمصلحة ، ودفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، فالعقوبة بهذا المعنى هى أذى يلحق الجانى ، وهى جزاء يقرره المشرع ليوقع على من يرتكب عميانا لأوامر الشرع (١).

والعقوبة شرعت لأن فى آثارها رحمة بالمجتمع الإنسانى ، وهذه الرحمة نزلت بها الشرائع السماوية جمعاء (٢) ، قال تعالى : "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" (٣) والرحمة تهدف إلى إقامة العدل بين الناس . قال تعالى : "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ" (٤) وعدالة السماء تشمل العدو والولى .

والعقوبة فى الإسلام تهدف إلى تحقيق العدالة أى تكون متساوية مع الجريمة وآثارها ، وهى أيضا تهدف إلى حماية الفضيلة والأخلاق ، والمجتمع من أن تتحكم الرذيلة فيه ، كما تهدف لتحقيق المصلحة

(١) العقوبة فى الفقه الإسلامى ص ٦ سنة ١٩٧٤م للشيخ محمد أبو زهرة .

(٢) أعلام الموقعين ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣) آية ١٠٧ من سورة الأنبياء .

(٤) آية ٢٥ من سورة الحديد .

العامة للمجتمع ، وهى تقرر بنص قرآنى أو يسنه نبوية أو بتقرير من ولى الأمر الذى يستمد سلطانه من كتاب الله ومن سنة رسوله إذا لم يجد فيها نص .

والعقوبة قبل وقوع الجريمة تكون أداة تهديد ، وبعد وقوعها تكون أداة زجر وتأديب للمجرم (١) .

وتشديد العقوبة ، وتخفيفها يجب أن يكون مرتبطا بالمصلحة (٢) فإذا كانت المصلحة فى قتل المجرم قتل ، وإلا حبس حتى يموت مالم يتب أو ينصلح حاله - ومتى استهدفت العقوبة حماية الجماعة وإصلاح المجرم كانت مشروعة (٣) وشرعت رحمة من الله تعالى بعباده ، فهى صادرة عن رحمة الخلق وإرادة الإحسان إليهم ، ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم ، والرحمة لهم ، كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض (٤) . هذا ما يتعلق بالعقوبة ، وأما معنى العفو عنها فقد سبق بيانه لغة وشرعا مما يغنى عن إعادته فى هذا المقام . لأن كلامى الآن فى العفو عن عقوبة القتل العمد . فأقول : ومنه أستمده العون والتوفيق .

-
- (١) شرح فتح القدير ج ٤ ، ص ١١٢ .
 - (٢) الأحكام السلطانية ص ٢٠٦ والإقناع ج ٤ ، ص ٢٦٨ وما بعدها .
 - (٣) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٨٠ ، ج ٣ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .
 - (٤) إختيارات ابن تيمية ص ١٧١ وما بعدها .

شروط العفو عن القصاص :

حتى يكون العفو صحيحا لابد له من شروط وهي :-

- ١ - يشترط أن يكون العافي بالغاً عاقلاً .
- ٢ - يشترط أن يكون العفو صادراً ممن له الحق في العفو لأنه إسقاط للحق، ولا يصح الإسقاط إلا إذا وجد الحق ، وصاحب الحق فـي جرائم الاعتداء على النفس هم أولياء الدم^(١) ، وعلى ذلك فالحق في العفو يكون صحيحاً ومنتجاً لأثره في حالة ما إذا كان مستحق القصاص شخص واحد وعفا عن حقه أو كان مستحقوا القصاص جماعة واتفقوا جميعاً على العفو وهذا متفق عليه بين أهل العلم^(٢) .

ويلاحظ أن العفو يصح بأي صيغة تعبر عنه نحو أن يقول العافي : عفوت أو أسقطت أو أبرأت أو وهيت ومايجرى مجرى ذلك ، فهو ليس له صيغة معينة وإنما يصح بأي صيغة^(٣) . وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على أن الحق في القصاص لأولياء الدم ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد من هم أولياء الدم؟ وذلك على النحو التالي :

الرأى الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة^(٤) ، والشافعي^(٥) ، والإمام

(١) المسؤولية الجنائية للشيخ محمد الخضراوي ص ٢٥٠ سنة ١٩٦٧م .

(٢) حاشية الشرقاوي على التحرير للشيخ الشرقاوي ج ٢ ص ٣٢١ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٦ .

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٢ .

(٥) الأم للشافعي ج ٦ ص ١٢ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٣٥ .

أحمد^(١) إلى القول بأن أولياء الدم هم كل الورثة ، وبناء على ذلك فإن القصاص يثبت للورثة ، وهم أصحاب الفروض ، والعصبات ، وسواء كان الإرث بنسب أم بسبب كالزوجية وينتظر إفاقة المجنون ، وبلوغ الصبي ، وحضور الغائب ، لأن القصاص شرع للتشفى^(٢) .

الرأى الثانى : ذهب الإمام مالك^(٣) إلى القول بأن مستحق القصاص هم العصبة من أولياء الدم فقط ، وبناء على ذلك لا يكون للأخوات ، ولا للبنات الحق فى المطالبة بالقصاص أو العفو ، وينتظر إفاقة المجنون إذا كانت ممكنة ، وإلا فلا تنتظر إفاقته ، وينتظر بلوغ الصبي الصغير إلا إذا كان هناك غيره من أصحاب الحق من العصبة فلا ينتظر بلوغه ، وأيضا ينتظر الغائب إلا إذا كانت غيبته طويلة ويوجد غيره .

الرأى الثالث : ذهب الظاهرية إلى القول بأن مستحق القصاص هم جميع أهل المقتول^(٤) .

ويلحظ أن صاحب الحق فى العفو فى جرائم الاعتداء على مآدون النفس هو المجنى عليه نفسه .

-
- (١) الإقناع ج ٤ ، ص ١٨٢ ، وحاشية الشرقاوى ، ج ٧ ص ٢٣١ ، ط . سابقة .
(٢) حاشية البيجرى ج ٤ ص ١٥٢-١٥٣ ، والمراجع والمواضع السابقة .
(٣) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير ج ٤ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .
وبداية المجتهد ج ٢ ص ٤٣٨ .
(٤) المحلى ج ١٠ ص ٤٨٢ .

ولصاحب الحق فى استيفاء القصاص أن يوكل غيره فى الاستيفاء ،
لكن لو عفا الموكل - بكسر الكاف - عن القاتل دون علم الوكيل
بذلك العفو وقتل الجانى فى هذه الحالة فما مدى صحة العفو فى
هذه الحالة ؟ وهل يجب على الوكيل قصاص أو دية ؟ هذا ما سأبحثه
بمشيئة الله تعالى : وبالبحث فى حكم هذه المسألة وجد رأيان ،
بيانهما فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب أصحابه إلى القول : بأن العفو لا يصح ، ووجه
هذا الرأى ، أن الموكل عفا فى وقت لا يستطيع الوكيل أن يعلم به ،
ومن ثم فلا يصح العفو ، وبناء على ذلك فإن الدية لم تجب ، وأيضا
لا تجب إذا حدث العفو بعد أن نفذ الوكيل القتل .

الرأى الثانى : ذهب أصحابه إلى القول بأن العفو من الموكل
صحيحا لأنه حقه ، ومن ثم لا يتوقف عفوهُ على علم غيره . مثل الايراء
من الدين ، لكن لا يقتضى من الوكيل لأنه قتل الجانى وهو لا يعلم بعفو
الموكل ، وبناء على هذا الرأى فإن الدية واجبة على الوكيل ،
لأنه قتل محقون الدم ولا يرجع بما دفعه على الموكل^(١) ، وسأميل إلى
القول بعدم إلزام الموكل بالدية ، لأن تصرف الموكل من قبيل الإحسان
وأيضا فلا ينسب له خطأ لأنه لم يعلم والراجح هو الرأى الثانى
لأن للموكل الحق فى أن يقوم الاستيفاء بنفسه ، والعفو فى هذه
الحالة يكون منهيا للوكالة . ومن ثم فيلزم بيت المال بدفع الدية .

(١) الإقناع ج ٤ ، ص ١٨٨ ، المذهب ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

عفو الجماعة عن القصاص :

قد تثور بعض العقبات فى مسألة عفو الجماعة عن القصاص ، هذه العقبات تثور فى حالة ما إذا كان أصحاب الحق فى استيفاء القصاص جماعة ، وعفا البعض دون البعض ، وكذلك إذا كان بين المستحقين مجنوناً أو صغيراً ، أو كان بين المستحقين غائباً ، فما هو الحكم الشرعى فى كل هذه الحالات ؟ للإجابة عنها أقول وهـو المستعان : اختلف الفقهاء فيما إذا كان مستحقوا .القصاص جماعة وعفا البعض دون البعض فى سقوط القصاص على النحو التالى :

الرأى الأول : ذهب الإمام مالك^(١) - رحمة الله - إلى القول بأن إسقاط أحد العصبة المستحقين للقصاص حقه بالعفو يترتب عليه سقوط حق الباقيين ، وحقهم يتحول إلى الدية .

الرأى الثانى : ذهب الإمام أبو حنيفة^(٢) ، والشافعى^(٣) ، والإمام أحمد^(٤) ، إلى القول: بأنه إذا عفا بعض المستحقين سقط حق الباقيين فى القصاص ويتحول حقهم إلى الدية .

ووجه هذا القول : روى أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أتى برجل قتل رجلاً ، فجاء ورثة المقتول ليقتلوه ، فقالت أخت المقتول وهى زوجة القاتل ، قد عفوت عن حقى ، فقال عمر رضى الله عنه -

(١) حاشية الدسوقي ج ٤ ، ص ٢٦٢ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٧ .

(٣) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٤١ ، ٢٤٣ ، المذهب ج ٢ ص ٢٠٢ ، الأم ج ٦ ص ١٣ .

(٤) الإقناع ج ٤ ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

عتق الرجل^(١). والقصاص مشترك بين الجميع ، وهو لا يتجزأ ، ومبناه على الإسقاط وإذا أسقط بعضهم حقه سرى إلى الباقيين ، وينتقل الحق إلى الدية^(٢).

الرأى الثالث : ذهب الظاهرية إلى القول بأنه إذا كان مستحقوا القصاص جماعة ، وعفا بعضهم دون البعض الآخر، فإنه يترتب على ذلك سقوط القصاص ، لأن العفو عن القصاص لا يصح فى هذه الحالة إلا بالإجماع من أولياء الدم . وحجتهم فى ذلك أن القصاص والدية قد ورد التخيير فيهما لأولياء الدم وردوا واحدا وليس أحدهما مقدما على الآخر ، ولذلك لم يجر أن يغلب العفو الذى يصدر من البعض إلا بنص أو إجماع فى تغليب العفو على القصاص لأن الله تعالى يقول :- "وَلَا تَكْسِبُ نَفْسٌ إِلَّا عَلَىٰهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ"^(٣) فوجب بهذه الآية أنه لا يجوز عفو العافى عن من لم يعف ، كما أن القاتل قد حل دمه بنفس القتل لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : رجل كفر بعد إسلامه ، أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفسا بغير نفس فيقتل"^(٤) فعلى ذلك يكون دم القاتل قد حل ، وأن العافى يريد أن يحرم دمه فلا يصح له ذلك إلا اذا وجد نص أو إجماع وأن العافى يريد أخذ المال دون غيره من المستحقين ، وبذلك يريد

(١) أسنى المطالب ج ٤ ، ص ٤٢ - ٤٣ ، المذهب ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

(٢) المرجعين والموفعين السابقين .

(٣) آية ١٦٤ من سورة الانعام .

(٤) نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٥ ط . مكتبة دار التراث .

إباحة أخذ المال والأموال بحرمة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام" (١) وأن النص جاء بإباحة دم القاتل ، ولم يأت نص بإباحة الدية بإجماع الأولياء على أخذ الدية ، ومن ثم فالقصاص يكون واجبا رغم عفو البعض عنه ، وذلك إذا طلبه أحدهم سواء أكان العافين أقرب أو أبعد أو أكثر فى العدد ، فإذا اتفق الورثة كلهم على العفو فلهم الدية ، ويحرم الدم ، فإن أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك فى حصته لأنه ماله (٢) .

وبعد ذكر الآراء السابقة يتبين لنا أن رأى جمهور أهل العلم هو الأولى بالقبول والاتباع ، وذلك للأثر المروى عن سيدنا عمر وغيره من الآثار ، ونظرا لعدم وجود ما يخالف قضاءه رضى الله عنه فيكون حكمه بمثابة إجماع سكونى من مجتهدى الأمة المحمدية ، ولأن القصاص حق مشترك بين جميع المستحقين وهو حق لا يتجزأ ، ومن هنا فإن عفو البعض دون البعض يسقط القصاص ، ويتحول الحق إلى الدية ، وذلك حفظا للدماء ، ومنعاً لانتشار الحقد والأضغان ، ولا سيما بعد ورود كثير من النصوص القرآنية التى تدل على العفو منها قوله تعالى : "وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ" (٣) وقوله تعالى أيضا : "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا

(١) صحيح الإمام مسلم ج ٨ ص ١٨٢ ط. المطبعة المصرية ومكتبتها .

(٢) المحلى ج ١٠ ص ٤٨١ ، ٤٨٢ .

(٣) آية رقم ١٢٦ من سورة النحل .

فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ" (١) والعفو من بعض المستحقين دون البعض يورث شبهة وهو يسقط بالشبهات ، لأن عفو البعض يعيد عصمة نفس الجاني (٢) .

علم المجنون والمغيب والغائب :

بالبحث ظهر لى أن ثمة خلافا بين الفقهاء فى حكم ما إذا كان بين مستحقى القصاص من هو صغير أو مجنون أو غائب وهل ينتظر إلى حين بلوغ المصبي ، وإفاقة المجنون وحضور الغائب أم ماذا؟ وبيان الخلاف مايلى :

الرأى الأول : ذهب الحنفية (٣) ، والمالكية (٤) ، والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) إلى القول بأنه إذا كان بين مستحقى القصاص صغير أو مجنون أو غائب ، فإن عفا الكبار الحاضرون ، أو عفا أحدهم سقط الحق فى القصاص ، وانتقل حق هؤلاء إلى الدية وحجتهم الآثار المروية عن سيدنا عمر ، وماذكر فى العفو عن القصاص المستحق للجماعة (٧) .

(١) آية رقم ٤٩ من سورة الشورى .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٨ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٣ .

(٤) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٥) الأم ج ٦ ، ص ١٢ وحاشية البيجرى على المنهاج ج ٤ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٦) الإقناع ج ٤ ، ص ١٨١ .

(٧) المراجع والمواضع السابقة .

الرأى الثانى : ذهب الظاهرية^(١) إلى القول : بأنه يجب انتظار المغير حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق ، والغائب حتى يرجع أو يوكل ، ووجه ذلك ، أن القصاص حق الجميع فهو واجب للجميع ، والعفو عنه لا يصح إلا باجتماعهم وبناء على ذلك لو عفا الحاضرون البالغون لم يصح هذا العفو فى حق كل من المغير والمجنون والغائب بل هم على حقهم فى القصاص حتى يبلغ المغير ويفيق المجنون ويعود الغائب ، فإذا أفاق المجنون وبلغ الصبى ورجع الغائب ، كان لكل منهم الحق فى طلب القصاص ، ولهم الحق فى العفو ، فإن عفوا وكان الكبار قد عفوا ، كان العفو صحيحا لأنه صدر فى محله من أهله ، وسندهم هو ما ذكر عند الكلام عن العفو عن القصاص المستحق للجماعة وبعد النظر والتأمل فى رأى الجمهور ، ورأى الظاهرية أرى نفسى تميل إلى ترجيح رأى جمهور الفقهاء السابق ذكره وذلك لقوة دليلهم وهى متوافقة مع القواعد العامة للشرعية ومتفقة مع روحها .

وهذا لو كان المغير أو غيره من الجماعة المستحقين للقصاص لكن ما هو الحكم لو كان المغير أو المجنون أو الغائب منفردا فى حق استيفاء القصاص ؟

بالبحث أيضا وجد هناك آراء متعددة ، بيانها فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية^(٢) إلى القول : بأنه لا يجوز للولى أن يعفو عن القصاص الواجب للمغير ، ومن ثم فالواجب انتظار

(١) المحلى لابن حزم الظاهرى ج ١٠ ، ص ٤٨٤ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٦ .

الصغير حتى يبلغ ، ووجه قولهم أن ولاية الولي عن النفس ، أو المال ، لاتجيز إسقاط القصاص بالعفو : قال صاحب البدائع : " فلا يصح العفو من الأجنبي لعدم الحق ، ولامن الأب والجد في القصاص الذي وجب للصغير لأن الحق للصغير لآلهما ، وإنما لهما ولاية استيفاء حق وجب للصغير ولأن ولايتهما مقيدة بالنظر للصغير ، والعفو ضرر محض لأنه إسقاط الحق أصلا ورأسا فلا يملكه ، ولهذا لا يملكه السلطان فيما له ولاية الاستيفاء (١) .

هذا إذا كان القصاص في النفس ، أما إذا كان في دونها فإنه يجوز للولي العفو عنه إلى المال ، ويعتبر صلحا في هذه الحالة . وهذا الحكم ينطبق أيضا على المجنون ، خلافا للغائب فالواجب انتظاره حتى يعود ، أو يوكل غيره لاستيفائه لأن الغائب لا يولى عليه ، خلافا للصغير لأنه يولى عليه وسند الحنفية في ذلك هو أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قد قتل عبد الرحمن بن ملجم ، وكان سيدنا علي أولاد صغار ، ولم يوجد مخالف بين الصحابة على ذلك فكان في حكم الإجماع .

الرأي الثاني : ذهب فقهاء المالكية (٢) إلى القول : بأنه يجوز للولي أن يعفو عن القصاص المستحق ويأخذ الدية ، لكن بشرط أن يكون في ذلك مصلحة للصغير .

(١) المرجع والموضع السابق .

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ، ص ٢٥٨ .

الرأى الثالث : ذهب فقهاء الحنابلة^(١) إلى القول : بأنه إذا كان القصاص للمغير أو المجنون ، فإنه ينتظر بلوغ الصبي وإفاقة المجنون ، ولا يجوز لأحد أن يستوفى القصاص عنهم ، فإن كانا فقيرين جاز للولى عن المجنون العفو عن الجانى وأخذ الدية ، خلافا للولى عن المغير حيث لايجوز له العفو عن القصاص وأخذ الدية ، وأن كان أحد المستحقين غائبا فإنه ينتظر حتى يحضر .

الرأى الرابع : ذهب الظاهرية^(٢) إلى القول : بأنه إذا كان مستحق القصاص مغيرا أو مجنونا ، أو غائبا ، ولا وارث غيره ، فإنه يكون للولى أو السلطان الاستيفاء للمغير والأحقق حيث أنه لارضى لهما ، ونفس الحكم بالنسبة للغائب ، وسواء كان الاستيفاء لهم هو القصاص أو الدية .

الرأى الخامس : ذهب الشافعية^(٣) إلى القول : بأنه لايجوز للولى على المغير أو المجنون أن يعفو ، وبناء على رأى الشافعية ينتظر إفاقة المجنون ، وبلوغ المغير ، وحضور الغائب أو يأذن بذلك ووجه قولهم هذا أن القصاص شرع للشفى ، وهو لايتحقق باستيفاء غيرهم من ولى أو سلطان ، لكن إذا كانا فقيرين محتاجين للنفقة ———هـ ،

(١) الإقناع ج ٤ ص ١٨١ .

(٢) المحلى ج ١٠ ، ص ٤٨٥ .

(٣) حاشية الشرقاوى ج ٢ ص ٢٢١ ، حاشية البيجرى ج ٤ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ ،
المهذب ج ٢ ، ص ٢٠١ .

فقليل يجوز للولى عن المجنون العفو عن القصاص وأخذ المال ، خلافا للمغير حيث لا يجوز للولى العفو عنه إلى الدية ، وينتظر حتى بلوغه وهذا مطلقا أى سواء كان القصاص فى النفس أو مادونها لأنه لا يجوز إسقاط حق ثبت للمغير ، وأما إذا كان فقيرا فنفقته على بيت المال . وقيل يجوز للولى أن يعفو عنه وذلك لحاجة المغير إلى المال ليحفظ به حياته ، أما إذا كان غير محتاج للمال أو وجد من ينفق عليه ، فلا يجوز العفو فى هذه الحالة .

مدى جواز العفو لولى الأمر عن القصاص :

قد يكون أحيانا مقتول ، ولا وارث له ، وفى هذه الحالة يكون حق استيفاء القصاص للمسلمين ، وينوب عنهم السلطان فى الاستيفاء ، فيكون له العفو عن الجاني وأخذ الدية ، كما أن له الحق فى القصاص من القاتل ولكن ليس للسلطان العفو مطلقا أى يكون العفو عن القصاص والدية ، لأن حق الاستيفاء للمسلمين ومن ثم فيجب عليه أن يلجأ إلى ما يحقق مصلحتهم ، والعفو مطلقا لا يحقق مصلحة المسلمين ومن ثم فلا يصح منه (١) .

(١) المذهب ج ٢ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

مدى جواز العفو من البعض دون البعض حالة الاشتراك فى القتل :

من المعلوم أن مذهب جمهور الفقهاء يقولون^(١) : لو اشترك أكثر من شخص فى قتل المجنى عليه ، وكان فعل كل واحد منهم يـؤدى إلى الوفاة ، فإنه يقتضى منهم جميعا ، وذلك لما سبق من الأدلة التى ذكرت مما يغنى عن إعادتها هنا . وأما فيما يتعلق بعفو أولياء الدم فيصح لهم العفو عن جميع المشتركين من الجناة ، كما يصح أن يعفو عن أحدهم دون الباقيين^(٢) ، وذهب الشيخ أبو يوسف إلى القول بأنه إذا حدث عفو عن أحدهم استلزم ذلك العفو سقوط القصاص عن الباقيين للشبهة^(٣) .

والرأى الراجح هو أن عفو أولياء الدم عن البعض دون البعض فى حالة الاشتراك فى ارتكاب الجريمة على النحو الذى ذكر ، لا يسقط القصاص عن الباقيين لأنهم متعددون ، وسقوطه عن بعضهم لا يستلزم سقوطه عن الباقيين ، ولأن العفو قد يكون لعلة معينة ، وهذه العلة توجد فى البعض دون البعض كما لو كان مثلاً لأب ولدان ، واشترك أحدهما مع آخرين فى قتل أخيه ، فإن عفو الأب فى هذه الصورة عن ابنه المشترك فى القتل يحقق مصلحة لهذا الأب فى الإبقاء على الابن الآخر ، وهذه العلة لا تتحقق بالنسبة لشركاء هذا الابن الجانى . والله أعلم .

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٨ ، الإقناع ج ٤ ص ١٦٩ ، المهذب ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(٢) بدائع الصنائع ، الإقناع المرجعين السابقين .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ٢٤٧ .

أثر سقوط القصاص بالعفو :

يقصد بأثر سقوط القصاص بالعفو هو أن أولياء الدم إذا عفوا عن القصاص فهل لهم الحق في مطالبتهم القاتل بالدية أم أن الدية لا يلزم القاتل بها إلا إذا اتفق أولياء الدم والقاتل ؟ للإجابة عن ذلك وجد اختلاف بين أهل العلم بيانه فيما يلي :-

الראى الأول : ذهب فقهاء الحنفية^(١) إلى القول بأنه إذا عفا أولياء الدم سقط القصاص ، وليس لهم المال ، إلا إذا كان العفو مقابل البدل ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون باتفاق أولياء الدم والقاتل ، وإذا لم يوافق القاتل على دفع الدية فليس لهم جبره على ذلك ، لأن حقهم في القصاص فقط والدية لا تجب إلا بالصلح بين أولياء الدم وبين القاتل وليس لهم الخيار بين القصاص والدية ، وذلك لأن الألف واللام في قوله صلى الله عليه وسلم "العمد قود"^(٢) وردت للجنس ومعناه أن جنس العمد موجب للقود وليس المال ، ولأن المال لا يصلح موجبا لعدم المماثلة بينه وبين الأدمى صورة ومعنى . لأن الأدمى خلق مكروما ليتحمل التكليف وليكون خليفته فى الأرض ، والمال خلق لإقامة مصالحه ومبتذلا له فى حوائجه ، فلا يصلح جابرا وقائما مقامه ، وأما القصاص يصلح للتماثل صورة لأنه قتل يقتل ، ومعنى لأن المقصود بالقتل الانتقام والثانى فيه كالأول ، ومن ثم سمي قصاصا ، وروى أن الربيع عمه أنس ابن مالك لطمت جارية فكسرت

(١) تبين الحقائق ج ٦ ، ص ٩٨ ، ٩٩ ط سابقة .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٤٧ .

شئيتها فقال عليه الصلاة والسلام "كتاب الله القصاص" (١) ولم يخير، ولو كانت الدية واجبة به لخير من وجب له أحد الشيئين على الخيار لا يحكم له بأحدهما معينا، وإنما يحكم له بأن يختار أيهما شاء، ويدل على ذلك أن الولي لو عفا عن القصاص قبل اختياره القصاص صح عفوهُ ولو لم يكن هو الواجب بالقتل لما صح عفوهُ قبل تعيينه باختياره لأن العفو عن الشيء قبل وجوبه باطل، وإذا كان القود هو الواجب الأصلي لا ينفرد الولي بالعدول عنه إلى المال بدلا عنه لأنه معاوضة ولا يجبر أحد على المعاوضة كما في سائر الحقوق (٢) وما ذهب إليه فقهاء الحنفية قال به فقهاء المالكية (٣).

الرأي الثاني: ذهب الإمام الشافعي (٤)، والإمام أحمد (٥)، والظاهرية (٦) إلى القول بأن أولياء الدم بالخيار بين القصاص وبين الدية سواء رضى القاتل بدفع الدية أم لم يرضى، ولا يتوقف استحقاق أولياء الدم للدية على قبول القاتل، وحجتهم قوله صلى الله عليه وسلم: "ثم أنت يا أهل خراعة قد قتلتم هذا الرجل من

(١) نيل الأوطار ج ٧، ص ٦، ٧.

(٢) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤٧، تبیین الحقائق ج ٦، ص ٩٩.

(٣) حاشية الدسوقي ج ٤، ص ٢٤٠.

(٤) المهذب ج ٢، ص ٢٠١.

(٥) الإقناع ج ٤، ص ١٨٧.

(٦) المحلى ج ١٠، ص ٤٨٠.

هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيريتين إن أحبوا قتلوا ، وأن أحبوا أخذوا الدية" (١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : "من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين بين أن يأخذوا الدية وبين أن يعفوا" (٢) .

ولأن موجب القتل العمد هو القصاص أو الدية ، وعلى ذلك إذا عفا الأولياء عن القصاص وجبت الدية ، لأن الواجب أحدهما ، فإذا ترك أحدهما وجب الآخر ، وإن اختاروا الدية سقط القصاص ، وثبت بالمال وليس لهم أن يرجعوا إلى القصاص ، ولو اختار الأولياء القصاص قيل لهم أن يتركوا القصاص ويطلبوا الدية لأن القصاص أعلى فجاز أن ينتقل إلى الأدنى وهو المال - وقيل : إنه لا يجوز للأولياء أن يرجعوا عن القصاص بعد أن طلبوه ويطلبوا الدية بدلا عنه . والقول الأول هو الراجح لأن من يملك الأعلى يملك الأقل من باب أولى . والراجح هو الرأي الثانى ، وهو الأولى بالاتباع لقوة أدلته وصحة الأحاديث التى رويت فى التخيير ، خلافا لما استدل به فقهاء الحنفية حيث أنه حديث ضعيف (٣) . وأيضا فالتخيير فيه حفظ النفوس ، وصونا للدماء ، وخلاصة القول فى هذه المسألة : أنه إذا عفا أولياء الدم عن القصاص مطلقا لم يكن لهم أخذ الدية ، وإن عفوا عن القصاص

(١) أسنى المطالب ج ٤ ، ص ٢٠١ ، والحديث فى نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ٦٠٧ .

(٢) المرجع والموضع السابقين .

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

فقط كان لهم الحق في أخذ الدية بدون حاجة إلا شوق ذلك على قبول الجاني لأن لهم الحق في الخيار بين العفو مطلقاً، أو العفو عن القصاص وأخذ الدية.

وان العفو عن القصاص وأخذ الدية لا يسمى عفواً عند الحنفية والمالكية وإنما يسمى صلحاً، ولا يجبر الجاني على دفع الدية بل لابد من أن يكون دفع الدية برضا الجاني، وإن المالكية قد أجازوا تعليق العفو عن القصاص على دفع الدية فإذا دفعها الجاني سقط وجوب القصاص.

مدى حق المقتول في العفو من القتل العمد :

الذي يتمور هنا هو أن المجنى عليه لو عفا قبل أن يفارق الحياة عن دمه فهل هذا يجوز؟ وما مدى سريان هذا العفو على أولياء الدم؟ بالبحث في الجواب عن ذلك وجد اختلاف بين الفقهاء مضمونه فيما يلي :

الرأي الأول : ذهب فقهاء الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، إلى القول بأن المجنى عليه إذا عفا قبل موته عن دمه، فإن عفوه جائز، ووجه هذا القول : أن ما جعل للأولياء إنما هو حق المقتول فتاب الأولياء منابه، وأن المقتول أحق من الأولياء في العفو لأنه صاحب الحق (٤).

(١) تبیین الحقائق ج ٦، ص ١١٩، بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤١، ٢٤٩.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤، ص ٢٤٠.

(٣) الأم ج ٦، ص ٩٨. (٤) بداية المجتهد ج ٢، ص ٤٠٩.

الرأى الشانى : ذهب الظاهرية (١) إلى القول بأنه ليس للمقتول الحق فى العفو عن قاتله قبل أن يفارق الحياة وإن عفو لايسرى على الأولياء فهو غير صحيح، ووجه هذا القول أنه لا يوجد نص من كتاب أو سنة يجيز للمقتول العفو قبل موته والذى ثبت هو حق الأهل فى العفو بعد موت المقتول أو أخذ المال أو القتل ، وأنه لا خلاف بين أحد فى أن المقتول مادام حيا فليس له حق فى القصاص ، وحيث أنه لاحق له فى ذلك فلا عفو له ولا أمر فيما لاحق له ، ومن ثم فلا يكون للمقتول عمدا عفو عن القصاص ، والله خير أولياء الدم بين العفو أو القتل أو الدية ، وهذا فى كل مقتول سواء عفا عن دمه قبل أن يموت أو لم يعف (٢) .

والراجع هو رأى جمهور أهل العلم لأن الحق فى القود للمقتول وأولياؤه ينوبون عنه فى الاستيفاء ، فإذا صدر منه العفو فقد صدر من صاحبه وهو صحيح ، وإن أولياءه لا ينوبون عنه إلا بعد موته ، وقبله لا يثبت لهم هذا الحق . والله أعلم .

(١) المحلى ج ١٠ ، ص ٤٩٠ .

(٢) المحلى المرجع السابق .

((المبحث السابع))

مسقطات ملوثة القصاص

توطئة :

العمدية وحدها لا تكفى لوجوب القود ، فقد يقتل شخص آخر عمدا ولا قصاص عليه لوجود سبب شرعى لهذا القتل وهذا السبب سماه الحق سبحانه وتعالى بالحق فى قوله تعالى : "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ"^(١) وإذا لم يكن ثمة سبب شرعى لإسقاط القصاص يكون الجانى معتديا ويجب عليه القود فى هذه الحالة ، ومن ثم فلا بد أن يجتمع العمد مع العدوان حتى تتحقق جريمة القتل العمد ويترتب عليها أحكامها من القصاص أو العفو ، أو الصلح أو غير ذلك مما ذكرناه فى بحثنا هذا ، ويوجد أكثر من سبب شرعى لإسقاط القصاص عن القاتل ويمكن حصرها فيما يلى : الدفاع عن النفس ، والعرض ، والمال ، وتعلق القصاص أو الحد بنفس المجنى عليه . وبناء على ذلك فسأحدث فى المبحث الأخير فى هذا البحث عن مسقطات عقوبة القصاص . كما يتبين فيما يلى :

أولا : الدفاع عن النفس :

من الأهمية بمكان معرفة الأسباب الشرعية لإسقاط القصاص ، ووجود هذا السبب ينفى عن القاتل صفة العدوان ومن ثم فالجانى ينجو من القصاص ، وهو عقوبة لا يمكن تداركها إذا وقع قبل الكشف عن شرعية فعل القاتل ، وها هو البيان :- ذهب فقهاء
(١) آية رقم ٣٣ من سورة الاسراء .

الحنفية (١)، والشافعية (٢) إلى القول بأن الدفاع عن النفس أو عن نفس الغير واجب والمراد بالنفس هنا نفس المعتدى عليه ودفع الاعتداء. يتصور من المعتدى عليه كما يتصور من غيره، ومعنى هذا أن حكم من يدفع عن نفسه وبين من يدفع عن غيره سواء، بل قال بعض الفقهاء أن الدفاع عن الغير مقدم على الدفاع عن النفس، ووجه هذا القول: أنه من الإيثار على النفس لقوله تعالى: "وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ" (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم: "من أذل عنده مؤمن فلم ينصره وهو يقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق يوم القيامة" (٤).

لكن من قال بهذا الرأي اشترط أمن المدافع على نفسه، فإذا خاف من المعتدى على نفسه لم يجب عليه الدفع عن نفس غيره في هذه الحالة (٥). وفي قول عند فقهاء الشافعية جواز الاستسلام للمصائل إذا كان مسلماً، ولا يجب دفعه، أما إذا لم يكن مسلماً فدفعه واجب محترم، وتاركه آثم ومخالف (٦). بينما ذهب فقهاء الحنابلة إلى القول بأن دفع المعتدى جائز وليس واجباً (٧) ووجه قول الحنابلة قوله صلى الله عليه وسلم: "ما يمنع أحدكم إذا جاء من يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم. القاتل في النار، والمقتول في الجنة" (٨).

- (١) حاشية ابن عابدين ج ٥، ص ٣٦٢.
- (٢) نهاية المحتاج ج ٨، ص ٢٦. (٣) آية رقم ٩ من سورة الحشر.
- (٤) نيل الأوطار ج ٥، ص ٢٦٨. (٥) نهاية المحتاج ج ٨، ص ٢٦.
- (٦) حاشية ابن عابدين ج ٥، ص ٣٦٢.
- (٧) المغنى ج ٨، ص ٣٣٠ - ٣٣١. (٨) نيل الأوطار ج ٥، ص ٣٦٨.

ولافرق عندهم بين وقوع القتل حال الفتن وبين وقوعه فى الظروف العادية .

وذهب بعض أهل العلم إلى القول : بأن الدفاع عن النفس ممنوع مطلقا حال الاعتداء ووجه قول هؤلاء العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : " اجلس فى بيتك ، فإن خفت أن يبهرك شعاع السيف فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل " وأيضا عدم خروج سيدنا عثمان بن عفان لمقاتلة الثوار الذين حاصروا بيته ، وكان يملك من العبيد عددا كبيرا يستطيع مواجهة المعتدين عليه ، لكنه طلب منهم الكف عنهم .

والمعتدى على النفس حال القتنة متأول لاتجوز مقاتلته (١) . لكن جمهور المحابة والتابعين أوجبوا مقاتلة الباغين والانتصار للحق والعدل وحجتهم قوله تعالى : " وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَمْْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ " (٢) وخصوصا إذا لم يكن لأحدى الفرقتين تأويل ، وكان الحق واضحا (٣) .

ثانيا : الدفاع عن العرض :

اتفق الفقهاء على وجوب الدفاع عن العرض سواء كان المعتدى

(١) نيل الأوطار ج ٥ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) آية رقم ٩ من سورة الحجرات .

(٣) المرجع والموضع السابقين .

عليه هو المدافع أو المدفوع عنه (١). وقد روى أن رجلا دخل على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو يتغذى ، وكان يحمل فى يده سيفاً لخطته الدماء ، ودخل وراءه قوم يعدون خلفه ، وقالوا : يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا أى قريبنا ، فالتفت عمر إلى الرجل مستفسراً وقال له : ما يقولون ؟ فقال : يا أمير المؤمنين : إني ضربت فخذى امرأتى فإن كان بينهما رجل فقد قتلتها ، فالتفت عمر إلى القوم يسألهم : ما يقول ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوق فى وسط الرجل وفخذى المرأة فنهض عمر وأخذ السيف وهزه ، ثم أعطاه له ثانية ، وقال إن عادوا فعد وهو أمر بوجوب الدفع عن العرض (٢).

ثالثاً : الدفاع عن المال :

بالبحث ظهر لى أن معظم الفقهاء (٣) يقررون أن الدفاع عن المال جائز لا واجب ، لأن الإنسان يمكنه أن يبيع ماله لغيره أو جزءاً منه ، خلافاً للنفس فإنه لا يمكنه أن يبيع نفسه أو عضواً منها لغيره ، إلا إذا كان المال المدفوع عنه مملوكاً للغير ، فإن الدفاع فى هذه الحالة يكون واجباً لا جائزاً لقوله صلى الله عليه وسلم : (من أذل عنده مؤمن فلم ينصره وهو يقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ٣٧١ .

(٢) المغنى المراجع السابق .

(٣) ابن عابدين ، نهاية المحتاج ، نيل الأوطار ج ٥ ، ص ٣٦٧ .

على رؤس الخلائق يوم القيامة" (١) إلا أن بعضهم يقول : إنه حكم خاص بما إذا كان المال المعتدى عليه ذا روح أما إذا لم يكن كذلك فإنهم يصيرون إلى الحكم العام وهو الجواز لا الوجوب (٢).

لكن ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن الدفاع عن المال واجب ودليلهم أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال له : يا رسول الله : رأييت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه مالك ، قال : رأييت إن قاتلني ؟ قال : قاتله ، قال : رأييت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال : رأييت أن قتلته ؟ قال : هو في النار" (٣).

وسواء كان حكم الدفع عن المال واجب أو جائز فإن دم المعتدى مهدر ومعناه سقوط القصاص عن القاتل وعدم وجوب الدية أو الكفارة عليه ، لأن المسؤولية مرتبطة بالإثم ، وهنا لا إثم فلا مسؤولية .

رابعاً : تعلق اللود أو الحد بنفس المقتول :

إذا كان المقتول مستحقاً لللود ، أو لحد موجب للقتل كالردة عن الإسلام ، والزنا مع الإحصان .

أما بالنسبة للمورة الأولى وهي قتل المستحق للقصاص ، فإنه إذا ارتكب إنسان جريمة قتل عمداً عدواناً، ثم قتله غيره فإن الحكم

(١) سبق تخريجه .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

يختلف من حالة إلى أخرى . فإذا قتل أحد أولياء الدم القاتل بغير حضور الإمام أو نائبه ، ومع موافقة من بقية أصحاب الحق في القصاص فيرى جمهور^(١) الفقهاء تعزير ولي الدم ، لأنه تعدى على السلطان ، واستيفاء القصاص يحتاج إلى اجتهاد من الإمام في ظروف وشروط التنفيذ ، وهذا لا يتحقق مع انفراد ولي الدم في غيبة صاحب السلطة . مع أنهم متفقون على إسقاط القصاص عن ولي الدم للقاتل .

إلا أن هناك رأى يذهب أصحابه إلى القول : بجواز استيفاء القصاص في غيبة الإمام دون تعزير لولي الدم^(٢) .

أما إذا قام بالقتل ولي الأمر أو نائبه ، أو ولي الدم بإذن الإمام . فلا خلاف بين الفقهاء^(٣) في عدم وجوب القصاص على الجاني ولادية ولا كفارة ، لأن ولي الأمر أو نائبه قام بتنفيذ حكم الله عز وجل في القاتل عمدا عدوانا ، وهو يمارس حقا ثبت له بالنص وهو قوله تعالى : "وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا"^(٤) .

أما إذا قام أحد الأولياء بالقتل دون إذن من الأولياء الآخرين . فقال بعض الفقهاء - الشافعية - إلى القول بوجوب القصاص ، لأنه

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٦٩٠ ، الشرح الكبير ج ٤ ، ص ٢٥٦ ، ونهاية المحتاج

ج ٧ ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) المغنى ج ٧ ، ص ٦٩٠ .

(٣) المراجع والمواضع السابقة .

(٤) آية رقم ٣٣ من سورة الإسراء .

ممنوع من القتل قبل الحصول على إذن ببقية الأولياء، ولأنه اقتصر في أكثر من حقه فوجب عليه القود^(١). وفي الأصح عند الشافعية^(٢)، وعند الامام أحمد^(٣)، لا قصاص عليه، لأنه شريك في استحقاق القتل، وهذه شبهة تسقط القصاص. لكن إذا سقط القصاص هنا وجب تقديم حصة من الدية لبقية الأولياء تعادل ما يستحقه كل منهم لأنه حق لهم، وقد سقط بلا اختيار منهم فيستحقون بدله وهو الدية، والذي يقدم هذه الحصة من الدية هو الولي المستوفى للقصاص عند بعض الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥)، لأنه أتلّف محل الحق لغيره، فيجب عليه تقديم المقابل لهذا الحق. لكن الجمهور يرون إيجابها في تركة القاتل الذي اقتصر منه ولي الدم قياساً على قتل الأجنبي له، وعلى عفو أحد الأولياء عن القصاص منه، فإن الدية في الحالتين تجب في تركة الجاني الأصلي^(٦).

أما إذا قام بالقود من القاتل ولي، وقد عفا عنه ولي آخر، فذهب أكثر الفقهاء من الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)،

(١) المذهب ج ٢، ص ١٨٤.

(٢) المذهب ج ٢، ص ٨٤.

(٣) المغنى ج ٧، ص ٧٤١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المغنى ج ٧، ص ٧٤١ - ٧٤٢.

(٧) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٨) الشرح الكبير ج ٤، ص ٢٦١.

(٩) المذهب ج ٢، ص ١٨٩.

والحنابلة (١)، والزيدية (٢) أيضا إلى القول بسقوط القصاص عند الجاني، ولا يجيزون لبقية الأولياء أن يقتصوا منه وحجتهم ما روى أن رجلا قتل قتيلا فجاء ورثة المقتول إلى عمر يطلبون القصاص من القاتل فقالت امرأة المقتول قد عفوت عن حقي، فقال عمر: الله أكبر عتق القاتل. كما روى أن عمر رفع إليه أمر رجل قتل رجلا، وجاء بعض أولاد المقتول يطلبون القود، وعفا عنه البعض الآخر، فاستشار عمر أصحابه، فقال عبد الله بن مسعود إنه أحرز من القصاص، فضرب عمر على كتفه. وقال: كثيف ملئ علما، وإسقاط البعض للقود يعتبر إسقاطا للآخرين لأنه لا يقبل التبعية. وإذا تعدد القاتلون، وعفا بعض الأولياء دون البعض، سقط القود عن المعفو عنهم فقط ولا يسقط عن الآخرين، وإسقاطه بالعفو عن البعض لا يوجب إسقاطه عن الآخرين (٣).

بينما ذهب بعض الفقهاء (٤) إلى القول بأن القصاص لا يسقط بعفو بعض الشركاء لأن غير العافي لم يرض بهذا الإسقاط والقود يتصور فيه التبعية كما في قتل الجماعة بالواحد، وفي هذه الحالة تؤخذ النفس ببعض النفس.

(١) المغنى ج ٧، ص ٧٤٢، ٧٤٣.

(٢) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٨١.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٢٤٧.

(٤) المغنى ج ٧، ص ٧٤٣.

وإذا قتل ولى الدم الجانى وهو يعلم بعفو البعض ، فإن الإمام أبا حنيفة، والإمام أحمد ، أوجبا عليه القود ، لأنه قتل معصوما عمداً وهو يعلم بأنه لاحق له فيه ، وإذا قتله قبل العلم بالعفو أو علم به ولكنه كان يجهل الحرمة لم يقتص منه ، لأن قتله معتقداً بثبوت حقه والأمل بقاؤه (١) إلا أن الشافعية (٢) أوجبوا القصاص عليه إذا علم بالعفو ، وكان الاستيفاء بعد حكم الحاكم بسقوط القود عن القاتل ، لأنه لم يبق شبهة تسقط عنه القصاص ، أما إذا استوفى قبل الحكم بسقوط القود فإن بعض الشافعية لا يوجبون عليه القود ، وبعضهم يرى وجوب القصاص لأن القود واجب على الولى الذى يستوفى فى القود دون اذن بقية الأولياء (٣) .

فإنه لافرق عندهم بين عدم الإذن وبين العفو الذى لا يتلوه حكم الحاكم ، بل إن وجوب القود على من استوفى بعد العفو أولى من وجوبه فى حالة عدم الإذن من وجهة نظرهم (٤) .

هذا إذا كان القاتل غير العافى ، أما إذا كان القاتل هو العافى فإن جمهور الفقهاء يوجبون عليه القصاص سواء كان عفواً مطلقاً أو إلى مال لعموم أدلة القصاص ، وعدم الفصل بين شخص وشخص وحال وحال إلا ماورد بشأنه دليل .

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، المرجع السابق ص ٢٤٨ من البدائع .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) المهذب ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٤) المرجع السابق .

أما بالنسبة للصورة الثانية وهي أن يرتكب شخص جريمة يستحق عليها القتل حدا ، كالزنا مع الإحصان ، أو قطع طريق أو نحو ذلك ، فيأتى رجل ويقتله (١) وفى هذه الحالة يكاد يجمع الفقهاء على عدم وجوب القصاص أو الدية ، لأن دماءهم مهددة بارتكاب ما يوجب القتل ، وهذا الإهدار يعتبر شبهة تسقط القود عن الجاني (٢) والواجب عليه التعزير لأنه اعتدى على سلطة الحاكم فى تنفيذ الحدود ، وهذا إذا كان ثمة تطبيق لأحكام الشرع وإلا فلا ولا تعزير. والله أعلم.

مدى سلوط القصاص بالأمر بالقتل :

أما أن يكون الأمر بالقتل مقرونا بوعيد ، وإلا فلا ، فإن كان مصحوبا لتهديد فيكون حكمه كحكم الإكراه الذى سبق بيانه أما إذا لم يكن ثمة تهديد ، فإما أن يكون الأمر الحاكم أو نائبه أو لا يكون فإن كان الأمر بالقتل أجنبى عن الحاكم ، وليس والداله أو معلما ، أو سيدا ، أو حاكما ، أو نحو ذلك فإن فقهاء المالكية (٣) ، والشافعية (٤) ، والحنابلة (٥) ، يرون وجوب القصاص على المأمور وحده ، لأنه لم يكن هناك داع إلى تنفيذ الأمر بالقتل ، ومن ثم فيكون مختارا فى فعله ، ولأنه غير مطالب بطاعة غيره إلا إذا كان حاكما ، وسواء كان المأمور بالقتل عالما باستحقاق المجنى عليه

(١) التاج والإكليل ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(٢) المرجع السابق . (٣) الشرح الكبير ج ٤ ، ص ١٤٦ .

(٤) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٦٠ .

(٥) المغنى ج ٧ ، ص ٧٥٦ .

للقتل أم لا يعلم^(١) . إلا أن بعض الفقهاء يرى وجوب القصاص على الأمر والمأمور^(٢) ، لكن هذا إذا كان المأمور مكلفا ، أما إذا كان غير مكلف فالقصاص على الأمر دون المأمور .

وإذا قال شخص لآخر : اقتلني وابرك ، فقتل يفتى القاتل من القود لشبهة العفو ، لكنه يعزر - يضرب مائة ويحبس عاما - وقيل لا يعفى من القود ، لأن المجنى عليه عفا عن شيء لم يجب له به . لكن لو اقترن الأمر بالقتل بجائزة مثل أن يقول ، اقتلني ولك ألف جنيه ، فإن القاتل لا يستحق هذه الجائزة بالقطع^(٣) . وإذا أمر السيد شخصا يقتل عبده ، فقتله عزز السيد والقاتل - يضرب كل منهما مائة ويحبس مدة . يقررها قاضى الموضوع . ولا يجب على القاتل دفع ثمن العبد لأنه تلف بأمر مالكة^(٤) .

أما إذا كان للأمر سلطان على المأمور ففي هذه الحالة تفصيل فى الحكم ، بيانه كما يلى :-

إذا أمر السيد عبده بالقتل ، وكان العبد مكلفا ، ثم قتل العبد المأمور بقتله تحت سطوة سيده فالقود عليهما معا عند الإمام مالك^(٥) ، والقود على السيد وحده عند الشافعية^(٦) ،

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٧٥٨ .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ، ص ٣٩٦ .

(٣) التاج والإكليل ج ٦ ص ٢٢٥ .

(٤) مواهب الجليل ج ٦ ، ص ٢٣٦ .

(٥) الشرح الكبير المرجع السابق .

(٦) نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٨ .

والحنابلة^(١)، ويؤدب العبد بالضرب والحبس، ويعفى العبد عن القود بشرط جهله لتحريم القتل بسبب نشأته بعيداً عن دار الاسلام^(٢) أما إذا قتل وهو غير خائف من سطوة سيده فعليه القود لـ كـمـا اختاره عند الجميع، ويعزر سيده كما يراه الإمام، وهذا إذا كان العبد مكلفاً، أما إذا كان غير مكلف فالقود على السيد وحده عند جميع الفقهاء^(٣).

أما إذا أمر الأب ولده الصغير، أو المعلم تلميذه الصغير بقتل إنسان فقتله فالقود على الأب أو المعلم مطلقاً أى سواء كان هناك سطوة وخوف من الأب أو المعلم أم لا. هذا إذا كان الصغير غير مكلف، أما إذا كان مكلفاً فالقود عليه وحده دون الأمر إن لم يخف منه قتلاً وإلا كان مكرهاً وتنطبق عليه أحكام الإكراه^(٤).

وأما إذا كان الأمر حاكماً فالقصاص عليه وحده عند جمهور أهل العلم لكن بشرط جهل المأمور عدم استحقاق المجنى عليه للقتل لأن الرعية مطالبة بطاعة ولى الأمر فيما ليس بمعصية. أما إذا كان المأمور يعلم أن المقتول غير مستحق للقتل فالقود منه دون الأمر لعدم العذر فى هذه الحالة^(٥).

(١) المغنى ج ٧ ، ص ٥٧ - ٧٥٨.

(٢) المغنى المرجع والموضع السابقين .

(٣) المرجع والمواضع السابقة وبداية المجتهد ج ٢ ، ص ٣٩٦.

(٤) المغنى ج ٧ ، ص ٧٥٧، ونهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٢٥٨، الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٦.

(٥) المغنى المرجع والموضع السابقين.

ويرى بعض فقهاء الحنفية إعطاء أمر الزوج لزوجته حكم أمر السلطان لرعيته ومن ثم يكون إكراها، ويأخذ حكمه (١). ومن المعلوم أن فقهاء الحنفية يرون أمر السلطان إكراها ولم يكن مصحوباً بوعيد، كما سبق بيانه والله أعلم (٢).

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥، ص ٨٥.
(٢) المرجع السابق.

الغائمة ونتائج البحث :

وبعد فقد انتهت من دراسة جريمة القتل العمد ومايتعلق بها من أحكام ، وذلك لأنها من الأهمية بمكان ، حيث يكثر فى بعض بلدان مصر عادة الأخذ بالثأر حتى الآن ، ويعمدون إلى قتل غير القاتل ، مما يؤدى إلى انتشار القتل وتعقيد المشكلة وليست حلها ، وذلك لأنهم يعمدون إلى استيفاء القصاص بعد استيفاء القصاص ، وفى ذلك من الفساد ما لا يخفى ، لذا قمت بهذه الدراسة المتواضعة لعلها تحظى بالرضا والقبول عندما يقع البحث بين يدى أساتذتى الكرام للحكم عليه ، ومن ثم فأسجل هنا نتائج هذا البحث وهى :

- ١ - القتل العمد هو أن يقصد القاتل إزهاق روح المقتول بما يفرق بنيته غالباً بدون وجه حق .
- ٢ - وعيد القتل العمد فى الدرجة الأولى بالنسبة لغيره من الوعيد على المحظورات .
- ٣ - يشترط أن يكون القاتل مكلفاً - بالغاً عاقلاً - وقت ارتكابه الجريمة ، مختاراً ، مباشراً ، وإلا فلا قصاص .
- ٤ - يشترط التكافؤ بين الجانى والمجنى حتى يجب القصاص وإلا فلا .
- ٥ - المسلم يقتل بالكافر الذمى .
- ٦ - لأقصاص على الوالد إذا قتل ابنه مطلقاً . وتجب الدية والكفارة .
- ٧ - الجماعة تقتل بالواحد إذا قتلت عمداً .
- ٨ - القصاص واجب على شريك الأب أو الجد .
- ٩ - لأقصاص على شريك المخطئ .

- ١٠- يقتل الرجل بالمرأة ، والمرأة تقتل به مع عدم الرجوع بشيء .
- ١١- ثبت جريمة القتل العمد بالشهادة ، والاقرار ، والقسامـة وتكول المدعى عليه من اليمين إذا لم يكن ثمة بينه للمدعى .
- ١٢- عقوبة القتل العمد هي المأثم ، والقصاص ، والدية والتعزير والكفارة على رأى . وحرمان القاتل من الميراث والوصية .
- ١٣- حكم العمد هو القصاص عينا .
- ١٤- للعفو شروط وهي كون العافى بالغاً عاقلاً، صادراً من صاحبه .
- ١٥- عفو البعض عن القصاص يورث شبهة تسقط القصاص .
- ١٦- المقتول إذا عفا قبل موته عن دمه فإن عفوه جائز وصحيح .
- ١٧- الدفاع عن النفس واجب سواء كانت نفس المعتدى عليه أو نفس غيره معتدى عليها .
- ١٨- الدفاع عن العرض واجب وهو محل اتفاق .
- ١٩- الدفاع عن المال جائز على رأى الجمهور خلافاً للبعض .
- ٢٠- ثمة تفصيل فى إسقاط القصاص على الأمر بالقتل من عدمه وموضعه البحث .

أهم مراجع البحث :

القرآن الكريم ومنه تستمد المراجع الآتية :

أولا : كتب اللغة :

- ١ - القاموس المحيط .
- ٢ - المصباح المنير للفيومي ط مصطفى الحلبي .
- ٣ - التعريفات للجرجاني ط دار الكتاب العربي .
- ٤ - لسان العرب لابن منظور . ط دار المعارف .
- ٥ - مختار الصحاح للرازي ط الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤م .

ثانيا : كتب الحديث :

- ١ - البخارى ط دار احياء التراث العربى .
- ٢ - صحيح الإمام مسلم ط مصطفى الحلبي أو ط عيسى الحلبي .
- ٣ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ط المطبعة السلفية .
- ٤ - عمدة القارى لشرح صحيح البخارى ط إدارة الطباعة المنبرية .
- ٥ - سنن أبى داود .
- ٦ - سنن ابن ماجه ط دار الفكر العربى .
- ٧ - السنن الكبرى للبيهقى ط دار المعارف .

ثالثا : كتب الأصول :

- ١ - التلويح شرح التوضيح .
- ٢ - حاشية الشيراملى ط الأخيرة سنة ١٣٨٦هـ - سنة ١٩٦٧م .

- ٣ - شرح الإسنى .
٤ - كشف الأسرار للبزدوى ط ١٢٥٤ هـ ، ١٢٥٥ هـ .

رابعاً : كتب التفسير :

- ١ - تفسير ابن كثير ط عيسى الحلبي .

خامساً : كتب أحاديث الأحكام :

- ١ - سبل السلام ط مكتبة عاطف .
٢ - نيل الأوطار ط مكتبة الكليات الأزهرية .

سادساً : الفقه الحنفي :

- ١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ط دار المعارف
ط ثانية .
٢ - المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ط أولى .
٣ - أحكام القرآن للجصاص ط الأوقاف الإسلامية .
٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ط بيروت أو
ط أولى لدار الكتاب العربي .
٥ - تبين الحقائق للزيلعي ط أولى ١٣١٥ هـ .
٦ - حاشية ابن عابدين ط ثالثة ١٣٢٦ هـ .
٧ - رد المختار على الدر المختار ط ثالثة ١٣٢٦ هـ .
٨ - شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ط مصطفى الحلبي .

سابعا : الفقه المالكي :

- ١ - الشرح الكبير - أبو البركات أحمد الدردير - ط دار إحياء الكتب العربية .
- ٢ - أحكام القرآن لابن العربي ط . دار الكتب العلمية .
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ .
- ٤ - التاج والاكلیل لمختصر خليل للموائ .
- ٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ط مكتبة عاطف .
- ٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة الدسوقي ط دار إحياء الكتب العربية .
- ٧ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب .

ثامنا : الفقه الشافعي :

- ١ - أسنى المطالب لزكريا الأنصاري .
- ٢ - الأم للإمام الشافعي .
- ٣ - المذهب للشيرازي ط عيسى الحلبي سنة ١٣٤٣هـ .
- ٤ - حاشية البيجرمي على المنهاج .
- ٥ - حاشية الشرقاوي على التحرير .
- ٦ - نهاية المحتاج .

قاسما : الفقه الحنبلى :

- ١ - المغنى لابن قدامة ط مكتبة الجمهورية .
- ٢ - الإقناع للمقدسى سنة ١٣٥١هـ .
- ٣ - شرح منتهى الإرادات للبهوتى ط مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٦هـ ، ١٩٤٧م .

ماشرا : الفقه الظاهرى :

- ١ - المحلى لابن حزم الظاهرى . نشر المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت .

الحادى عشر : فقه الزيدية :

- ١ - التاج المذهب لأحكام المذهب لابن قاسم اليمنى الصنعائى ط أولى سنة ١٩٤٧م .
- ٢ - شرح الأزهار المنتزع من الفيث المدرار لابن مفتاح ط . ثانية .

الثانى عشر : كتب عامة :

- ١ - أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية . ط مطبعة مصر سنة ١٣٢٥هـ .
- ٣ - اختيارات ابن تيمية .

الثالث عشر : كتب مصرية :

- ١ - المسئولية الجنائية للشيخ محمد الخضراوى .
- ٢ - التشريع الإسلامى لعبد القادر عودة .

- ٣ - العقوبة فى الفقه الإسلامى للشيخ محمد أبو زهرة .
 - ٤ - التعزير فى الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر
- سنة ١٩٥٧ م .

((فهرس موضوعات البحث))

الموضوع	الصفحة
المقدمه	٢
منهج البحث	٥
خطة البحث	٥
المبحث الاول	١
التعريف بالقتل العمد ووعيده	١
أولاً : تعريف القتل العمد فى اللغة	١
ثانياً : تعريف القتل العمد فى الشرع	٢
المناقشة للتعريفات	٥
وعيد القتل العمد	٧
المبحث الثانى	٩
شروط القاتل	٩
المبحث الثالث	٣٢
شروط المقتول	٣٢
التكافؤ	٣٢
قتل المسلم بالكافر	٣٣
قتل الوالد بولده والعكس	٣٧
قتل الجماعة للواحد والعكس	٤٣
تنفيذ القتل العمد ممن يجب عليهم القود	٤٤

الموضوع	الصفحة
حكم وجوب القصاص على شريك الاب أو الجد.....	٤٩
حكم وجوب القصاص من شريك المخطئ.....	٥٠
حكم قتل الواحد للجماعة.....	٥٥
قتل الذكر للأنثى.....	٥٧
المبحث الرابع.....	٦١
وسائل الاثبات للقتل العمد.....	٦١
أولا : الشهادة.....	٦٢
شروط الشاهد.....	٦٣
نصاب الشهادة في القتل.....	٦٤
شروط الشهادة في القتل.....	٦٦
ثانيا : الاقرار.....	٦٧
شروط صحة الاقرار.....	٦٨
ثالثا : النكول.....	٧١
مدى اثبات القصاص بالنكول.....	٧٢
رابعا : القسامة.....	٧٣
شروط القسامة.....	٧٦
كيفية القسامة.....	٧٨
ثمرة القسامة.....	٨٠
المبحث الخامس.....	٨٣
عقوبة القتل العمد.....	٨٣

الموضوع	الصفحة
أولا : المأثم.....	٨٣
ثانيا : القصاص.....	٨٥
ثالثا : الدية.....	٨٧
رابعا : العزير.....	٩٢
مدى وجوب الكفارة فى القتل العمد.....	٩٤
خامسا : الحرمان من الميراث والوصية.....	٩٦
المبحث السادس.....	٩٩
العفو عن عقوبة القتل العمد.....	٩٩
شروط العفو عن القصاص.....	١٠١
عفو الجماعة عن القصاص.....	١٠٤
عفو المجنون والصغير والغائب.....	١٠٧
مدى جواز العفو لولى الامر عن القصاص.....	١١١
مدى جواز العفو عن البعض دون البعض.....	١١٢
حالة الاشتراك فى القتل.....	١١٢
أثر سقوط القصاص بالعفو.....	١١٣
مدى حق المقتول فى العفو عن القتل العمد.....	١١٦
المبحث السابع.....	١١٨
مسقطات عقوبة القصاص.....	١١٨
توطئة.....	١١٨

المفحة	الموضوع
١١٨	أولا : الدفاع عن النفس
١٢٠	ثانيا: الدفاع عن العرض
١٢١	ثالثا: الدفاع عن المال
١٢٢	رابعا: تعلق القود أو الحد بنفس المقتول
١٢٧	مدى سقوط القصاص بالامر بالقتل
١٣١	الخاتمة ونتائج البحث
١٣٣	مراجع البحث
١٣٨	فهرس موضوعات البحث
